الحدائق الناضرة

في

أحكام العترة الطاهرة

تأليف

الشيخ يوسف البحراني

بسم الله الرحمن الرحيم

توكلت على الله[1]

الحمد لله ذي الكبرياء والجبروت والعزّة والملكوت، خالق الخلق ومبدعهم وصانع العالم ومكوّنهم، مفيض الجود و واهب وجود كلّ موجود.

وصلّى الله على سيّد البشر المشفّع في الحشر، خاتم النبيّين وأكرم المرسلين، وعلى آله الطاهرين[2].

و بعد، فإنّ جماعة من الّذين شاركتُهم في البحث لمّا وقفوا على الرسالة الشمسية، للإمام العالم العلّامة أفضل المتأخرين ملك الحكماء والمنطقيين[3] نجم الملّة والدين[4] عليّ بن عمر بن علي الكاتبي[5].

استصعبوها، لما فيها من الفوائد والنكات والمسائل المشكلات، في الايجاز والاختصار[6].

---

(١) لفظ: «توكلّت على الله» لم يرد في (م).

(٢) في (م): «والصلاة على سيّدنا محمّد سيّد البشر والشفيع المشفّع في الحشر خاتم النبيّين وأكرم المرسلين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين».

(٣) لفظ «ملك الحكماء والمنطقيين» لم يرد في (م).

(٤) في (م): «نجم الدين».

(٥) في (م): «علي بن عمر الكاتبي».

(٦) لفظ «في الايجاز والاختصار» لم يرد في (م).

سألوني أن أُملي عليه شرحاً لتلك المسائل، فأجبتهم إلى ذلك، مع قصوري في هذا الفن.

وسمَيته: القواعد الجليّة في شرح الرسالة[١] الشمسيّة.

معتمداً في ذلك على الله تعالى ومستعيناً به، فهو حسبي ونعم الوكيل.

قال المصنف ـ بعد ما ذكر الخطبة[٢] وكيفية ترتيب رسالته على المقدمة والمقالات والخاتمة[٣] :

---

(١) لفظ «الرسالة» لم يرد في (م).

(٢) في (م): «بعد ما فرغ من الخطبة».

(٣) لفظ «والخاتمة» لم يرد في (م).

قال:

أمّا المقدّمة

ففيها بحثان:

الأوّل

في ماهيّة المنطق وبيان الحاجة اليه

العلم امّا تصور فقط، وهو: حصول صورة الشيء في العقل، أو تصور معه حكم، وهو: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، ويقال للمجموع: تصديق.

أقول: الواجب على كلّ طالب أمرٍ من الأمور أن يكون متصوراً لما يطلبه - فإنّ طلب غير المتصور من المستحيلات - إمّا على سبيل الإجمال، أو على سبيل[1] التفصيل، وفائدة مطلوبه[2]، وإلّا كان الطلب عبثاً، فلهذا بدأ المصنف بذكر هذين الأمرين.

وقبل أن يشرع فيهما مهّد قاعدة نافعة في قسمة العلم إلى قسميه اللذين هما التصور والتصديق، وذكر حدّ كلّ واحد منهما.

فحدّ التصورّ: بأنّه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل.

وحدّ التصديق: بأنّه عبارة عن التصور مع الحكم.

مثال هذا: أنّك إذا حصل في ذهنك صورة الانسان من غير أنّ تحكم عليه بشيء أصلاً، فإنّ ذلك الحصول يقال له: التصور، وليس عدم الحكم شرطاً في التصوّر.

---

(١) لفظ «على سبيل» لم يرد في (ر).

(٢) أي: وأن يكون متصوراً لفائدة مطلوبه.

فان حكمت عليه بأمر من الامور- كما تقول: الإنسان حيوان[١]- فإنّ مجموع تصور الإنسان وتصور الحيوان والحكم بنسبة أحدهما إلى الآخر يقال له: التصديق.

هذا في عرف فخرالدين وأتباعه، وهو مخالف لما اصطلح عليه القدماء فانّهم يجعلون التصديق نفس الحكم فقط، ويجعلون التصور شرطاً له[٢].

وهاهنا سؤال، وهو أن يقال: العلم عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل علىٰ ما رسم الحكماء.

فلوكان التصور عبارة عمّا ذكرتم، لكان العلم منقسماً إلىٰ نفسه وإلى غيره[٣]، وهو محال.

وإن قيّدتم الحصول في العقل بعدم الحكم وجعلتموه عبارة عن التصور[٤] كما فعله[٥] جماعة من المتأخرين، ورد عليكم الاشكال من وجه آخر، وهو: أنّ الحكماء اتفقوا على توقّف التصديق على التصور، اما توقف الكلّ على الجزء أو توقف المشروط على الشرط[٦] على اختلاف الرأيين[٧]، فلوكان التصور عبارة عن الحصول[٨] الخالي عن الحكم، لكان الحكم متوقفاً على عدمه، هذا خلف[٩].

---

(١) في (م): «كما يقال للإنسان حيوان».

(٢) في (م): «أي: للتصديق».

(٣) في (م): وردلفظ «وغيره» بدل لفظ «والى غيره».

(٤) لفظ «وجعلتموه عبارة عن التصور» لم يرد في (م).

(٥) في (م): «كما جعله».

(٦) في (م): «أو توقف الشرط على المشروط».

(٧) في (م) «الذاتين».

(٨) في (م): «الحضور».

(٩) لفظ: «هذا خلف» لم يرد في (م).

والجواب عن هذا السؤال: أنّ التصور لفظٌ مشترك بين معنيين:
أحدهما: الحصول الذهني مطلقاً من غير تقييد بحكم أو بعدمه(١).
والثاني: الحصول الذهني الخالي عن الحكم(٢).
والأوّل هو شرط التصديق، والثاني هو قسيم التصديق.(٣).

قال: وليس الكلّ من كلّ منهما بديهياً وإلّا لما جهلنا شيئاً، ولا نظرياً وإلّا لدار أو تسلسل، بل البعض من كل منهما بديهي،والبعض نظري يحصل بالفكر.

أقول: هذا ابتداء شروعه في بيان الحاجة إلى المنطق.

وبيان ذلك: انّ العلوم التصورية والتصديقية يستحيل أن تكون بأجمعها بديهية، وإلّا لما جهلنا شيئاً، والتالي باطل بالضرورة، فالمقدّم مثله.

ويستحيل أن تكون بأجمعها نظرية، وإلّا لزم أحد الأمرين، وهو إمّا الدور أو التسلسل، والتالي بقسميه باطل، فالمقدم مثله.

بيان الملازمة أن نقول: كلّ مكتسب فلابدّ له من كاسب، فلوكان الكاسب مكتسباً افتقر(٤) إلى كاسب آخر، فان كان كاسبه هو الأوّل لزم الدور، وإن كان غيره لزم التسلسل أو الانتهاء إلى كاسب بديهي، وهو المطلوب.

واعلم: أنّ التصور البديهي عبارة عن التصور الذي لايتوقف حصوله(٥)

---

(١) في (م): «احدهما: الحضور الذهني الخالي عن الحكم».
(٢) في (م): «والثاني: الذهني مطلقاً من غير تقييد بالحكم أو بعدمه».
(٣) في (م): «الاول التصديق والثاني شرطه».
(٤) في (م): «لا فتقر».
(٥) لفظ «حصوله» لم يرد في (ر).

على طلب وكسب، كتصور الحرارة والبرودة.

والتصديق البديهي عبارة عن التصديق الذي يكون تصور طرفيه فيه كافياً في الجزم بنسبة أحدهما إلى الآخر، كقولنا: الكلّ أعظم من الجزء، فإنّ من تصور الكلّ والجزء وتصوّر الاعظميّة[1] جزم بهذا الحكم.

والتصور المكتسب مايقابل البديهي، وهو: الذي يكون حصوله في العقل متوقفاً على طلب وكسب، كتصور المَلَك والجن.

والتصديق المكتسب هو: الذي يكون تصور طرفيه غيركاف في الحكم، كقولنا: العالم محدث.

وهذان المكتسبان- أعني: التصور والتصديق- يكتسبان من البديهي من كل منهما بطريق الفكر، فانّ الإنسان متىٰ علم الملازمة بين أمرين وعلم وجود الملزوم علم وجود اللازم، ومتىٰ علم عدم الملازمة علم عدم الملزوم[2].

قال: وهو: ترتيب أُمور معلومة للتأدّي بها[3] إلى المجهول.

أقول: هذا تعريف الفكر، فالترتيب كالجنس، فانّه كما يقع في الأُمور الذهنية يقع أيضاً في الأعيان[4] الخارجية، وباقي الرسم خاصة له.

ويريد بالمعلومة هاهنا: المعتقدة التي تعمّ العلم والظن والجهل المركب، لأن الفكر قد يقع في هذه كلها.

---

(١) في (م): «فان من تصور الكل والجزء والأعظم».

(٢) لفظ «ومتىٰ علم عدم الملازمة علم عدم الملزوم» لم يرد في (م).

(٣) لفظ «بها» لم يرد في (ر) و(ش).

(٤) في (م): «في الأُمور».

وقد اشتمل هذا[١] الرسم على علل الفكر الثلاث، أعني: المادة[٢]، والصورة، والغاية.

فإنّ الترتيب يجري مجرى الصورة، والأمور المعلومة تجري مجرى المادة، والتأدّي إلى المطلوب المجهول هو الغاية.

قال: وذلك الترتيب ليس بصواب دائماً، لمناقضة بعض العقلاء بعضاً في مقتضى افكارهم، بل الإنسان الواحد يناقض[٣] نفسه في وقتين مختلفين[٤]! فمسّت الحاجة إلى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات، والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها، وهو المنطق.

أقول: هذا بيان وجه الحاجة إلى هذا الفن.

وذلك أنّ العقلاء يختلفون في الاعتقادات مع تساويهم في الاعتقاد البديهي، وإنّما يعرض لهم الاختلاف بسبب الغلط في الترتيب الواقع في الفكر، وكذلك الإنسان يخالف نفسه في وقتين، فيعتقد تارة أمراً ثم بعد ذلك يجزم بخلافه.

فلوكان مطلق الترتيب كافياً في استحصال النتائج لما وقع الغلط، وإنّما يُستَحصلُ مع الترتيب الصحيح.

فلابدّ من أمر يقع بسببه التميز بين الصحيح والخطأ في الترتيب، وهو المنطق.

---

(١) لفظ: «هذا» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «المادية».

(٣) لفظ «يناقض» لم يرد في (م) و(ر)، وورد في (ش).

(٤) لفظ «مختلفين» لم يرد في (ر).

قال: ورسموه: بأنّه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

أقول: هذا بيان ماهية المنطق[١].

فالآلة[٢] هي: مايؤثر الفاعل[٣] في منفعله القريب منه بتوسطه.

واحترزنا بالقريب لتخرج عنه العلّة المتوسطة، فانّ العلة البعيدة مؤثّرة في المعلول الأخير بتوسط العلة المتوسطة، مع أنّها ليست آلة.

والقانون: هو الأمر[٤] الكلي المنطبق على جزئياته، تتعرف أحكامها منه.

والذهن: قوة للنفس[٥] معدّة نحو اكتساب العلم.

وكان المنطق آلة، لأنّ النفس إنّما تستحصل[٦] الأمور المجهولة على الوجه الأصوب بسببه.

وقانوناً، لانطباقه على الجزئيات المندرجة تحته.

ومراعاته تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر، فانّ مَن لم يراع القوانين المنطقية كثيراً ما يعرض له الغلط.

قال: وليس كلّه بديهياً وإلّا لاستغني عن تعلمه، ولا نظرياً وإلّا لدار أو تسلسل، بل بعضه بديهي و بعضه نظري يستفاد منه.

---

(١) لفظ «هذا بيان ماهية المنطق» لم يرد في (م).

(٢) في (ر): «الآلة».

(٣) في (م): «فالآلة ما يؤثر به الفاعل».

(٤) لفظ «الأمر» لم يرد في (ر).

(٥) في (م) «النفس».

(٦) في (م): «تحصل».

أقول: هذا جواب سؤال مقدّر.

وهوأن يقال: هذه الآلة لاتخلو إمّا أن تكون بديهية، وهو محال، وإلّا لَما احتيج إلى تعلّمها، ولَما وقع الغلط فيها.

أو نظرية، وهو محال، لأنّ كلّ نظري لابدّ له من مبادٍ يستفاد منها، ومن آلة تعصم الذهن عن وقوع الغلط في ترتيب تلك [١] المبادئ، فاحتاج اكتساب المنطق إلى منطق آخر وتسلسل أو دار.

وأجاب المصنّف عنه: بأنّ هذه الآلة ليست بديهية بجملة أجزائها،وآلا لزم ماذكرتم، ولا نظرية بجملة اجزائهاوالاّ لزم الدورأوالتسلسل.

بل هي بديهية ببعض أجزائها نظرية بالبعض الآخر، وهذا النظري يستفاد من البديهي بطريق بديهي [٢] أيضاً[٣].

قال:

البحث الثاني

في موضوع المنطق

موضوع كلّ علم مايبحث فيه عن عوارضه الذاتية التي تلحقه لما هوهو، أي: لذاته [٤] أولما يساويه أو لجزئه[٥]،وموضوع المنطق المعلومات التصورية

(١) لفظ «تلك» لم يرد في (م).

(٢) في (م): «اشارة إلى قول الامام فخرالدين الرازي رحمه الله».

(٣) لفظ «أيضاً» لم يرد في (م).

(٤) لفظ «لذاته» لم يرد في (ر).

(٥) في (ر): «أي لما يساويه أو لجزئه» وفي (م): «أو لجزئه أو لما يساويه».

والتصديقية.(١)

لأنّ المنطقي يبحث عنها من حيث أنّها توصل إلى تصور أو تصديق(٢)، ومن حيث يتوقف عليها الموصل إلى التصور ككونها كليّة وجزئية، وذاتية وعرضيّة، وجنساً وفصلاً(٣)، ومن حيث يتوقف عليها الموصل إلى التصديق، إمّا توقفاً قريباً ككونها قضية وعكس قضية ونقض قضية، وإمّا توقفاً بعيداً ككونها موضوعات ومحمولات.

أقول: العلوم إنما تتمايز بحسب تمايز موضوعاتها(٤)، وبسبب الجهل لموضوع العلم يقع الخبط في مسائله.

مثلاً أجزاء العالَم من حيث الشكل موضوع لعلم الهيئة، ومن حيث الطبيعة موضوع للسماء والعالم، فلولم نلحظ هاتين الحيثيتين لكان البحث عنه يكون تارة من الهيئة وتارة من الطبيعي، فلهذا احتيج إلى ذكر موضوع المنطق.

واعلم: ان موضوع كلّ علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية، كالطب، فانّه يبحث عن الصحة والمرض ومايؤدي إليها، وهما عرضيان ذاتيان للانسان، فيكون موضوع الطب هو بدن الإنسان.

ونعني بالأعراض الذاتية: الأعراض التي تلحق الموضع لذاته، كالتعجب اللاحق للانسان لذاته لاباعتبار آخر.

أو التي تلحقه لجزئه، كالمشي اللاحق للانسان بواسطة كونه حيواناً.

أو التي تلحقه باعتبار عرض آخر يساوي ذاته، كالضحك اللاحق

---

(١) في (م): «او التصديقية».

(٢) في (ش): «تصور مجهول أو تصديق مجهول» وفي (ح): «التصور المجهول والى التصديق المجهول».

(٣) في (ش) «وفصلاً وخاصة».

(٤) في (م): «بحسب تمايز العلم».

للانسان بواسطة التعجب.

وأما الذي يلحقه لعرض عام أو لعرض أخص، فانّهما لا تطلق[١] عليهما الأعراض الذاتية.

ولمّا كان المنطق يبحث عن الموصل إلىٰ التصور كالقول الشارح، وعن مايتوقف عليه القول الشارح كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية، فانّ القول الشارح إنّما يتألّف من أحد هذه الأمور[٢].

ويبحث عنه الموصل إلى التصديق كالحجة، وعن مايتوقف عليه الموصل إلى التصديق، إمّا توقّفاً قريباً كالقضايا والعكس والنقيض، فإنّ الحجّة تتألف من هذه من غير واسطة، وإما توقفاً بعيداً كالموضوعية والمحمولية، فان الحجة تتوقف على القضية والقضية تتوقف علىٰ الموضوع والمحمول، فكانت الحجة تتوقّف على هذين توقّفاً بعيداً، وكانت هذه الأمور من الأعراض اللاحقة للتصور والتصديق.

لاجرم كان موضوع المنطق هوالتصور والتصديق.

وفي هذا الموضع بحث لايليق إيراده هاهنا[٣].

قال: وقد جرت العادة بأن يسمىٰ الموصل إلى التصوّر قولاً شارحاً،والموصل إلىٰ التصديق حجّة.

ويجب تقديم الأوّل علىٰ الثاني وضعاً، لتقدّم التصور علىٰ التصديق طبعاً، لأنّ كلّ تصديق لابدّ له من تصور المحكوم عليه ـ بذاته أو بأمر صادق

---

(١) في (م): «فانه مالا يطلق».

(٢) في (م): «أي: الكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية».

(٣) في (م): «هنا».

عليه ـ والمحكوم به كذلك والحكم، لامتناع الحكم ممن جهل بأحد هذه الأشياء.

أقول: لمّا كان التصديق مسبوقاً بالتصور للموضوع والمحمول والنسبة، فانّ الجاهل بالإنسان يستحيل[١] أن يحكم عليه بحكم ما من[٢] الأحكام، والجاهل بالقائم[٣] يمتنع أن يحكم به على شيء، وكذلك الجاهل[٤] بالنسبة.

قدّم الكلام في الموصل إلى التصور على الكلام في الموصل إلى التصديق في الوضع، ليتوافق الوضع والطبع[٥].

وقوله: (بذاته أو بأمر صادق عليه) إشارة إلى فائدة.

وهي: أنّ تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم[٦] لا يجب أن يكون تصوراً بحسب الذات، بل يجوز أن يكون تصوراً بحسب الأُمور العارضة له، كما يحكم على واجب الوجود تعالى مع عدم التصور[٧] بحسب الذات.

ويورد هنا[٨] سؤال، وهو: أنّ المحكوم عليه لو وجب كونه معلوماً ولو باعتبار ما لَصَدَقَ عكس نقيضه، وهو أنّ المجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه، والتالي[٩] باطل، فالمقدم مثله، فانّ المحكوم عليه فيه إن كان معلوماً صح

---

(١) في (م): «يمتنع».

(٢) في (م): «بحكم من».

(٣) في (ر): «بالعالم».

(٤) في (ر): «الجهل».

(٥) في (م): «ليوافق ما بالوضع لما بالطبع».

(٦) لفظ: «والحكم» لم يرد في (ر).

(٧) في (م): «تصوره».

(٨) في (م): «فيورد هاهنا».

(٩) في (م): «والثاني».

الحكم، وإن كان مجهولاً امتنع الحكم عليهوالحكم بالامتناع حكم.(١)

وأُجيب عنه: بأنّ موضوع الحقيقة لايجب أن يكون أمراً موجوداً على التحقيق، بل على التقدير، وحينئذ يبقى معنى التالي: كل ما وجد وكان مجهولاً مطلقا (٢) فهو بحيث لو وجد امتنع الحكم عليه، وهذا لايستدعي كونه مجهولاً حال الحكم.

---

(١) لفظ: «والحكم بالامتناع حكم» لم يرد في (ر).

(٢) في (ر) «كلّ مالو وجد وكان مجهولاً لامطلقاً».

قال:

وأمّا المقالات

فثلاث:

المقالة[١] الأُولى

في المفردات

وفيها أربعة فصول:

الفصل الأوّل: في الألفاظ

دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة، كدلالة الانسان على الحيوان الناطق.

وبتوسطه لما دخل فيه تضمن، كدلالته على الحيوان أو الناطق.[٢]

وبتوسطه لما خرج عنه التزام، كدلالته على قابل صنعة الكتابة[٣].

أقول: المنطقي لاقصد له أولاً إلى النظر في الألفاظ، نعم لمّا كانت المعاني إنّما تُستفاد من الالفاظ ـ وهو يبحث عن المعاني ـ صار البحث عن الألفاظ مقصوداً بالقصد الثاني.

---

(١) لفظ «المقالة» لم يرد في (م).

(٢) لفظ «أو الناطق» لم يرد في (ر) وفي (ح) «كدلالته على الحيوان فقط أو على الناطق فقط».

(٣) في «ش» و(ح): «كدلالته على قابل العلم ونصعة الكتابة» وفي (ر): «كدلالته على قابل صناعة الكتابة».

والمراد من الدلالة: هو[١] فهم المعنىٰ من اللفظ[٢] عند اطلاقه أو تخيّله بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع.

وذكر الشيخ في الشفاء: أنّ المراد بالدلالة هو: أنّ الخيال إذا ارتسم فيه مسموع اسم ارتسم في النفس معناه، فتعرف النفس أنّ هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلّما أورده الحسّ إلىٰ النفس التفتت إلى معناه.

واعلم: أنّ دلالة اللفظ تارة تكون[٣] بحسب الطبع، كدلالة أح على أذىٰ الصدر[٤].

وقد تكون بحسب العقل، كدلالة الصوت على المصوت.

وقد تكون بحسب الوضع، والمقصود هاهنا هو[٥] الأخير.

وهي لاتخرج عن هذه الثلاثة،فانّ المفهوم من اللفظ إمّا أنّ يكون المعنىٰ الموضوع له اللفظ ،فتكون الدلالة دلالة المطابقة، كدلالة الإنسان علىٰ الحيوان الناطق[٦]، فانّ الواضع وضع لفظة الإنسان لهذا المعنىٰ.

وإمّا أن يكون المفهوم من اللفظ أحد أجزاء ذلك المعنىٰ، فتكون دلالة التضمن، كدلالة الإنسان على الحيوان أو على الناطق، فانّ فهمَ المجموع يستلزم فهم كلّ واحد من أجزائه.

وإمّا أن يكون المفهوم من اللفظ المعنىٰ الخارجي، فتكون دلالة الالتزام، كدلالة الإنسان علىٰ قابل صنعة الكتابة، فإنّ هذا المعنىٰ[٧] ليس هو الموضوع له

(١) لفظ: «هو» لم يرد في (م).
(٢) في (م): «التلفظ».
(٣) في (م): «بأن تكون».
(٤) في (م): «الصدور».
(٥) لفظ «هو» لم يرد في (م).
(٦) في (م): «على الحيوان أو على الناطق».
(٧) لفظ «المعنىٰ» لم يرد في (م).

اللفظ ولاجزأ منه، بل خارجاً عنه.

وفائدة قيد التوسط في الدلالات الثلاث ليخرج عنه اللفظ الموضوع بالاشتراك بين معنيين منها[١].

فانّا لو فرضنا أنّ الواضع وضع لفظة الإنسان للحيوان وحده كما وضعها للمجموع، كان دلالة لفظة الإنسان على الحيوان من حيثيتين:

إحداهما: من حيث أن اللفظ وضع له.

والثانية: من حيث أنه داخل تحت المجموع.

والدلالة الأولى دلالة مطابقة، والثانية دلالة[٢] تضمن.

فإذا فهمنا الحيوان من لفظة الانسان، فان كان فهمنا له إنّما هو بتوسط الوضع له كانت الدلالة مطابقة، وإن كان فهمنا له إنّما كان[٣] بتوسط دخوله في المعنى الذي وضع له اللفظ كانت دلالة تضمن، وكذلك في الالتزام لو[٤] وضع الواضع لفظة الانسان للحيوان الناطق ولقابل صنعة الكتابة على جهة الاشتراك، كان فهم قابل صنعة الكتابة من حيثيتين، فلهذا السبب قيّد الدلالات الثلاث[٥] بالتوسط.

قال: ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج[٦] بحالة[٧] يلزم من

---

(١) في (ر) «منها».

(٢) لفظ «دلالة» لم يرد في (م).

(٣) لفظ: «إنما كان» لم يرد في (ر).

(٤) في (م): «أو»

(٥) لفظ «الثلاث» لم يرد في (م).

(٦) في (م): «الخارجي» وفي (ش): «الأمر الخارج».

(٧) في (ر): «بحال».

تصور المسمّى تصوره، وإلّا لامتنع فهمه من اللفظ.

ولايشترط فيها كونه بحالة[١] يلزم من تحقق المسمّى في الخارج تحققه، كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج.

أقول: هذا شرط الدلالة الالتزامية، فانّها[٢] لاتتحقق بدونه، وذلك الشرط هواللزوم الذهني، فانّ اللفظ إذا وضع لمعنى لاغير، فُهم ذلك المعنى من حيث الوضع، وفُهمت أجزاء ذلك المعنى ـ إن كان ذا أجزاء ـ من حيث دخولها في الموضوع له اللفظ، فلولم يكن المعنى الخارج[٣] لازماً للمعنى الموضوع له اللفظ[٤] في الذهن، بمعنى أنّه كلّما فهمنا المعنى المطابقي فهمنا ذلك الخارجي، وإلّا لامتنع فهمه من اللفظ دائماً.

وأما اللزوم الخارجي فغير شرط، فإنّ الاعدام دلالة على الملكات مع المعاندة بينها في الخارج، فانّ العمى يدل على البصر، لانّه عدم البصر عمّا من شأنه أن يكون مبصراً[٥] مع المعاندة الخارجية[٦].

قال: والمطابقة لا تستلزم التضمن، كما في البسائط، وأمّا[٧] استلزامها الالتزام فغير متيقن، لأنّ وجود لازم[٨] لكلّ ماهية ـ يلزم من تصورها تصوره ـ غير معلوم.

---

(١) في (ر): «بحال».

(٢) لفظ «فانها» لم يرد في (ر).

(٣) في (م): «الخارجي»..

(٤) لفظ: «اللفظ» لم يرد في (م).

(٥) في (م): «بصيراً».

(٦) لفظ «مع المعاندة الخارجية» لم يرد في (م).

(٧) في (ر): «فأما».

(٨)في (ح): «لازم ذهني».

أقول: يريد بيان تناسب الدلالات الثلاث بعضها إلى بعض بالتلازم والانفكاك .

فبيّن أنّ المطابقة قد تنفك عن التضمّن كما في البسائط، فانّ البسيط هوالذي لاجزء له، فإذا وضع الواضع للبسيط لفظاً كان ذلك اللفظ دالاً بالمطابقة مع عدم التضمن.

وتشكك في الالتزام، فقال: إن وجود لازم لكل ماهية يكون تصور الماهية الموضوع لها اللفظ ملزوماً له في الذهن -غير معلوم.

قال: وما قيل: إنّ تصور كلّ ماهية يستلزم تصور أنّها ليست غيرها ممنوع.[١]

ومن هذا تبيّن عدم استلزام التضمن الالتزام، وأمّا هما فلا يوجدان بدون[٢] المطابقة،لاستحالة وجود التابع من حيث[٣] أنّه تابع بدون المتبوع.

أقول: القائل بأنّ المطابقة تستلزم الالتزام هو فخرالدين وأتباعه.

واحتجّ عليه: بأنّ تصور كلّ ماهية يستلزم تصور أنّها ليست غيرها، فتصور المغايرة لازم في الذهن لتصور كلّ ماهية، فيكون تصور المغايرة من مدلولات اللفظ المطابقي على سبيل الالتزام.

والمصنّف منع هذه الملازمة، ووجّه بيان المنع: أنّ تصور المغايرة يستدعي تصور ماهيتين حتى يصح الحكم بالمغايرة، وتصورالماهية لايستلزم تصور ماهية

(١) في «ش»: «فممنوع» وفي (ح) جاء بعد لفظ «ممنوع»: «لأنّا قد نتصور ماهيات كثيرة مع الغفلة عن كونها ليست غيرها».

(٢) في (ش) و(ح): «فلايوجدان إلاّ مع». (٣) في (م): «بحيث».

أخرى حتى يستلزم تصورالمغايرة.

وبهذا البيان يظهر أنّ التضمّن قد ينفك عن الالتزام، فانّ الماهية المركبة لايستلزم تصورها تصور عين[١] أجزائها.

وأمّا دلالة التضمن ودلالة الالتزام فانّهما[٢] يستحيل وجودهما بدون دلالة المطابقة، فإنّ[٣] دلالة التضمن هي دلالة اللفظ علىٰ بعض ما وضع له، ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على المعنىٰ الخارج عن المعنىٰ الموضوع له، فهما مسبوقان بالوضع، فلهذا كانتا تابعتين[٤] لدلالة المطابقة، ووجود التابع من حيث أنّه تابع متأخر عن وجود المتبوع.

قال: والدال بالمطابقة إن قصد بجزئه الدلالة علىٰ جزء معناه فهو المركب، كرامي الحجارة، وإلّا فهو المفرد.

أقول: اللفظ الدال على المعنىٰ بطريق المطابقة، إمّا أن يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنىٰ فيكون مركباً، كرامي الحجارة، فانّ مجموع هاتين اللفظتين يدلّان على مجموع معنى (الرامي) ومعنى(الحجارة)، وكلّ واحد من هذين اللفظين يدل على جزء مجموع المعنيين، فلفظة (الرامي) تدل على معنىٰ الرامي، ولفظة (الحجارة) تدل علىٰ معناها.

وإمّا أن لايقصد، كالإنسان، فانّ الـ (إن) من لفظة الإنسان لمّا لم يقصد به الدلالة على جزء معناه سمي مفرداً، وأمّا عبدالله إذا جعل علماً، فانّه أيضاً

(١) في (م): «غير».

(٢) في (م): «فانّه».

(٣) في (م): «لأنّ».

(٤) في (م): «كانا تابعين».

مفرد، لأنّ كلّ واحد من جزأيه لايقصد به جزء المعنىٰ، وإن كان قد يقصد بعبد صفة العبودية لاحين ماجعل علماً، ولكن بقصد آخر.

وبعض الناس جعل اللفظ منقسماً إلىٰ ثلاثة أقسام:

أحدها: المفرد، وهوالذي لايدل جزؤه على شيء أصلاً، كالانسان.

والثاني: المركب، وهوالذي يدل جزؤه على غير جزء المعنى[١]، كعبدالله حين جعل علماً.

والثالث: المؤلّف، وهو الذي يدل جزؤه علىٰ جزء المعنىٰ، كرامي الحجارة.

وهذا خطأ، لما بيّنا.

قال: وهو إن لم يصلح لأنّ تخبر به فهو الأداة، كـ (في) و (لا).

وإن صلح لذلك، فان دل بهيئته علىٰ زمان معيّن من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدلّ فهو الاسم.

أقول: هذا تقسيم المفرد[٢] الى الاسم والكلمة والاداة.

وذلك أنّ المفرد إمّا أن لايصلح لأن يُخبر به بالانفراد كـ (في) و(لا)، فانّك لا تقول: زيد في أو لا، بل لابدّ من انضمام أمر[٣] آخر إليه، كقولنا: زيد في الدار أو لا إنسان،وهذا هوالأداة.

وإن صلح أن يخبر به، فإمّا أن يدل على الزمان المعيّن بصيغته ووزانه

---

(١) في (م): «معناه».

(٢) في (ر): «للمفرد».

(٣) في (م): «قول».

ـ أعني: الهيئة العارضة له ـ وهذا هو الكلمة كقام ويقوم، وإما أن لايدل، وهذا هو الاسم.

واحترزنا بدلالة الصيغة علىٰ الزمان من الاسماء الدالة على الزمان بجواهرها، كالأمس واليوم والمتقدّم والمتأخر.

وهاهنا سؤال، وهو: أنّ الفعل المضارع لايدل على أحد الزمانين بنفس الصيغة، بل لابدّ من ضميمة تضم إليه حتى يدل علىٰ الحال أو الاستقبال، فيكون خارجاً من الكلمة[1].

ويمكن أن يجاب بوجهين: الأوّل[2] أن دلالته على غير الزمان الماضي دلالة على زمان معيّن.

الثاني[3]: أنه وضع لهما علىٰ الاشتراك اللفظي.

قال: وحينئذ إمّا أن يكون معناه واحداً، أو كثيراً.

فإن كان الأوّل، فإن تشخّص ذلك المعنى سمي[4] علماً، وإلّا فمتواطئاً إن استوت أفراده الذهنية والخارجية فيه[5] كالانسان والشمس، ومشككاً إن كان حصوله في البعض أولىٰ وأقدم[6] من الآخر كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن.

وإن كان الثاني، فان كان وضعه لتلك المعاني علىٰ السوية فهو المشترك كالعين، وإن لم يكن كذلك بل وضع لأحدهما[7] ثم نقل إلىٰ الثاني، وحينئذ

---

(١) في (ر): «من قسم الكلمة».

(٢) في (م): «احدهما».

(٣) في (م): «وثانيهما».

(٤) في (ر) و(ش): «يسمّى».

(٥) لفظ «فيه» لم يرد في (ر) و(ح).

(٦) في (ش): «وأقدم وأشد».

(٧) في (ش): «لأحدهما أولاً».

إن تُرِك موضوعه الأول يسمّىٰ منقولاً عرفياً إن كان الناقل هوالعرف العام كالدابة، وشرعياً إن كان هو الشارع كالصلاة والصوم ، واصطلاحيا إن كان[١] هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة والنظار[٢]، وإن لم يترك موضوعه الأول يسمّىٰ بالنسبة إليه[٣] حقيقة وبالنسبة إلى المنقول إليه مجازاً كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع.

أقول: هذه قسمة للاسم المفرد بحسب نسبته إلىٰ معناه، فانّ معناه[٤] إمّا أن يكون واحداً أو كثيراً، والأوّل على أقسام:

أحدها: أن يكون ذلك المعنىٰ مشخصاً يمتنع[٥] نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه، ويسمّىٰ اللفظ الدال عليه علماً كزيد.

وثانيها: أن يكون معناه كلياً تتساوىٰ نسبته إلىٰ معانيه، ويسمّىٰ اللفظ الدال عليه متواطئاً كالحيوان، فانّ معناه كلياً يصدق على كثيرين.

ونسبته إلى الكثرة التي تحته نسبة واحدة، ليس بعضها أولىٰ من الآخر ولا أقدم منه.

ولا تشترط الكثرة الخارجية، فانّ الشمس واحدة في الخارج، والمفهوم منها أمر كليّ يصدق علىٰ كثيرين في الذهن.

ثالثها: أن يكون المعنىٰ كلياً وتكون نسبته إلى أفراده مختلفة، فبعضها

---

(١) في (ش): «إن كان الناقل».

(٢) في (ش): «وغيرهما».

(٣) في (ح): «بالنسبة الى المنقول عنه».

(٤) لفظ «فان معناه» لم يرد في (م).

(٥) في (م): «يمنع».

أولىٰ بذلك المعنىٰ الكلي من الآخر كالوجود، فانّ معناه كلّي ونسبته إلى أفراده مختلفة، فإن العلّة أولىٰ بالوجود من المعلول، أو يكون بعضها أقدم كالوجود أيضاً للعلة، أو يكون بعضها أشد كالبياض، فانّه أشدّ في الثلج منه في العاج.

ويسمّىٰ اللفظ الدال عليه مشككاً، وسمّي[١] بذلك لأنّ بين أفراده[٢] اختلافاً من جهة واتحاداً من جهة، فالناظر فيه يشكك[٣] في أنّه مشترك أو متواطئ.

الثاني: أن يكون المعنىٰ كثيراً، وهو علىٰ أقسام:

الأوّل: المشترك، وهو: أن يكون اللفظ قد وضع لحقيقتين مختلفتين[٤] وضعاً أوّلياً كالعين، فانّه موضوع لعين الركبة ولعين الباصرة[٥].

الثاني: المنقول، وهو أن يكون اللفظ قد[٦] وضع أوّلاً لمعنى من المعاني ثم نقل من[٧] ذلك المعنىٰ إلى معنى آخر مع ترك المعنى الاوّل.

والناقل قد يكون هو العرف العام كالدابة، فانّها في أصل الوضع لكل ما دبّ على الارض[٨] ثم في العرف نقل إلى الفرس[٩]، وتسمّى[١٠] المنقولة العرفية.

---

(١) في (م): «ويسمى».

(٢) في (م): «اجزائه».

(٣) في (ر) : «يتشكك».

(٤) لفظ «مختلفتين» لم يرد في (م).

(٥) في (ر): «ولعين الشمس الباصرة»، وهو اشتباه.

(٦) لفظ «قد» لم يرد في (ر).

(٧) لفظ «من» لم يرد في (م).

(٨) لفظ: «على الأرض» لم يرد في (ر).

(٩) في (م): «نقل إلى ذوات الأربع».

(١٠) أي: الدابة.

وقد يكون الشارع كالصلاة، فـإنّها في أصل الوضع للـدعاء ثم نقلها الشارع إلى الأركـان المعهودة، والصوم فانّـه[(١)] في أصل الوضع للامساك [(٢)] وفي الشرع منقول إلى الامساك عن أشياء مخصوصة.

وقد يكون النـاقل هو جماعة قـد اصطلحوا على إطلاق الـلفظ للمعنىٰ الذي نقل إليه كالفـاعل في عرف النحاة، فانّـه منقول عندهم إلى الـلفظ الذي أُسند إليه الفعل وقدّم عليه.

الثالث: أن يكون اللـفظ أوّلاً وضع [(٣)] لمعنى من المعاني ثم نقل إلى الثاني من غير أن يترك الموضوع [(٤)] الأوّل.

فيسمّىٰ اللفظ حقيقة بالنظر إلى استعماله في المعنى الأوّل، ومجازاً بالـنسبة إلى استعمـاله في المعـنىٰ الثاني كـالأسد، فانّـه وضع للحيوان المفـترس، ثم نقل إلىٰ الرجـل الشجـاع، لأجل المـناسبـة بينهما [(٥)] ، وهـي الشجـاعة، من غير أن يترك الموضوع الأوّل.

قال: وكـلّ لفظ فهو بالـنسبة إلىٰ لفظ آخر مرادف له إن توافقا في المعنىٰ، ومباين له إن اختلفا فيه.

أقول: يريد بيان[(٦)] نسبة اللفظ إلىٰ لفظ آخر بواسطة دلالتها علىٰ معنيهما.

---

(١) لفظ «فانه» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «الامساك ».

(٣) في (م): «قد وضع أولا».

(٤) في (م): «موضوعه».

(٥) في (م): «لمناسبة بينهما».

(٦) لفظ «بيان» لم يرد في (ر).

ووجهه: أنّ كلّ لفظين إمّا[١] أن يكون معناهما واحداً، وتسمّى الألفاظ المترادفة، كالانسان والبشر.

وإمّا أن يكون معناهما متعدّداً بسبب تعدّد الألفاظ، وتسمّى الألفاظ المتباينة، كالإنسان والفرس، سواء[٢] كانا متبايني الذات كما في هذا المثال، أو كان أحدهما يدل على الذات والآخر يدلّ على الوصف[٣] كالإنسان والضاحك.

وشرطنا في المعاني المتعدّدة أن يكون تعدّدها بسبب الألفاظ لا بالوضع[٤]، لأنّا لو[٥] فرضنا لفظاً واحداً وُضع لحقيقتين مختلفتين على جهة الاشتراك، ولفظ آخر مرادف له، لم يكونا متباينين وإن كانت المعاني متعددة.

وإلى هذا أشار المصنّف بقوله: (ومباين له إن اختلفا فيه).

قال: وأما المركب، فهو إمّا تام، وهو الذي[٦] يصح عليه لسكوت[٧].

وإمّا غير تام، وهو الذي يقابله[٨].

والتام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر[٩]، وإن لم يحتمل[١٠]، فان

---

(١) في (ر) و(م): «فاما».

(٢) في (م): «وسواء».

(٣) في (ر): «الصفة».

(٤) لفظ «لا بالوضع» لم يرد في (ر).

(٥) في (م) ورد بدل لفظ «لأنّالو» «فلو».

(٦) لفظ «وهو الذي» لم يرد في (ر).

(٧) في «ش) و(ح): «وهوالذي يصح السكوت عليه».

(٨) لفظ «وهوالذي يقابله» لم يرد في (ر)، وفي (ش): «وهو بخلافه».

(٩) في (م) و(ح) «فهوالخبر والقضية».

(١٠) في (ش) «وان لم يحتمل فهو الانشاء».

دلّ علىٰ طلب الفعل دلالة أوّلية أي:وضعية، فهو مع الاستعلاء أمر كقولنا: اضرب (١)، ومع الخضوع سؤال ودعاء (٢)،ومع التساوي التماس، وإن لم يدل فهو التنبيه، ويندرج فيه التمنّي والترجّي والقسم (٣) والنداء (٤).

وامّا غير التام، فهو إمّا تقييدي كالحيوان الناطق، وإمّا غير تقييدي كالمركّب من اسم وأداة أو كلمة وأداة.

أقول: لمّا فرغ من ذكر الألفاظ المفردة وكيفيّة دلالتها علىٰ المعاني، شرع في المركبة.

واعلم: أنّ اللفظ المركب إمّا أن يصح عليه السكوت(٥)، بمعنىٰ أنه إذا سكت عليه أفاد فائدة تامّة، ويسمّىٰ المركب التام.

وإمّا أن لايكون كذلك.

والأوّل علىٰ ثلاثة(٦) أقسام:

أحدها: أن يكون محتملاً للصدق والكذب، ويسمّىٰ الخبر والقضية، كقولنا: الإنسان حيوان، وإن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

الثاني:(٧) أن لايكون محتملاً لها، مع دلالته على طلب الفعل دلالة وضعية، وإنّما كانت الوضعية أوّلية، لأنّ دلالة اللفظ مستفادة من الوضع أو

---

(١) في (ش) و(ح): «اضرب أنت».

(٢) في (م): «دعاء وسؤال».

(٣) لفظ «والقسم» لم يرد في (م).

(٤) ورد في (ح) بعد لفظ «والنداء»: «والتعجب».

(٥) في (م): «السكوت عليه».

(٦) لفظ «ثلاثة» لم يرد في (ر).

(٧) في (م): «والثاني».

ممّا يتبع الوضع.

فان قارن الاستعلاء فهو الأمر، كقول القائل مستعلياً على غيره: اضرب.

وإن قارن الخضوع فهو السؤال والدعاء.

وإن قارن التساوي فهو الالتماس(١).

الثالث(٢): أن لايدل علىٰ طلب الفعل، وهو(٣) التنبيه، ويندرج فيه: التمنّي، والترجّي، والقسم، والنداء.

وأمّا المركب الذي لايكون تاماً فهو علىٰ قسمين:

أحدهما: أن يكون مركّباً تركيباً تقييدياً، بمعنىٰ أن يكون الجزء الثاني قيداً في الأوّل ومخصصاً(٤) له، كقولنا: الحيوان الناطق.

والثاني: أن لايكون كذلك، كالمركب من الأداة وما غايرها(٥).

قال:

الفصل الثاني: في المعاني المفردة

كلّ مفهوم فهو جزئي حقيقي إن منع نفس تصور معناه(٦) من وقوع الشركة فيه، وكليّ ان لم يمنع، واللفظ الدال عليهما يسمّىٰ جزئياً وكليّاً بالعرض .

أقول: هذا ابتداء شروعه في المباحث المعنوية.

---

(١) في (ر): «التماس».

(٢) في (م): «والثالث».

(٣) في (م): «فهو».

(٤) في (م): «مخصصاً».

(٥) في (م): «من أداة وغيرها».

(٦) في (ش): «نفس تصوره».

اعلم[1] أنّ كلّ معنىً من المعاني إمّا أن يكون معناه[2] غير محتمل للشركة لنفس ذلك المعنىٰ، كمعنىٰ زيد، ويسمّىٰ الجزئي.

وإمّا أن يكون معناه محتملاً للشركة، كمعنىٰ الإنسان، ويسمّىٰ الكلي.

ولا يشترط في الكثرة الكثرة الخارجية، فـ (إن) قد لايوجد في الخارج شيء منه أصلاً، ولا يخرجه ذلك عن الكليّة.

ويسمّىٰ اللفظ الدال علىٰ الجزئي جزئياً، والدال على الكليّ كليّاً.

فجزئيّة اللفظ وكليّته تابعة لجزئية المعنىٰ وكليّته، فهما بالذات للمعنىٰ وبالعرض للفظ.

قال: والكليّ إمّا أن يكون تمام ماهية ماتحته من الجزئيات، أو داخلاً فيها، أو خارجاً عنها.

والأوّل هوالنوع الحقيقي[3]، سواء كان متعدّد الأشخاص ـ وهو: المقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالانسان ـ أو غير متعدّد الأشخاص، وهو المقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس.

فهو إذن كليّ مقول على واحد[4]، أو على كثيرين[5] متفقين بالحقائق في جواب ماهو.

أقول: هذه قسمة للكلّي بالنسبة إلى أفراده بحسب الذاتية والعرضية.

---

(١) في (ر): «واعلم».

(٢) في (م): «مفهومه».

(٣) لفظ «الحقيقي» لم يرد في (ر).

(٤) في (ش): «واحد فقط».

(٥) في (م): «أو على أمرين».

وذلك لأنّ كلّ كلّي إمّا أن يكون نفس ماتحته من الجزئيات، وإنما تزيد الجزئيات عليه بأمور مشخّصة عارضة لها.

وإمّا أن يكون بعضاً من الجزئيات التي تحته.

وإمّا أن يكون خارجاً عنها.

ويطلق علىٰ الأوّل والثاني[1] لفظ الذاتي، وعلى الثالث العرضي.

والأوّل من الذاتيين يسمّىٰ النوع، وهو إن كان ذا أفراد متعدّدة في الخارج كان مقولاً في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية، فانّك إذا سألت عن زيد وعمرو بما هو[2] كان الجواب: هو الإنسان، فقد وقع في حال الشركة بينهما، وإذا سألت عن زيد وحده بما هو كان الجواب أيضاً هوالإنسان، فقد وقع في حال الخصوصية.

وإن كان الموجود من أفراده واحداً لاغير كان مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس، فانّك إذا سألت عنها كان الجواب مقولاً في حال الخصوصية، فانّه ليس ثمّة[3] أفراد تشترك في الجواب.

فالنوع إذن هو: الكليّ المقول على واحد أو علىٰ كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو هذا.

إذن فسّرنا الكثرة بالكثرة الخارجية، وان أخذنا مطلق الكثرة في الرسم قلنا: إنّه كليّ مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو.

فالكلي[4] كالجنس بين الكليّات الخمس.

فبقولنا[5]: (مقول على كثيرين[6] متفقين بالحقائق) خرج الجنس

---

(١) في (م): «على الأولين».

(٢) في (م): «بما هما».

(٣) في (ر): «ثمّ».

(٤) في (م): «والكلي».

(٥) في (ر): «وبقولنا».

(٦) في متن الشمسية: «مقول علىٰ واحد أو على كثيرين».

والعرض العام وفصل الجنس.

وبقولنا : (في جواب ماهو) خرج الفصل والخاصة[١].

قال: وإن كان الثاني ، فان كان تمام الجزء المشترك بينها[٢] وبين نوع آخر، فهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة[٣]، ويسمّى جنساً.

ورسموه: بأنه الكلّي المقول[٤] على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو .

أقول: هذا هو القسم الثاني من الذاتيين، وهوالذي يكون جزأ ممّا تحته من الأفراد، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يكون تمام[٥] المشترك بين الماهية وبين نوع آخر.

والثاني: أن لايكون كذلك .

والأوّل يسمّى الجنس كالحيوان، فانّه تمام المشترك بين ماهية نوع ما[٦] تحته من الجزئيات كالانسان وبين نوع آخر كالفرس، وكالجسم أيضاً، فانه تمام المشترك بين ماهية الانسان وماهية الحجر.

وهو مقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة، فانك إذا سألت عن الإنسان والفرس كان الجواب هو الحيوان، وإن[٧] سألت عن الإنسان وحده

---

(١) في (م): «الخاصة والفصل».

(٢) في (م): «بينهما».

(٣) في (ش): «بحسب الشركة المحضة، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس».

(٤) في (ر): «بأنه المقول» وفي (ش) و(ح): «بانه كليّ مقول».

(٥) لفظ «تمام» لم يرد في (م).

(٦) في (ر): «مما».

(٧) في (ر): «فان».

لم يصلح الحيوان وحده للجواب، لأن السائل بماهو إنّما[1] يطلب تمام حقيقة الشيء، وليس تمام حقيقة الشيء بالجنس وحده، بل به وبالفصل، فالجنس إنّما يكون مقولاً في جواب ماهو إذا سُئل عن ماهية نوع وعن ماغايره مما يندرج فيه.

وقد رسمه الشيخ وأتباعه: بأنّه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو.

فالمقول على كثيرين جنس.

وبقيد الاختلاف في الحقائق خرج النوع وفصله وخاصته.

وبقولنا: (في جواب ماهو) خرج الباقي.

قال: وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض مايشاركها فيه، هو هو الجواب عنها[2] وعن كل مايشاركها فيه، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان.

وبعيد إن كان الجواب عنها وعن بعض مايشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر[3].

أقول: الجنس ينقسم بحسب ما تحته إلى قريب وبعيد:

فالقريب: هو[4] الذي يقع في الجواب عن جميع ماهية نوع ما[5] تحته وأيّ نوع كان مما تحته أيضاً إذا اشتركا في السؤال كالحيوان، فانك إذا سألت عن ماهية الإنسان والفرس بما هو صلح الحيوان للجواب[6]، ولو سألت عن

لفظ «إنما» لم يرد في (م).

(٢) أي: هوعين الجواب عنها، كماورد في (ح)، وفي (ش): «وعن بعض مايشاركها فيه عين الجواب عنها».

(٣) في (م): «وبعيد إن كان الجواب عنها وعن البعض الآخر».

(٤) لفظ «هو» لم يرد في (م).

(٥) في (ر): «مما».

(٦) في (م): «صلح الجواب للجواب بما هو».

الإنسان وعن أيّ نوع من أنواع الحيوان صلح[١] الحيوان للجواب أيضاً.

فالحيوان إذن جواب عن ماهية نوعين قد[٢] اشتركا في السؤال، وهو بعينه جواب عن ماهية أحد النوعين وعن أيّ نوع كان، فهو إذن قريب.

وأما البعيد: فانه الذي يقع في الجواب عن ماهية نوع مما تحته ونوع آخر، ولا يصلح للجواب عن ماهية ذلك النوع وأي نوع كان ممّا[٣] تحته كالجسم النامي، فانه إذا سُئل عن الإنسان والشجر صلح الجسم النامي للجواب، أمّا إذا سُئل عن الإنسان والفرس[٤] لم يصلح أنْ يقع جواباً.

فهو إذن صالح للجواب عن ماهية الإنسان وعن بعض مايشاركه فيه، لاعنه وعن كلّ مايشاركه فيه، بل يكون الجواب عن الإنسان والفرس بالحيوان كما بيّنا، فاذاً الجوابان متغايران.

قال: ويكون هناك جوابان إن كان بعيداً بمرتبة واحدة[٥] كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان، وثلاثة أجوبة إن كان بعيداً بمرتبتين كالجسم، وأربعة أجوبة إن كان بعيداً بثلاث مراتب[٦]، وعلىٰ هذا القياس.

أقول: مراتب الأجوبة زائدة علىٰ مراتب البعد بواحدٍ أبداً،فانّك إذا سألت عن الإنسان والفرس كان الجواب هوالحيوان.

---

(١) في (ر): «كان صلح».

(٢) لفظ «قد» لم يرد في (م).

(٣) لفظ «مما» لم يرد في (م).

(٤) في (م): «فانّه إذا سئل عن الانسان والفرس».

(٥) لفظ «واحدة» لم يرد في (ش).

(٦) في (ش) و(ح): «كالجوهر».

فإذا ترقّيت في السؤال إلى الإنسان والشجر كان الجواب هو: الجسم النامي، فها هنا جوابان عن سؤالين، مع أنّ الأبعد هاهنا مرتبة واحده[١].

فإذا ترقّيت في السؤال إلى الإنسان والحجر كان الجواب هو: الجسم، فيكون بعيداً بمرتبتين، وهاهنا ثلاثة أجوبة.

فإن ترقّيت في السؤال إلى الإنسان والعقل كان الجواب هو: الجوهر، فيكون بعيداً بثلاث مراتب، ويكون هاهنا أربعة أجوبة عن أربعة أسئلة.

وعلى هذا القياس لو فرضنا تصاعُدَ الأجناس تعدّدت الأجوبة.

قال: و إن لم يكن تمام المشترك [٢] بينها[٣] بين نوع آخر، فلابدّ وأن[٤] لايكون مشتركاً، أو بعضاً[٥] من تمام المشترك مساوياً له، وإلّا لكان مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر.

ولا يجوز أن يكون المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع، لأنّ المقدّر خلافه، بل بعضه، ولا يتسلسل، بل ينتهي إلى مايساويه، فيكون فصل جنس.

وكيف كان يميّز الماهية عن مشاركها في جنس أو وجود[٦]، فكان فصلاً.

أقول: هذا هوالقسم الثاني من قسمي الجزء، وهوالذي لايكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الأنواع[٧] التي تغايرها[٨].

---

(١) من قوله: «فإذا ترقيت» إلى هنا لم يرد في (م).

(٢) في (ش): «الجزء المشترك ».

(٣) في (م): «بينهما».

(٤) في (م): «أن».

(٥) في (ش): «مشتركاً أصلاً أو يكون بعضاً» وفي «ح»: «مشتركاً أصلاً أو كان بعضاً».

(٦) في(ش):«أو في وجود» وفي (ح): «في الجنس أو الوجود».

(٧) في (م): «وبين نوع آخر من الأنواع».

(٨) في (م): «لاتغايرها».

وقد ادّعىٰ المصنف أنّه يجب أن يكون فصلاً، فانحصر جزء[١] الماهية في الجنس [٢] والفصل.

والدليل على ذلك: أنّ هذا [٣] الذاتي إذا لم يكن تمام المشترك بين ماهو ذاتي له وبين نوع ما، فامّا أن يكون مختصاً بالماهية، أو يكون مشتركاً بين الماهية [٤] وماعداها.

وأشار [٥] إلىٰ الأوّل بقوله: (فلابدّ وأن لايكون مشتركاً).

وإلىٰ الثاني بقوله: (أو بعضاً من تمام المشترك).

فان كان الأوّل فهو الفصل، لأنه يميّز الماهية عن المشارك لها في الوجود وفي[٦] الجنس.

وإن كان الثاني فلابد وأن يكون مساوياً لتمام المشترك بين الماهية وماعداها، لأنّه لولم يكن مساوياً له[٧] لكان أعم، فيكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر لايدخل تحت تمام المشترك.

فلا يخلو إمّا[٨] أن يكون تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع المفروض، أو لا يكون.

والأوّل باطل، لأنه خلاف التقدير[٩].

والثاني إن كان مساوياً لتمام المشترك بين الماهية وهذا النوع فهو المطلوب، وإن كان أعم منه، فامّا أن ينتهي إلى مايساوي تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما أو لا، والأوّل المطلوب، والثاني يلزم التسلسل وهو محال.

فاذا انتهىٰ إلىٰ مايساوي تمام المشترك كان فصلاً لتمام المشترك، لأنّه

---

(١) في (م) ورد لفظ (حدّ) بدل لفظ «جزء».

(٢) في (م): «في الجزء».

(٣) لفظ «هذا» لم يرد في (م).

(٤) في (م): «بين الماهية كالانسان وماعداها».

(٥) في (م): «أشار».

(٦) في (م): «أو في».

(٧) لفظ «له» لم يرد في (م).

(٨) ورد «في» (ر) بدل لفظ «فلا يخلو إمّا» لفظ «فامّا».

(٩) في (م): «المفروض».

يميّزه عن المشارك في الجنس أو الوجود، فيكون فصلاً للجنس، فيكون فصلاً.

فاذن هوسواء كان مختصّاً أو مشتركاً لابدّ وأن يكون فصلاً، وهوالمعنيّ من قوله[١]: (وكيف كان يميّز الماهية عمّا يشاركها في جنس أو وجود، فكان فصلاً).

قال: ورسموه: بأنّه كلي يحمل علىٰ الشيء في جواب أيّ شيء هوفي جوهره.

أقول: هذا رسم الفصل.

فالكلّي جنس.

وبقولنا: (يحمل على الشيء في جواب أيّ شيء هو) يخرج ماعدا الخاصة، لأنّ الفصل يقع في السؤال عن الأمر المميّز، فهويقع في جواب أيّ شيء، فانّ السائل بها يسأل عن القدر المميّز.

وبقولنا: (في جوهره) يخرج الخاصة، فانها تقع في جواب أيّ شيء هو، لكنّها لا تفيد التميز الجوهري، أي: الذاتي، بل تفيد تمييزاً عرضياً[٢].

قال: فعلىٰ هذا لوتركبت حقيقة[٣] من أمرين متساويين أو أُمور متساوية كان كل منهما[٤] فصلاً لها، لأنّه يميزها عن مشاركها في الوجود .

---

(١) في (م): «بقوله».

(٢) في (م): «... وبقولنا: (يحمل على الشيء في جواب أيّ شيء هو في جوهره) يخرج ماعدا الفصل، أما الخاصة فبالقيد الأخير، وأما الثلاثة الباقيه فبالقيد الأول».

(٣) في (م): «ماهية» وفي (ح): «الماهية».

(٤) في (ش): «منهما».

أقول: علىٰ تقدير أن يكون الفصل مفسّراً: بأنّه الذي يميّز الماهية عن المشارك لها في الوجود أو في الجنس ـ لوفرضنا تركب ماهية من أمرين متساويين أو أُمور متساوية، كماهية الجنس العالي أو الفصل الأخير، فانّ كلّ واحد من الجزأين يميّز الماهية عن المشارك لها في الوجود ـ فيكون كل واحد منهما[1] فصلاً للماهية.

أمّا إذا فسّرنا الفصل بما فسّره الشيخ في الشفاء ـ وهو: أنّه الذي يميّز الماهية عن المشارك لها في الجنس ـ سقط هذا التفريع، لأن الماهية حينئذ ليس لها جنس حتّىٰ تميّزالماهية عن المشارك[2] لها فيه بشيء من الجزأين.

والتفسير الأوّل ذكره في الإشارات.

قال: والفصل المميّز للنوع عن مشاركه في الجنس قريب إن ميّزه عنه في جنس قريب، كالناطق للإنسان.

وبعيد إن ميّزه عنه في جنس بعيد، كالحسّاس للإنسان .

أقول: مراتب الفصل في القرب والبعد بالنسبة إلى النوع تابعة لمراتب الجنس فيه[3]، فانّ الجنس إذا كان قريباً كان الفصل الذي يميّز النوع عن المشارك له في ذلك الجنس قريباً.

كالناطق، فانّه يميّز الإنسان عن الفرس المشارك له في الحيوانية، والحيوان جنس قريب، فالناطق إذن فصل قريب.

---

(١) في (م): «منها».

(٢) في (م): «حتّىٰ تتميّز عن المشارك ».

(٣) لفظ «فيه» لم يرد في (ر).

والحسّاس يميّز الإنسان عن الشجر[١] المشارك له في الجسم النامي، والجسم النامي جنس بعيد، فكان الحسّاس بعيداً.

قال: وأما الثالث،فان امتنع انفكاكه عن معروضه[٢] فهو اللازم[٣]، وإلّا فهوالعرض المفارق[٤]

واللازم قد يكون لازماً للوجود كالسواد للحبشي[٥]، وقد يكون لازماً للماهية[٦].

أقول: هذا هو القسم الثالث من أقسام الكلي، وهوالذي لايكون نفس الماهية ولا داخلاً فيها، وهو العرضي.

وهو إما أن يكون ممتنع الانفكاك عن المعروض له، ويسمّى اللازم.

أو يكون ممكن الانفكاك عنه، وهو المفارق.

واللازم قد يكون لازماً للوجود وإن كان ممكن الانفكاك في الذهن كسواد الحبشي والقار[٧]، فانه يمكن تصور الحبشي والقار خاليين عن السواد.

وقد يكون لازماً للماهية، كالزوجية والفردية للأعداد[٨].

قال: وهو إمّا بيّن، وهو: الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافياً في جزم

(١) في (م) ورد بدل لفظ «الشجر» لفظ «الشيء».

(٢) في (ش) و(ح): «عن الماهية».

(٣) في (ش): «فهو عرض لازم» وفي (ح): «فهو العرض اللازم».

(٤) في (ش): «وإلّا فمفارق».

(٥) في (ر): «كسواد الحبشي».

(٦) جاء في (ح) بعد لفظ «للماهية»: «كالزوجية للأربعة».

(٧) وهو: القير، قاله الجوهري،الصحاح ٢: ٨٠٠قور.

(٨) في (م): «للعدد».

الذهن باللزوم بينهما، كالانقسام بمتساويين للأربعة.

وامّا غير بيّن، وهوالذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط، كتساوي زوايا المثلث للقائمتين[١].

أقول: هذا تقسيم اللازم إلى البيّن وغير البيّن.

فالبيّن هو: الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافياً في جزم الذهن بالنسبة باللزوم بينهما [٢]،فإنّ من تصور الاربعة وتصوّر الانقسام بمتساويين، كان تصوّر هذين الأمرين كافياً في كون الأربعة ملزومة للانقسام [٣]، ولا يفتقر هذا [٤] إلى وسط.

وغير البيّن هو: الذي يفتقر الذهن في الجزم باللزوم بينهما إلى وسط غير تصوّرهما، فانّ من تصوّر زوايا المثلث[٥] وتصوّر المساواة للقائمتين لم يحكم بينهما باللزوم، بل يفتقر إلى وسط.

قال: وقديقال البيّن على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره، والأوّل أعم.

أقول: هذا تفسيرثان للازم البيّن، وهو: الذي يكون تصور ملزومه كافياً في تصوره، ككون الأربعة ضعفاً للاثنين، فانّ من تصور الأربعة تصور كونها ضعفاً للاثنين[٦].

---

(١) في (ش) و(ح): «كتساوي الزوايا الثلاث لقائمتين للمثلث».

(٢) من قوله: «كالانقسام بمتساويين للأربعة» إلى هنا لم يرد في نسخة (ر).

(٣) في (م): «ملزوم للانقسام بمتساويين».

(٤) في (ر): «في هذا».

(٥) في (م): «الثلث».

(٦) من قوله: «فان من تصور» إلى هنا لم يرد في (م).

وهذا المعنى الثاني أخص من الأوّل، فانه إذا كان تصور الملزوم كافياً في تصور اللاّزم، كان تصور الملزوم واللازم[١] معاً كافيين في تصور اللزوم، ولا ينعكس، فانه ليس إذا كان تصورّ مجموع اللازم والملزوم كافياً في تصور اللزوم، كان تصور أحدهما كافياً فيه.

فإذن الاوّل أعم من الثاني.

قال: والعرضي [٢] إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل، وإما بطيؤه [٣] كالشيب والشباب.

وكلّ واحد من اللازم[٤] والمفارق إن اختصّ بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك، وإلاّ فهو العرض[٥] العام كالماشي.

وترسم الخاصة: بأنّها كليّة مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً، والعرض العام: بأنّه كليّ مقول علىٰ أفراد حقيقة واحدة[٦] وغيرها قولاً عرضياً. فالكليات إذن خمسة: نوع، وجنس، وفصل وخاصة، وعرض عام.

أقول: العرضي الذي لايكون لازماً قد يكون سريع الزوال كحمرة الخجل، وقد يكون بطيؤه[٧] كالشيب والشباب[٨]، وأيضاً قد يكون سهل الزوال كغضب الحليم، وقد يكون عسر الزوال كمرض المراض[٩].

وقد ينقسم إلىٰ الخاصة، وإلىٰ العرض[١٠] العام.

---

(١) في (م): «اللازم والملزوم».

(٢) في (ش) و(ح): «والعرض المفارق».

(٣) في (ش): «وإما بطيء الزوال».

(٤) في (م): «الملازم».

(٥) في (ر): «العرضي».

(٦) من قوله: «فقط» إلى هنا لم يرد في (م).

(٧) في (م): «بطيئاً».

(٨) لفظ «والشباب» لم يرد في (ر).

(٩) في (م): «المريض».

(١٠) في (م): «والعرض».

لأنّه إن اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة، كالضاحك بالنسبة إلى الأنسان، والماشي بالنسبة إلى الحيوان.

وأنّ المشترك بين حقيقتين فهو عرض عام بالنسبة إلى كلّ واحد من تلك الحقيقتين، كالماشي بالنسبة إلى الإنسان والفرس.

وترسم الخاصة: بأنّها كليّة مقولة علىٰ أفراد حقيقة واحدة قولاً عرضياً، فبالاول يخرج الجنس والعرض العام[١]، وبالثاني يخرج النوع والفصل.

وهذه الحقيقة قد تكون هي حقيقة الجنس العالي، وقد تكون حقيقة الجنس المتوسط، وقد تكون حقيقة النوع الاخير،[٢] ورسْمُ الخاصة يشمل الجميع

أما إذا رسمنا[٣] الخاصة: بأنّها كليّة مقولة على أفراد حقيقة نوع واحد قولاً عرضياً، كما رسمها الشيخ في الشفاء، خرجت خاصة الجنس العالي من هذا التعريف.

ويرسم العرض العام: بأنه كلّي مقول على أفرادحقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً كالماشي بالنسبة إلى الأنسان، فانّه مقول عليه وعلىٰ الفرس قولاً عرضياً[٤].

وقد انحصرت الكليّات في هذه الخمسة، لأنّ الكليّ إمّا أن يكون نفس ماتحته من الأفراد وهو النوع، أو يكون داخلاً فيها، فان كان تمام المشترك بينها وبين نوع ما فهو الجنس، وإلاّ فهو الفصل، أو يكون خارجاً عنها، فان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة، وإلاّ فهو العرض العام[٥].

قال:

الفصل الثالث: في مباحث الكليّ والجزئي

---

(١) لفظ «العام» لم يرد في (ر).

(٢) في (ر): «الآخر».

(٣) في (م): «مارسمنا».

(٤) في (م): «قولاً عرضياً كالماشي بالنسبة».

(٥) لفظ «العالم» لم يرد في (ر).

وهي خمسة:

الأوّل: الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لالنفس مفهوم اللفظ، كشريك الباري عزّ اسمه[١].

وقد يكون ممكن الوجود لكن لايوجد، كالعنقاء.

وقد يكون الموجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى[٢]، أو مع إمكانه كالشمس.

وقد يكون الموجود منه كثيراً، إمّا متناهياً كالكواكب السبعة السيارة[٣]، أو غير متناه كالنفوس الناطقة.

أقول: هذه الستة هي أقسام الكليّ، وهي ظاهرة غنيّة عن الشرح.

قال: لثاني: إذا قلنا للحيوان مثلاً:[٤] إنّه كليّ، فهناك أُمور ثلاثة: الحيوان من حيث هو هو، وكونه كليّاً، والمركب منهما.

والأوّل يسمّى كليّاً طبيعيا، والثاني كليّاً منطقياً، والثالث كليّاً عقلياً.

والكليّ الطبيعي موجود في الخارج، لأنّه جزء من هذا[٥] الحيوان الموجود في الخارج، وجزء الموجود موجود[٦]، وأمّا الكليّان الآخران[٧] ففي وجودهما في الخارج خلاف، والنظر فيهما[٨] خارج عن المنطق.

أقول: الكليّة والجزئية من المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الأُول،

---

(١) لفظ «عزّ اسمه» لم يرد في (م).

(٢) لفظ «تعالى» لم يرد في (م).

(٣) لفظ «السيارة» لم يرد في (ر).

(٤) لفظ «مثلاً» لم يرد في (ر).

(٥) لفظ «هذا» لم يرد في (م).

(٦) في (ح): «الموجود في الخارج موجود».

(٧) في (م) و (ح): «الاخيران».

(٨) في (ر) و(ح): «فيه».

فانّ الكليّة لوكانت[١] نفس الماهية أو جزءاً منها لم تصدق تلك الماهية على الجزئي المندرج تحتها.

وأيضاً الكليّة من الأُمور الإضافية الّتي لا تتحقق إلّا بعد تحقق المضافين، وماتحقق بعد الشيء فهو مغاير له، فالحيوان من حيث هوهو يسمّى كليّاً طبيعيّاً، لأنّه نفس طبيعة الشيء.

و الكليّة العارضة له يسمّى كليّاً منطقيّاً، فانّ المنطقي انّمايبحث عنها مجرّدة عن المادة، والحيوان الكليّ أعني: المعروض والعارض- يسمّى كليّاً عقلياً، لوجوده في العقل لاغير، والحيوان الطبيعي موجود في الخارج، لأنّ الحيوان من حيث هوهو[٢] جزء من هذا الحيوان، وهذا الحيوان موجود،فالحيوان من حيث هوهو جزء من الموجود، وجزء الموجود موجود، فالحيوان من حيث هوهو[٣] موجود.

وأما الكليّ المنطقي والكليّ العقلي، فانّ في وجودهما خلافاً بين الحكماء، لأنّ المنطقي نوع من الاضافة، والكلام في وجود الاضافة وعدمها من علم[٤] الإلهي لا من علم المنطق والعقل[٥]، لكون جزئه[٦] إضافياً، [ف]كان وجوده مختلفاً فيه أيضاً.

واعلم: أنّه لاتخصيص للكليّين بكون البحث عن وجودهما ليس[٧] من علم المنطق، وإنّما هو مشترك بين الثلاثة.

لكن[٨] لمّا كان الطبيعي وجوده قريباً من الثاني ذكره هاهنا، وإن كان خارجاً عنه أيضاً.

---

(١) في (م): «فانّ الكليّ لوكان».

(٢) لفظ «هو» الثاني لم يرد في (م).

(٣) من قوله: «جزء من الموجود» إلى هنا لم يرد في (م).

(٤) في (م): «العلم».

(٥) في (ر) «العقلي».

(٦) في (م): «أحد جزأيه».

(٧) لفظ «ليس» لم يرد (ر).

(٨) في (م): «ولكن».

قال: الثالث: الكليّان متساويان إن صدق كلّ[١] منهما علىٰ كلّ ما صدق[٢] عليه الآخر، كالانسان والناطق.

وبينهما عموم[٣] مطلق إن صدق أحدهما على كلّ[٤] ما صدق عليه الآخر من غير عكس، كالحيوان والإنسان[٥].

وبينهما عموم من وجه إن صدق كلّ[٦] منهما على بعض ماصدق[٧] عليه الآخر،[٨] كالحيوان والأبيض.

ومتباينان إن لم يصدق شيء منهما علىٰ شيء مما صدق [٩] عليه الآخر، كالانسان والفرس .

أقول: هذه قسمة حاصرة للمعاني الكليّة باعتبار نسبة بعضها إلىٰ بعض.

فانّ الكليّين إن صدق كلّ واحد منهما على كلّ أفراد الآخر فهما المتساويان، كالانسان والناطق، فانّ كلّ واحد مما يصدق عليه أنّه إنسان يصدق عليه انه ناطق،وكلّ واحد مما يصدق عليه أنّه ناطق يصدق عليه أنه انسان.

وإن صدق أحدهما على كلّ افراد الآخر[١٠] من غيرعكس كلي فبينهماعموم مطلق، كالانسان والحيوان، فانّ كلّ واحد مما يصدق عليه أنّه إنسان يصدق عليه أنّه حيوان ولا ينعكس، فانّه ليس كلّ مايصدق عليه أنّه حيوان يصدق عليه أنّه انسان.

---

(١) في (ش): «كلّ واحد».

(٢) في (ش) و(ح): «ما يصدق».

(٣) في (ش): «عموم وخصوص».

(٤) لفظ «كلّ» لم يرد في (م).

(٥) في (م) ورد لفظ «والناطق» بدل لفظ «والانسان».

(٦) في (ش): «كلّ واحد».

(٧) في (ش) و(ح): «مايصدق».

(٨) في (ش) و(ح): «الآخر فقط».

(٩) في (م) و(ش) و(ح): «يصدق».

(١٠) من لفظ «فهما المتساويان» إلىٰ هنا لم يرد في (م).

وإن صدق أحدهما على بعض أفراد الآخر وبالعكس فبينهما[١] عموم من وجه، كالحيوان والأبيض، فانّ بعض الأبيض حيوان وبعض الحيوان أبيض، ولا يصدق كلّ حيوان أبيض ولا كلّ أبيض حيوان.

وإن لم يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الآخر فبينهما تباين كليّ،[٢] كالانسان والفرس.

قال: ونقيضا المتساويين متساويان، وإلّا لصدق أحدهما على ما كذب عليه الآخر، فصدق[٣] احد المتساويين على ما كذب[٤] عليه الآخر، وهو محال.

أقول: المتساويان كالانسان والناطق يتساوى أيضاً نقيضاهما،فانّ كلّ ما صدق[٥] عليه أنّه لاإنسان صدق[٦] عليه أنه لاناطق وبالعكس،فانّ اللاناطق لولم يصدق على كلّ ما صدق[٧] عليه اللا انسان لصدق[٨] الناطق على بعض الانسان، فيصدق اللا إنسان [٩] على بعض الناطق.

فيلزم صدق أحد المتساويين دون الآخر، فلايكون المتساويان متساويين، هذا خلف.

قال: ونقيض الأعم من شيء[١٠] مطلقاً أخص من نقيض الأخص مطلقاً،

---

(١) في (م): «بينهما».
(٢) لفظ «كليّ» لم يرد في (ر).
(٣) في (ش) و(ح): «فيصدق».
(٤) في (ش): «ما يكذب».
(٥) في (م): «يصدق».
(٦) في (م): «يصدق».
(٧) في (م): «مايصدق».
(٨) في (م): «يصدق».
(٩) في (ر): « لاإنسان».
(١٠) في (ش): «من الشيء».

لصدق نقيض الأخص على كلّ ما صدق(١) عليه نقيض الأعم، من غير عكس.

أمّا الأوّل فلأنّه لولا ذلك لصدق عين الأخص على بعض ما صدق(٢) عليه نقيض الأعم، وذلك مستلزم لصدق الأخص بدون الأعم، وهو محال.

وامّا الثاني فلأنّه لولا ذلك لصدق نقيض الأعم(٣) على كل مايصدق عليه نقيض(٤) الأخص، وذلك مستلزم لصدق الأخص علىٰ كلّ مايصدق عليه(٥) الأعم، وهو محال .

أقول: الأعم مطلقاً كالحيوان نقيضه أخص من نقيض الأخص وهو الإنسان، فانّ اللاإنسان صادق على كلّ أفراد اللاحيوان وغيره،أعني: علىٰ بعض الحيوان.

ولا ينعكس، فانّ بعض ماصدق عليه اللاإنسان يصدق عليه الحيوان كالفرس.

والدليل علىٰ الأوّل: أنه لولا صدق اللاإنسان علىٰ جميع اللاحيوان لصدق الانسان على بعض اللاحيوان، وينعكس إلى صدق اللاحيوان على الإنسان، هذا خلف.

والدليل(٦) على الثاني: أنّه لوصدق نقيض الأعم على كلّ أفراد نقيض الأخص، حتى يصدق كلّ لاإنسان لاحيوان، لصدق عين الأخص على كلّ افراد الأعم، حتى يصدق كلّ حيوان إنسان، وطريق الملازمة بعكس النقيض.

---

(١) في (م) و(ش) و(ح): «مايصدق».

(٢) في (ش) و(ح): «مايصدق».

(٣) في (م): «فلأنّه لولا ذلك لصدق الأخص بدون الاعم».

(٤) لفظ «نقيض» لم يرد في (م).

(٥) لفظ «مايصدق عليه» لم يرد في (ر) و(ش).

(٦) لفظ «والدليل» لم يرد في (ر).

قال: والأعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلاً، لتحقق مثل هذا العموم بين عين [١] الأعم مطلقاً وبين [٢] نقيض الأخص، مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقاً وعين الأخص.

أقول: الأعم من شيء من وجه لايستلزم العموم بين نقيضه ونقيض ذلك الشيء.

والدليل عليه: أنّ هذا العموم صادق مع كذب العموم بين النقيضين، فانّ الحيوان أعم من نقيض الإنسان من وجه، لأنهما يصدقان على الفرس ويكذب الحيوان على الحجر مع صدق اللاإنسان عليه، ويكذب اللاإنسان على الإنسان مع صدق الحيوان عليه.

فالعموم من وجه إذن متحقق بين كلّ عام مطلق ونقيض خاصه، مع المباينة الكلية بين نقيض العام وعين الخاص، لاستحالة صدقهما على ذات واحدة.

واعلم: أنّ نسبة هذين النقيضين هي نسبة المباينة الجزئية.

قال: ونقيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً، لأنّهما إن لم يصدقا [٣] كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كليّ، وإن صدقا [٤] كاللاإنسان واللافرس كان بينهما تباين جزئي، ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض

---

(١) لفظ «عين» لم يرد في (ر).

(٢) لفظ «بين» لم يرد في (ر) و(ش).

(٣) في (ش): «لأنهما إن لم يصدقا أصلاً معاً على شيء» وفي (م): «إن لم يصدقا معاً» وفي (ح): «إن لم يصدقا معاً أصلاً».

(٤) في (ش) و(ح): «وإن صدقا معاً».

الآخر[١] فقط، فالتباين الجزئي لازم جزماً.

أقول: نقيضا المتباينين إن لم يصدقا على شيء اصلاً[٢] كانا متباينين تبايناً كليّاً، كاللاوجود واللاعدم، فانّ كلّ ما صدق عليه اللاوجود كذب عليه اللاعدم، وبالعكس.

وإن صدقا على شيء ـ كاللا إنسان واللافرس، فانّهما يصدقان على الحجر ـ لم يكن بينهما مباينة كليّة، وإلّا لما صدقا على شيء، وتكون المباينة الجزئية ثابتة، ضرورة صدق أحد المتباينين فقط، كالانسان إذا صدق على شيء كذب عليه الفرس، فصدق عليه نقيضه مع كذب نقيض الإنسان عليه، فقد صدق احد النقيضين على شيء مع كذب الآخر عليه، فيكون بينهما مباينة في تلك الصورة، فتكون المباينة جزئية.

فالمباينة الجزئية لازمة لنقيضي المتباينين مطلقاً، لأنّها إمّا كليّة أوجزئية، وكيف كانت صدقت الجزئية.

قال: الرابع: الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمّى بالحقيقي، فكذلك يقال[٣] على كلّ أخص تحت الأعم، ويسمّى الجزئي الاضافي[٤].
وهوأعم من الاوّل، لأنّ كلّ جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي، بدون[٥] العكس.
أمّا الاوّل فلاندراج كلّ شخص تحت ماهيته[٦] المعرّاة عن

(١) لفظ «مع نقيض الآخر» لم يرد في (ر).
(٢) لفظ «أصلاً» لم يرد في (م).
(٣) في (ر): «قد يقال».
(٤) في (م): «جزئياً إضافياً».
(٥) في (ش): «دون».
(٦) في (ش): «تحت الماهية الكليّة» وفي (ح): «تحت ماهيّة المعرّاة».

المشخصات(١).

وأمّا الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي كلياً، وامتناع كون(٢) الجزئي الحقيقي كذلك.

أقول: هذا بيان(٣) أنّ الجزئي هوالذي يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة، وهوالجزئي الحقيقي، وقد مضىٰ الكلام فيه.

وأمّا الجزئي بهذا المعنىٰ فانّه يسمّىٰ الجزئي الاضافي، وهو: كلّ جنس(٤) يقع تحت الأعم،كالانسان بالنسبة إلىٰ الحيوان.

وإنّما كان إضافياً، لأنّه جزئي باعتبار عموم الحيوان له ولغيره، فهو جزئي بالنسبة إليه، وإن كان كليّا بالنسبة إلى الأشخاص التي تحته، وذلك باعتبار آخر.

واعلم: أنّ هذا الجزئي أعم من الأوّل-أعني الحقيقي(٥)-لأنّ كلّ جزئي حقيقي فهو إضافي، لأنّ كلّ جزئي حقيقي فانّه شخص معيّن. و كلّ شخص فانّه(٦) ذوماهية كليّة يندرج تحتها، فاذن هو أخص يقع تحت أعم، فهو جزئي إضافي.

وليس كلّ جزئي إضافي جزئياً حقيقياً، لأنّ الاضافي جاز أن يكون كليّاً كالانسان بالنسبة إلى الحيوان، ويستحيل أن يكون جزئياً حقيقياً.

وليس هذا العموم عموم الجنسية، لإمكان تصوّر الأوّل بدون الثاني.

قال: الخامس: النوع كما يقال على ماذكرناه ويقال له: النوع الحقيقي

---

(١) في (ر): «الشخصيات».

(٢) في (ر) و(ح): «أن يكون».

(٣) في (ر): «قد بيّنا».

(٤) في (م): «كلّ أخص».

(٥) لفظ «أعني الحقيقي» لم يرد في (م).

(٦) لفظ «فانه» لم يرد في (م).

فكذلك يقال علىٰ كلّ ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهو قولاً أوّلياً، ويسمّى النوع الاضافي.

أقول: النوع لفظ مشترك بين معنيين كالجزئي:
أحدهما: النوع الحقيقي، وقد مضىٰ.
والثاني: النوع[١] الاضافي، وأجود ما رسمه[٢] به القدماء أمران:
أحدهما: ماذكره المصنف، وهو المذكور في الأشارات: انّه الكلّي الذي يقال عليه وعلىٰ غيره الجنس في جواب ما هو قولاً أوّلياً.
واحترز بقوله: (قولاً أولياً) عن الصنف، فانّه يقال عليه وعلىٰ غيره الجنس[٣] في جواب ماهو، كالتركي والفرس إذا سُئل بما هو عنهما حال الشركة، كان الجواب هو الحيوان، مع أن[٤] الصنف ليس بنوع، لأنّ قول الجنس عليه ليس قولاً أوّلياً، بل بواسطة حمل الانسان عليه.
الرسم الثاني: أنّه أخص الكليّين المقولين في جواب ماهو.

قال: ومراتبه أربع:
لأنّه إمّا[٥] اعم الأنواع، وهو النوع العالي كالجسم.
أو أعم من السافل وأخص من العالي، وهو النوع[٦] المتوسط كالحيوان والجسم النامي.
أو مباين[٧] للكل، وهو النوع المفرد كالعقل إن قلنا: إنّ الجوهر جنس[٨].

(١) لفظ «النوع» لم يرد في (م).
(٢) في (م): «مارسم».
(٣) الجنس نائب فاعل ليقال.
(٤) لفظ «أنّ» لم يرد في (ر).
(٥) في (ش): «إمّا أن يكون».
(٦) لفظ «النوع» لم يرد في (ر).
(٧) في (ش) و(ح): «أو مباينا».
(٨) في (ش) و(ح): «جنس له».

أقول: هذه المراتب الأربع[1] هي مراتب النوع الاضافي لاالحقيقي.

فالنوع العالي[2] كالجسم بالنسبة إلىٰ الجوهر.

والنوع السافل كالانسان، فانه نوع لكل مافوقه من الأنواع وليس تحته نوع، فهو نوع الانواع.

والنوع المتوسط كالحيوان بالنسبة إلى الجسم النامي، والجسم النامي بالنسبة إلى الجسم[3].

والمباين للأنواع هو المفرد كالعقل إن قلنا: إنّ الجوهر جنس.

وذلك لأنّ في جنسية الجوهر خلافاً بين الحكماء، فقال بعضهم: إنّه جنس عال،وقال آخرون: انّه عرض عام، وليس هذا موضع تحقيقه.

فعلىٰ تقدير أن يكون الجوهر جنساً كان العقل ـ وهو: الجوهر المجرد المباين للأجسام في الذات والفعل معاًـ نوعاً له، وليس فوقه نوع، لأنّ فوقه الجوهر، وهو جنس عال، وليس تحته نوع، فيكون نوعاً مفرداً.

وأمّا[4] على تقدير أن لايكون الجوهر جنساً، لم يكن للعقل جنس، فلايكون نوعاً إضافياً.

واعلم: أنّ ما عدا السافل والمفردمن هذه المراتب،فانّه مباين للنوع الحقيقي.

قال: ومراتب الأجناس[5] أيضاً هذه الأربع[6]، لكن الجنس[7] العالي

---

(١) في (ر): «الأربعة».

(٢) في (م): «والنوع للعالي».

(٣) في (م): «كالحيوان بالنسبة إلى الجسم النامي بالنسبة إلى الجسم».

(٤) في (م): «أما».

(٥) في (ر): «الجنس».

(٦) في (م) و(ح): «الأربعة».

(٧) لفظ «الجنس» لم يرد في (م) و(ش) و(ح).

كالجوهر في مراتب الاجناس يسمّىٰ جنس الأجناس،لاالسافل كالحيوان، ومثال المتوسط فيها:[١] الجسم النامي والجسم[٢]، والجنس المفرد[٣]: العقل، إن قلنا: إنّ الجوهر ليس بجنس[٤].

أقول: مراتب الجنس أيضاً أربعة:

الأوّل: الجنس العالي كالجوهر، وهو المسمّىٰ بجنس الأجناس.

والفرق بينه وبين نوع الأنواع: أنّ جنس الأجناس هوالعالي، ونوع الأنواع هوالسافل، لأنّ الجنس لمّا كان عبارة عن الذي يقال على غيره، وكان العالي هوالذي يقال على كلّ ما تحته، كان[٥] جنساً له، ولمّا كان ماتحته أجناساً كان العالي حنساً لها، وأمّا النوع فلما كان عبارة عن الذي[٦] يقال عليه غيره كان سافلاً بالنسبة إليه، فكان نوعاً له.

ومثال السافل: الحيوان، فانه جنس، وفوقه الجسم النامي، الذي فوقه الجسم، الذي فوقه الجوهر.

ومثال المتوسط: الجسم النامي والجسم.

ومثال المفرد: العقل، فانه ليس فوقه جنس، إن قلنا: إنّ الجوهر ليس بجنس، علىٰ ما نقلناه من الخلاف، فانّه لو كان جنسا لكان[٧] العقل جنساً سافلاً، وفي كون العقل جنساً أو نوعاً نظر.

واعلم: أنّ الجنس شامل لهذه الأربع[٨]، فأحد أنواعه جنس الأجناس، والجنس نوع للكلي الذي هو نوع للمضاف.

---

(١) أي: في الأجناس، ولفظ «فيها» لم يرد في (ر).

(٢) لفظ «والجسم» لم يرد في (ش).

(٣) أي: ومثال الجنس المفرد، كما ورد في (ح).

(٤) في (ش) و(ح): «بجنس له».

(٥) في (م): «فكان».

(٦) في (م): «عن الذي لا تحته».

(٧) في (ر): «كان».

(٨) في (ر): «الأربعة».

فان قلنا: إن اختلاف المعروضات يدلّ على اختلاف العوارض، كان جنس الأجناس جنساً لعشرة أنواع، وإلّا كان نوع الأنواع.

واعلم: أنّ مراتب الجنس مباينة للنوع الحقيقي وللنوع[1] المفرد والسافل من الاضافي، والجنس المفرد[2] وجنس الأجناس مباين للكل، وبين كلّ[3] من الباقين من مراتب الجنس وبين النوعين الباقين من الاضافي عموم من وجه.

قال: والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالأنواع المتوسطة، والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقائق البسيطة

فليس بينهما عموم وخصوص مطلق، بل كلّ منهما أعم من الآخر[4]، لصدقهما على النوع السافل.

أقول: يريد نسبة أحد النوعين إلى الآخر بالعموم والخصوص.

واعلم: أنّ جماعة من القدماء ظنّوا أنّ النوع الاضافي أعم من الحقيقي مطلقاً.

والمصنف أبطل قول هؤلاء بوجود كلّ منهما بدون صاحبه.

أمّا وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي، فكما في الأنواع المتوسطة، كالحيوان والجسم النامي[5]، مع امتناع كونهما نوعين حقيقيين.

وأمّا وجود الحقيقي بدون الاضافي، فكما في الحقائق البسيطة، فانّ البسيط الذي لاجزء له يستحيل أن يكون نوعاً إضافياً، لوجوب كون النوع الاضافي

---

(١) في (م): «والنوع».
(٢) لفظ «والجنس المفرد» لم يرد في (م).
(٣) في (م): «الكل».
(٤) في (ر) و(ح): «أعم من الآخر من وجه».
(٥) لفظ «النامي» لم يرد في (ر).

مندرجاً تحت جنس يقوّمه، فيكون مركباً من الجنس والفصل، ونحن قد فرضناه بسيطاً، هذا خلف.

ولمّا أبطل قول هؤلاء ذكر ماهو الحق عنده، وهو: كون كلّ منهما أعم من الآخر من وجه، لصدق كلّ واحد منهما على النوع السافل الذي هو نوع الأنواع، فانّه نوع حقيقي باعتبار كونه كليّاً مقولاً في جواب ماهو على متفقات الحقائق[1]، ونوع إضافي باعتبار مقوليّة الجنس عليه وعلى غيره في جواب ماهو.

وإذا صدقا على نوع الأنواع،وكذب كل واحد[2] منهما على بعض ما صدق عليه الآخر، ثبت العموم من وجه .

قال: وجزء المقول في جواب ماهو إن كان مذكوراً بالمطابقة يسمّى واقعاً في طريق ماهو، كالحيوان والناطق بالنسبة إلى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الإنسان.

وإن كان مذكوراً بالتضمن يسمّى داخلاً في جواب ماهو، كالجسم النامي والحسّاس والمتحرّك[3] بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن.

أقول: إذا سُئل عن الانسان بما هو فقيل في الجواب: إنّه الحيوان الناطق، كان لفظ الحيوان يدل على معناه بطريق المطابقة[4]، وكذلك الناطق، فيقال لكل منهما: إنّه واقع في طريق ماهو.

والحيوان يدل على الجسم النامي وعلى الحساس والمتحرك بالارادة دلالة التضمن، لأنّ هذه الأجزاء ليست مذكورة بالمطابقة، أي: لم يؤت بلفظ يدل

---

(١) في (ر): «الحقيقة».
(٢) لفظ «واحد» لم يرد في (ر).
(٣) في (ش): «أو الحساس أو المتحرك».
(٤) في (م): «يدل على الحيوان بالمطابقة».

عليها بالمطابقة[١]، وإنّما أُتي بما يدل عليها بالتضمن، فيقال: إنّها داخلة في جواب ماهو.

هذا اصطلاح فخرالدين ومن تابعه.

وأمّا[٢] الأوائل، فانّهم يجعلون الواقع في طريق ماهو[٣] الذاتي الأعم، والداخل في جواب ماهو الذاتي مطلقاً.

قال: والجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقوّمه، لجواز تركبه من أمرين[٤] أو من أُمور[٥] متساوية، ويجب أن يكون له فصل يقسّمه.

والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقوّمه، ويمتنع أن يكون له فصل يقسّمه.

والمتوسطات يجب أن تكون لها فصول تقوّمها، وفصول تقسّمها.

أقول: الجنس العالي يجوز تركّبه من أمرين أو من أُمور متساوية علىٰ ماذكر[٦] فيما سبق، فيكون كلّ واحد منها فصلاً له مقوّماً.

ويجب أن تكون تحته أنواع، فانّه إنّما هو جنس لاندراج الأنواع تحته، وإذا كان تحته أنواع كان لكل واحد من تلك الأنواع فصل يتميّز[٧] به عن الآخر.

والفصول المقوّمة للأنواع مقسّمة[٨] للجنس الذي فوقها، فيجب[٩] أن يكون له فصل يقسّمه، كالقابل للأبعاد والمجرد عنها، فانّهما فصلان يقوّمان الجسم والمجرد، وينقسم[١٠] بهما الجوهر، فيقال: الجوهر إما قابل للأبعاد أو مجرد عنها.

---

(١) من قوله: «أي لم يؤت» إلى هنا لم يرد في (م).

(٢) في (ر): «أما».

(٣) في (ر): «ما هو هو».

(٤) في (ش) و(ح): «من أمرين متساويين».

(٥) في (م) و(ح): «أو أُمور».

(٦) في (م): «علىٰ ماذكرنا».

(٧) في (ر): «يميّز».

(٨) في (م): «متقسمة».

(٩) في (م): «ويجب».

(١٠) في (م): «ويقسم».

وأمّا النوع السافل، فانه يجب أن يكون له فصل يقوّمه، لاندراجه تحت الجنس، وكلّ مندرج تحت جنس[١] لابدّ له من مميّز يقوّمه.

ويتركب حقيقة[٢] من المشترك والمميز[٣]، فيكون المميّز مقوّماً له.

ويمتنع أن يكون له فصل يقسّمه، وإلاّ لكان[٤] جنساً تحته أنواع، فلايكون نوعاً سافلاً.

وأمّا الأنواع المتوسطة: فانّها لاندراجها مع غيرها تحت جنس يجب أن تكون لها فصول مميّزة مقوّمة[٥].

ولاندراج الأنواع تحتها يجب أن تكون لها فصول مقسّمة لها[٦] ومقوّمة لأنواعها.

كالحيوان، فانّه لمّا اندرج تحت الجسم النامي انفصل عن غيره بالحساس، ولمّا اندرج تحته الانسان والفرس كان له فصل مقسّم كالناطق والصاهل.

قال: وكلّ فصل يقوّم العالي فهو يقوّم السافل من غير عكس كلّي، وكلّ فصل يقسّم السافل فهو يقسّم العالي من غير عكس كلّي.

أقول: الفصل المقوّم للعالي جزء له، والعالي جزء من السافل، وجزء الجزء جزء، فيجب[٧] أن يكون مقوّماً للسافل أيضاً، كالحسّاس المقوّم للحيوان، فانّه يقوم الإنسان.

---

(١) في (م): «الجنس».
(٢) في (ر): «وتتركب حقيقته».
(٣) في (م): «ومن المميز».
(٤) في (ر): «كان».
(٥) في (م): «ومقومة».
(٦) لفظ «لها» لم يرد في (م).
(٧) في (ر): «يجب».

ولا ينعكس كليّاً، يعني أنّ بعض ما يقوّم السافل لايقوّم العالي، كالناطق المقوّم للانسان، مع أنّه عارض للحيوان.

وقد يكون المقوّم للسافل مقوّماً للعالي، كالحسّاس المقومّ للحيوان والانسان، فلهذا قال: (من غير عكس كليّ).

هذا في جانب التقويم، وأمّا في جانب التقسيم فانه على العكس من هذا[1]، لأنّ كلّ مقسّم للسافل فهو[2] مقسم للعالي، كالناطق لـمّا قسّم الحيوان إلى الانسان وغيره قسّم[3] الجسم أيضاً[4] إلى الانسان وغيره، لأنّ معنى تقسيم السافل وجوده في طبيعتين[5]، ووجود السافل يستلزم وجود العالي فيهما.

ولاينعكس كليّاً، فان بعض مايقسم العالي لايقسم السافل، كالحسّاس لمّا قسم الجسم إلى الحيوان وغيره لم يقسّم الحيوان إلى الحيوان وغيره.

وقد يكون المقسّم للعالي مقسّماً للسافل، كالناطق المقسّم للحيوان والجسم إلى الإنسان[6] وغيره.

قال:

الفصل الرابع: في التعريفات

المعرِّف للشيء هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك[7] الشيء، أو امتيازه عن كلّ ماعداه.

أقول: الغرض بالتعريف يتعلق بأحد هذين الأمرين:

---

(١) لفظ «من هذا» لم يرد في (م).

(٢) لفظ «فهو» لم يرد في (ر).

(٣) في (ر): «انقسم».

(٤) لفظ «أيضاً» لم يرد في (م).

(٥) في (م): «طبيعته».

(٦) في (م): «للإنسان».

(٧) لفظ «ذلك» لم يرد في (ر).

إمّا طلب الحقيقة على ماهي عليه.

وإمّا[١] طلب التمييز عن غير تلك الحقيقة.

فالمعرّف يجب أن يكون مفيداً أحد هذين الأمرين، والغرض الأول يحصل من الحدود التامة[٢]، والثاني يحصل[٣] من الرسوم والحدود الناقصة.

قال: وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية، لانّ المعرِّف معلوم قبل المعرَّف، والشيء لا يعلم قبل نفسه، ولا أعمّ، لقصوره عن إفادة التعريف، ولا أخصّ، لكونه أخفى، فهو مساوٍ له[٤] في العموم والخصوص.

أقول: المعرّف علّة في التعريف للمعرَّف، فيجب أن يكون مغايراً، لأنّ العلّة متقدّمة، والمتقدّم[٥] مغاير[٦]، لاستحالة كون الشيء متقدّماً علىٰ نفسه باعتبار واحد.

ويجب أن يكون مساوياً للمعرَّف في العموم والخصوص.

لأنّه لوكان أعم لكان[٧] قاصراً عن إفادة التعريف، فانّ الفائدة من التعريف إما تصور الحقيقة، والعام لايستلزم الخاص، أو التميز، والعام لايكون مميّزاً.

ولوكان أخص لكان أخفى، لأنّه أقل وجوداً، والمعرّف[٨] أعرف.

فيجب أن يكون مساوياً له[٩] في الخصوص والعموم[١٠].

---

(١) ورد في (ر) لفظ «أو» بدل لفظ «واما».

(٢) في (م): «يحصل من الحدّ».

(٣) لفظ «يحصل» لم يرد في (م).

(٤) في (ش) و(ح): «لها» ولفظ «له» لم يرد في (ر).

(٥) في (ر): «والمقدّم».

(٦) في (م): «متغاير».

(٧) في (م): «كان».

(٨) في (م): «فالمعرّف».

(٩) لفظ «له» لم يرد في (ر).

(١٠) في (م): «في العموم والخصوص».

قال: ويسمّىٰ حدّاً تامّاً إن كان بالجنس والفصل القريبين، وحدّاً ناقصاً إن كان بالفصل القريب وحده [١] أو به وبالجنس البعيد، ورسماً تاماً إن كان بالجنس القريب والخاصة، ورسما ناقصاً إن كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد.

أقول: الحدّ إن كان مشتملاً على مجموع [٢] المقوّمات فانّه يسمّىٰ الحدّ التام، كقولنا في حدّ الانسان: إنّه الحيوان الناطق، فانّ الجنس القريب هو الحيوان والفصل القريب هوالناطق.

وإن لم يكن مشتملاً على الجميع كان ناقصاً، سواء كان بالفصل وحده أو به وبالجنس البعيد، كقولنا: الإنسان هو الناطق أو هو الجسم الناطق.

والحدّ إذا ترك فيه الترتيب المعيّن ـ بأن تقدّم الفصل على الجنس ـ فانّه يكون ناقصاً أيضاً.

والرسم التام: هوالذي يذكرفيه الجنس القريب والخاصة المتساوية النسبة [٣]، كقولنا في تعريف [٤] الانسان: إنّه الحيوان الضاحك.

والناقص: هوالذي يذكرفيه الخاصة وحدها، كقولنا في تعريفه: إنّه الضاحك [٥]، أو الذي يذكرفيه الجنس البعيد والخاصة، كقولنا في تعريفه: إنّه الجسم الضاحك [٦].

---

(١) لفظ «وحده» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «جميع».

(٣) في (ر): «المساوية البينة».

(٤) في (م): «في رسم».

(٥) في (م): «الجسم الضاحك».

(٦) من قوله: «أو الذي يذكر» إلى هنا لم يرد في (م).

واعلم: أنّ هذا الكلام تابع المصنّف فيه فخرالدين، وهو مخالف لما عليه المحققون.

أمّا أوّلاً: ففي كون الفصل وحده أو الخاصة وحدها يفيدان تميز الماهية عمّا عداها.

فهو خطأ، فانّ الضاحك والناطق إنّما[1] يدلان على شيءٍ ما ذي ضحك أو ذي نطق من غير تقييد، وفيه تجويز أن يكون ذلك الشيء أعم من الانسان أو أخص أو مساوياً أو مبايناً.

فاذن هما من غير التقييد بما يدل على تخصيصها بالإنسان لايفيدان التميز ولا تصور الحقيقة.

فاذن لاأقل في كلّ تعريف من معنيين[2] من حقهما أن يدلّ عليهما بلفظين، ولذلك عدّوا التعريف من الأقوال المؤلّفة.

وأمّا ثانياً: ففي كون الرسم التام مركباً من الجنس،والخاصة والناقص ما تخلّى من الجنس.

والمشهور عند المنطقيين أنّ الرسم إنما يفيد التميين فان أفاد التميز عن كلّ ماعداه كان رسماً تاماً، وإن أفاد التميز عن بعض ماعداه كان ناقصاً، فيكون رسماً بالقياس إلى ذلك البعض.

قال: ويجب الاحترازعن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، كتعريف الحركة بما ليس بساكن[3]، والزوج بما ليس بفرد.

وعن تعريف الشيء بما لايعرف إلّا به، سواء كان بمرتبة واحدة ـ كما

(١) لفظ «إنما» لم يرد في (م).

(٢) في (ر). «علمين».

(٣) في (ش): «بسكون».

يقال: الكيفية ما بها تقع المشابهة[١]. ثم يقال: المشابهة اتفاق في الكيفية- أو بمراتب، كما يقال: الاثنان زوج أوّل، ثم يقال: الزوج هو المنقسم[٢] بمتساويين، ثم يقال: المتساويان هما الشيئان اللذان لا يفضل أحدهما على الآخر، ثمّ يقال: الشيئان[٣] هما الإثنان.

ويجب أن يُحترز[٤] عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية[٥] غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السائل[٦]، لكونه مفوّتاً للغرض.

أقول: يريد أن يبيّن وجه الخطأ في التعريف ليُحترز عنه، وهو يكون لفظياً ومعنوياً.

فمن الأغاليط المعنوية تعريف الشيء بالمساوي في المعرفة والجهالة، كمن يعرّف الحركة بعدم السكون والزوج بعدم الفرد، فانّ عدم السكون مساوٍ للحركة في المعرفة، وعدم الفرد مساوٍ للزوج فيها.

هذا بحسب المشهور، فانّ في المشهور أن تقابل الحركة والسكون وتقابل الزوج والفرد تقابل الأضداد.

وأمّا بحسب التحقيق، فانّ التقابل في هذين تقابل[٧] بحسب العدم والملكة، فانّ السكون عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك، والفرد عدم الزوج، فيكون التعريف بهما تعريف الشيء بما يتوقف عليه في المعرفة.

والمثال الصحيح أن يقال: مثل تعريف أحد المتضايفين بالآخر، كتعريف الأب بأنّه الذي له ابن.

---

(١) في (م): «ما تقع به المشابهة واللامشابهة» وفي (ح): «ما بها تقع المشابهة واللامشابهة».

(٢) في (م): «المقسّم».

(٣) لفظ «الشيئان» لم يرد في (ر).

(٤) في (م): «ويجب الاحتراز».

(٥) في (ر): «ووحشية».

(٦) في (ش): «السامع».

(٧) لفظ «تقابل» لم يرد في (م).

ويتلو هذه المرتبة من الرداءة تعريف الشيء بالأخفى، فانّه أرد أ[١] من التعريف بالمساوي، كما تقول[٢] في تعريف النار: إنّها أُسْطُقُس شبيهة بالنفس، والنفس أخفى من النار، وهذه المرتبة لم يذكرها المصنف.

ويتلو هذه المرتبة تعريف الشيء بمالايعرف الّا به بمرتبة واحدة، فانه دور ظاهر، كقولنا في تعريف الكيفية: إنّها الهيئة التي تقع بها المشابهة واللامشابهة، ثم تعرّف المشابهة: بأنّها اتفاق في الكيفيّة.

ويتلو هذه الرتبة تعريف الشيء بما لايعرف إلّا به بمراتب، كقولنا في تعريف الاثنين: إنّه الزوج الأوّل، ثم تقول في تعريف الزوج: إنّه العدد المنقسم[٣] بمتساويين، ثم تقول في تعريف المتساويين: إنّهما الشيئان اللذان لايزيد أحدهما على الآخر، ثم تقول[٤] في تعريف الشيئين: إنّهما الاثنان، وهذا دور خفي، وهو أقبح من الأوّل، لأنّه يلزم تقدّم معرفة الشيء على نفسه بمراتب.

وأمّا الأغاليط اللفظية: فأن يكون اللفظ غريباً وحشيّاً بالقياس إلى السامع، أو خفيّاً غير ظاهر الدلالة، فانّ طالب المعنى حينئذ يترك مطلوبه ويطلب التفهم للّفظ[٥]، فيفوت غرضه بذلك.

---

(١) في (م): «أدنى».
(٢) في (م): «يقال».
(٣) في (ر): «المقسّم».
(٤) في (م): «يقال».
(٥) في (م): «تفهّم اللفظ».

قال: **المقالة الثانية**
في القضايا وأحكامها

وفيها مقدمة وثلاثة فصول:

أمّا المقدمة: في تعريف القضية وأقسامها الاولية

القضية: قول يصحّ أن يقال لقائله إنّه صادق أو كاذب.[1]

أقول: لمّا فرغ من النظر في أحوال المفردات شرع في الكلام في المركبات، وتكلّم في أبسط المركبات، وهي القضايا وأقسامها الأولية.

فانّ القضية تنقسم إلىٰ أقسام نوعية تارة، وإلىٰ أقسام صنفيّة أخرىٰ.

والأُولىٰ[2] قسمة أوّلية، كتقسيم القضية إلى الحملية والشرطية، فانّهما نوعان مختلفان.

أما قسمتها إلىٰ الضروية والذاتية وسائر الموجهات مثلاً، فانّها قسمة صنفية لااختلاف فيها إلّا بالعوارض.

وبدأ بتعريف القضية.

فقوله: (القضية قول) يشمل جميع الأقوال التامة والناقصة.

---

(١) في (ش): «أو كاذب فيه» وفي (ح): «إنّه صادق فيه أوكاذب».

(٢) في (م): «والأوّل».

وقوله: (يصح أن يقال لقائله إنّه صادق أو كاذب) يفصله عن سائر الأقوال الناقصة وعن غير القضايا من الأقوال التامة، كالأوامر وغيرها مما لايدخله الصدق والكذب.

وقد اعترض على هذا التعريف فقيل: إنّ الصادق هوالخبر المطابق والكاذب هوالخبر الذي ليس بمطابق،فتعريف مطلق الخبر بهما تعريف دوري.

والجواب: أنّ التعريف إنّما هو للفظ الخبر، وتعريف الصادق:بأنّه الخبر المطابق،تعريف له بماهية الخبر، فاختلفت جهة التوقّف[١]، فلا دور.

قال: وهي حملية إن انحلّت بطرفيها إلى مفردين، كقولنا: زيد[٢]عالم، زيد ليس بعالم[٣]، وشرطية إن لم تنحلّ.

أقول: هذه هي[٤] القسمة الأولية التي تفيد القضية التميز النوعي، وهي القسمة إلى الحملية والشرطية.

فإنّ القضية إن انحلّت بطرفيها إلى مفردين أو إلى مافي قوّة المفردين كانت حملية، كقولنا: زيد عالم، فانّها تنحلّ إلى قولنا[٥]: زيد، وهو مفرد، وإلى قولنا:[٦] عالم، وهو أيضاً مفرد.

وكقولنا: الحيوان الناطق إنسان، فانّهما ينحلان إلى قولنا: الحيوان الناطق، وهو في قوة المفرد، وإلى قولنا: إنسان.

وإن انحلّت إلى قضيتين فهي شرطية، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فانّها تنحلّ بحذف الأدوات إلى قولنا: الشمس طالعة، وهي

(١) في (م): «التوقيف».
(٢) في (ش): «زيد هو».
(٣) في (ش): «وزيد ليس هو بعالم».
(٤) لفظ «هي» لم يرد في (م).
(٥) لفظ «قولنا» لم يرد في (م).
(٦) لفظ «قولنا» لم يرد في (م).

قضية، وإلىٰ قولنا: النهار موجود، وهي قضية أيضاً.

وكذلك إذا قلنا: العدد إمّا زوج وإمّا فرد، فانّها تنحلّ بحذف الأدوات إلى قولنا: العدد زوج، العدد فرد، وهما قضيتان.

قال: والشرطية إمّا متصلة، وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لاصدقها على تقدير صدق[(١)] أخرىٰ، كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، وليس إن كان هذا[(٢)] إنساناً فهو جماد.

أقول: الشرطية تنقسم إلى قسمين: متصلة، ومنفصلة.

فالمتصلة: هي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير أخرىٰ[(٣)] إن كانت موجبة، أو يحكم فيها بعدم صدقها إن كانت سالبة.

مثال الموجبة قولنا[(٤)]: إن كان هذا انساناً فهو حيوان، فإنّا قد حكمنا بصدق قولنا: هذا حيوان على تقدير صدق قولنا: هذا إنسان.

مثال السالبة: ليس إن كان هذا إنساناً فهو جماد، فقد حكمنا بعدم كونه جماداً علىٰ تقدير كونه إنساناً.

قال: وإمّا منفصلة، وهي: التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين في الصدق والكذب معاً، أو في أحدهما فقط، أو بنفيه، كقولنا: إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، وليس إمّا أن يكون الإنسان[(٥)] حيواناً[(٦)] أو أسود.

---

(١) في (ر): «على تقدير أخرىٰ» وفي (ش) و (ح): «على تقدير صدق قضية أُخرى».

(٢) لفظ «هذا» لم يرد في (ر).

(٣) في (م): «علىٰ تقدير صدق قضية أُخرىٰ».

(٤) لفظ «قولنا» لم يرد في (م).

(٥) في (ش): «هذا الإنسان».

(٦) في (ش): «كاتباً».

أقول: المنفصلة هي التي يحكم فيها بالمنافاة بين قضيتين أو بعدم المنافاة، وهي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يحكم فيها بالمنافاة بينهما في الصدق والكذب معاً، وتسمّى المنفصلة الحقيقية، كقولنا: العدد إمّا أن يكون زوجاً أو فرداً، فانّ الجزأين يستحيل اجتماعهما ويستحيل ارتفاعهما.

الثانية: التي يحكم فيها بالمنافاة بينهما في الصدق فقط، وتسمّى مانعة الجمع، كقولنا: هذا الشيء إمّا أن يكون حجراً أو شجراً، فانّه يستحيل اجتماعهما على الصدق ويمكن ارتفاعهما.

الثالثة: التي يحكم فيها بالمنافاة بينهما في الكذب فقط، كقولنا: زيد إمّا أن يكون في البحر وإمّا أن لايغرق، فانّه يستحيل اجتماعهما على الكذب ويمكن اجتماعهما على الصدق، وتسمّى مانعة الخلو.

هذا في الموجبة، وأما في السالبة فهي التي يحكم فيها بعدم المنافاة، إمّا في الطرفين(١) معاً أو في أحدهما، كقولنا: ليس إمّا أن يكون الإنسان حيواناً أو أسود، فانّه لامنافاة بينهما.

واعلم: أنّ تسمية المتصلة بالشرطية مطابق للعرف اللغوي، وأمّا تسمية المنفصلة بها فانّه بحسب المجاز، وكذلك تسمية الموجبات بالمتصلة والمنفصلة بحسب الحقيقة، وتسمية السوالب بحسب المجاز.

قال:

الفصل الأوّل: في الحملية

وفيه اربعة مباحث:

---

(١) في حاشية (م): «أي: الصدق والكذب».

الأول[١]: في أجزائها وأقسامها

الحملية إنّما تتحقق بأجزاء ثلاثة: محكوم عليه ويسمّىٰ موضوعاً، ومحكوم به ويسمّىٰ محمولاً، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع[٢].

أقول: قدّم المصنّف البحث عن الحملية علىٰ البحث عن الشرطية، لأنّها أبسط منها.

واعلم: أنّ الجملة[٣] تشتمل على ثلاثة أجزاء.

محكوم عليه ويسمّىٰ موضوعاً، كالإنسان في قولنا: الإنسان حيوان.

ومحكوم به ويسمّىٰ محمولاً، كالحيوان في هذا المثال.

ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع، كلفظة هو وأشباهها.

واعلم: أنّ المحمول والموضوع بينهما اتّحاد من وجه وتغاير من وجه، وبهذا سقط الشك الذي يقال: إنّ المحمول إن كان عين الموضوع فلا حمل ولا وضع إلّا في الألفاظ المترادفة، وإن كان مغايراً كان حكماً بوحدة الاثنين، فانّهما لمّا اتّحدا من وجه صح أن يقال: إنّ أحدهما هو الآخر، ولمّا افترقا من وجه آخر لم يكن الحمل والوضع في الألفاظ المترادفة[٤].

واعلم: أنّ ما به الاتحاد قد يكون بعينه هو الموضوع، كقولنا: الإنسان ضاحك، وقد يكون هو المحمول كعكس هذا المثال، وقد يكون مغايراً لهما كقولنا: الضاحك كاتب، فانّ الذي يقال له إنّه ضاحك وإنّه كاتب هو الإنسان.

---

(١) في (ش) و(ح): «البحث الاول».

(٢) جاء في (ح) بعد لفظ: «بالموضوع»: «ويسمّىٰ نسبة حكمية».

(٣) أي: الجملة الحملية.

(٤) لفظ «المترادفة» لم يرد في (ر).

قال: واللفظ الدال عليها يسمّىٰ[١] رابطة، كهو في قولنا: زيد هو عالم، وتسمّىٰ القضية حينئذ ثلاثية.

وقد تحذف الرابطة[٢] في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها، والقضية حينئذ تسمّىٰ[٣] ثنائية.

أقول: اللفظ الدال علىٰ النسبة بين الموضوع والمحمول تارة يكون في قالب الاسم وإن لم يكن اسماً كهو، وتارة يكون في قالب الكلمة كقولنا: يوجد[٤].

والقضية التي تذكر فيها الرابطة تسمّىٰ ثلاثية، لاشتمالها علىٰ الموضوع والمحمول والرابطة،[٥] والتي تحذف فيها الرابطة[٦] تسمّىٰ ثنائية، كقولنا:زيد عالم.

هذا في لغة العرب، ولذلك قيّد الحذف ببعض اللغات، فان اللغةالفارسيّة لاتحذفها[٧].

واعلم: أنّ المحمولات المشتقة أو الكلمات قد لا تحتاج إلى ذكر الرابطة فيها، لأنها ترتبط لذواتها بموضوع ما.

وزعم فخرالدين أنّها تكون مرتبطة لذاتها بالموضوع في القضية.

وهو خطأ.

---

(١) في(ش): «ويسمى اللفظ الدال عليها».

(٢) في (ر): «وقد يحذف الرابط».

(٣) في (ش) و(ح): «وتسمّىٰ القضية حينئذ».

(٤) في (م): «كقولنا: زيد وجد كاتب، وزيد هو كاتب».

(٥) في (م): «والنسبة».

(٦) لفظ «الرابطة» لم يرد في (م).

(٧) أي: الرابطة، مثل قولنا: حسن ايستاده است، فكلمة است هي الرابط بين حسن، وبين ايستاده التي بمعنىٰ قائم.

قال: وهذه النسبة إن كانت نسبة يصحّ بها[١] أن يقال: إنّ الموضوع محمول فالقضية موجبة، كقولنا: الانسان حيوان.

وإن كانت نسبة بها يصحّ أن يقال: إن الموضوع ليس بمحمول فالقضيّة سالبة، كقولنا: الإنسان ليس بحجر.

أقول: النسبة الايجابية هي التي باعتبارها يصحّ أن يقال: انّ الموضوع هو المحمول، كقولنا: الانسان هو حيوان[٢].

والنسبة السلبية هي التي باعتبارها يصح أن يقال: إنّ الموضوع ليس بمحمول، كقولنا: الإنسان ليس هو[٣] بحجر، وهذا ظاهر.

قال: وموضوع الحملية[٤] إن كان شخصاً معيّناً سمّيت القضية[٥] مخصوصة وشخصيّة

وإن كان كليّاً، فان بيّن فيها كميّة افراد ماعليه الحكم[٦] - ويسمّى اللفظ الدال عليها سوراً - سميّت محصورة ومسوّرة، وهي أربع.

لأنّه إن بيّن أنّ الحكم على كلّ الأفراد فهي الكليّة، إمّا موجبة وسورها كلّ كقولنا: كلّ نار حارة، وإمّا سالبة وسورها لاشيء ولا واحد كقولنا: لاشيء ولا واحد[٧] من الإنسان بجماد[٨].

وإن بين فيها أن الحكم على بعض الأفراد فهي الجزئية، إمّا موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا: بعض الحيوان إنسان، وإما سالبة وسورها ليس كلّ

(١) في (ش) و(ح): «بها يصح».
(٢) في (م): «الحيوان».
(٣) لفظ «هو» لم يرد في (م).
(٤) في (ش): «وموضوع القضية».
(٥) لفظ «القضية» لم يرد في (ر) و(ش).
(٦) في (ش) و(ح): «ماصدق عليه الحكم».
(٧) في (ش): «أولا واحد».
(٨) في (ش): «بحمار».

وليس بعض وبعض ليس كقولنا: ليس كلّ حيوان إنساناً[١].

أقول: إذا كان موضوع الحملية شخصاً معيّناً سميّت القضية شخصيّة باعتبار شخصيته، كقولنا: زيد كاتب.

وإن كان كليّاً، فلايخلو إمّا أن يحكم عليه باعتبار عروض الكلية له، أو يحكم عليه من حيث هو هو، أو يحكم عليه باعتبار أفراده.

والمصنف بيّن أوّلاً أحكام هذا الأخير، لكون المحاورات العلمية إنما تبحث باستعمال أحدها، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: ان يبيّن فيها[٢] كمية الأفراد، وتسمّىٰ القضية محصورة ومسورة.

والثاني: أن لايبيّن فيها كمية الأفراد[٣] وتسمّىٰ القضية[٤] مهملة.

والمحصورات أربع:

الأُولىٰ: الموجبة الكلية، وهي: التي يحكم فيها بثبوت المحمول لكلّ أفراد الموضوع، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، واللفظ الدال علىٰ كميّة الحكم يسمّىٰ سوراً، وهو لفظة كلّ.

الثانية: السالبة الكلية، وهي: التي يحكم فيها بسلب المحمول عن كلّ واحد من افراد الموضوع، وسورها لاشيء ولا واحد، كقولنا: لاشيء من الانسان بجماد، اولا واحد من الانسان بجماد.

الثالثة: الموْجبة الجزئية، وهي: التي يحكم فيها على بعض أفراد الموضوع

---

(١) في (ح): «كقولنا: ليس كل حيوان انساناً وليس بعض الانسان بحجر و بعض الحيوان ليس بانسان».

(٢) في (م): «فيه».

(٣) لفظ «كمية الأفراد» لم يرد في (ر).

(٤) لفظ «القضية» لم يرد في (ر).

بثبوت المحمول له من غير التعرض للبعض الآخر، وسورها بعض وواحد، كقولنا: بعض الحيوان إنسان، أو واحد من الحيوان إنسان.

الرابعة: السالبة الجزئية، وهي: التي يحكم فيها بسلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، وسورها ليس كلّ وليس بعض وبعض ليس، كقولنا: ليس كل حيوان إنساناً، وليس بعض الحيوان إنساناً، وبعض الحيوان ليس بانسان.

والفرق بين الاوّل والباقيين: أنّ الأوّل يدلّ علىٰ سلب الحكم عن الكل بالمطابقة وعلىٰ سلبه عن البعض بالالتزام، والباقيان بالعكس، فانّهما يدلّان على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة وعن الكلّ بالالتزام.

والفرق بين الثاني والثالث: أنّ الثاني قد يستعمل في السلب الكلّي كما يقال: ليس بعض الحجر بانسان، ويريد به سلب الانسانية عن كلّ واحد واحد[١] من الحجر، والثالث لايستعمل.

وأيضاً الثالث قد يستعمل في الايجاب المعدول كما نقول: بعض الحيوان هو ليس بانسان، بخلاف الثاني فانه لايستعمل في الإيجاب[٢] اصلاً.

فان قلت: علىٰ الأوّل: إن سلب الحكم عن الكلّ أعم من سلبه عن البعض وعن كلّ الأفراد، فكيف جعلته دالاً علىٰ سلب الحكم عن البعض بالالتزام، والعام لادلالة له على الخاص بأحد الدلالات الثلاث.

قلت: العام إذا انقسم إلىٰ طبيعتين وإحدىٰ الطبيعتين لازمة للأُخرىٰ، فانّه يستحيل وجود العام من دون الطبيعة اللازمة، فيكون لفظ العام يدل على تلك الطبيعة بالالتزام.

فقولنا: ليس كل لفظ، يدلّ علىٰ معنىٰ عام لمعنيين:

---

(١) لفظ «واحد» الثاني لم يرد في (ر).

(٢) في (ر): «للإيجاب».

أحدهما: سلب الحكم عن كلّ الأفراد.

والثاني: سلبه عن البعض.

ولمّا استلزم الأوّل الثاني كان لفظ العام دالاً على الثاني بالالتزام.

قال: وإن لم يبيّن[(١)] فيها كمية الأفراد، فان لم تصلح لأنّ تصدق كليّة وجزئية سميت القضية[(٢)] طبيعية، كقولنا: الحيوان جنس والانسان نوع وإن صلحت لذلك سميت مهملة، كقولنا: الانسان في خسر، الانسان ليس في خسر.

أقول: هذان قسمان من الأقسام التي ذكرناها:

الأوّل منها: أن يكون الحكم غير صادق على الأفراد، بل حكم على الماهية باعتبار عروض الكلية لها، وسماها القضية الطبيعية، كقولنا: الحيوان جنس والإنسان نوع، فانّ الحيوان من حيث هو هو ليس بجنس، وإلاّ لما صدق على الإنسان، وإنّما تعرض له الجنسية باعتبار عروض الكلية له، وكذلك الانسان إنّما كان نوعاً باعتبار عروض الكلية له.

والثاني: أن يكون الحكم على الأفراد ولا تُبيّن فيها كميّتها، وتسمّى القضية مهملة، كقولنا: الإنسان في خسر، الإنسان ليس في خسر.

والفرق بين هذه والأولى: أنّ الأولى لا تصدق جزئية، فانّه لا يصدق قولك: بعض الحيوان جنس ولا بعض الإنسان نوع، بخلاف هذه.

وقد أهمل المصنف القسم الآخر من القضايا، وهي: التي حكم فيها على

---

(١) في (ر): «يميّز».

(٢) لفظ «القضية» لم يرد في (ش).

الماهية من حيث هي هي، ونحن نسمّي هذه القضية القضية الطبيعية، والتي سمّاها المصنف الطبيعية نحن سمّيناها القضية العامة.

قال: وهي في قوّة الجزئية، لأنّه متىٰ صدق الإنسان في خسر صدق بعض الإنسان في خسر، وبالعكس.

أقول: المعني بقول الحكماء: إنّ المهملة في قوة الجزئية، انّهما متلازمتان في الصدق.

وبيان تلازمهما: أنّ الحكم إذا صدق علىٰ زيد فقد صدق علىٰ ما صدق عليه الإنسان، فإذا قلنا: زيد كاتب، صدق قولنا: كلّ ما صدق عليه الانسان فهو كاتب، وهو المعني بقولنا: الانسان كاتب، وإذا صدق على أفراد الانسان من حيث هو صدق على بعض أفراده، لأنه إن صدق علىٰ الجميع صدق علىٰ البعض، وكذلك إن صدق على البعض صدق على البعض[1]، وهو لا يخلو عنهما.

والاعتراض المذكور[2] في سور السالبة الجزئية آتٍ هاهنا.

والجواب هو الجواب.

قال: البحث الثاني: في تحقيق المحصورات الأربع[3].

قولنا:[4] كلّ (ج) (ب) يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه: أنّ كلّ ما لو وجد كان[5] (ج) من الأفراد الممكنة فهو بحيث إذا وجد كان (ب)،

---

(١) لفظ «صدق على البعض» لم يرد في (ر).

(٢) في (ر): «والأعراض المذكورة».

(٣) لفظ «الأربع» لم يرد في (ش).

(٤) في (ش) و(ح): «فقولنا».

(٥) في (م) و (ش) و(ح): «كان».

أي: كلّ ماهو ملزوم (ج)[١] فهو ملزوم (ب)[٢]

وتارةً بحسب الخارج، ومعناه كلّ (ج) في الخارج- سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده- فهو (ب) في الخارج.

أقول: العلوم لايبحث فيها عن الأشخاص، فلهذا أهملها المصنف وبحث عن تحقيق المحصورات، أي: بيان مايفهم منها، وذكر الموجبة الكلية ليقاس عليها البواقي.

ونحن نقدّم مقدمة، وهي:

أنّ قولنا: كلّ (ج) (ب) لانعني[٣] به الكلّ المجموعي، وإلّا لم يتعدّ الحكم من الأوسط إلىٰ الأصغر، فانك تقول: زيد حيوان وكلّ حيوان لا تسعهم دار واحدة مع كذب النتيجة.

ولا الكلي العقلي ولا الكلي المنطقي،وإلّا لم يتعدّ الحكم أيضاً.

ولا نعني أيضاً ماحقيقته حقيقة (ج)، وإلّا لم يتعدّ الحكم، ولاصفته (ج).

بل نعني به كل واحد واحد مما صدق عليه (ج) بالفعل علىٰ ماهو مذهب المحصّلين، سواء كان حقيقته حقيقة (ج)، أو كان موصوفاً به،فانه (ب).

إذا عرفت هذا فاعلم: أنّ قولنا: كلّ (ج) (ب) بهذا الاعتبار يستعمل تارة بحسب الحقيقة، ومعناه:ان كلّ مالو وجد وكان (ج) من الأفراد الممكنه فهو بحيث إذا وجد كان (ب)، نعني به: أنّ كلّ ماهو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب)، وهذه القضية تسمّىٰ الحقيقية المطلقة.

ويستعمل تارة أُخرىٰ بحسب الخارج، ومعناه كلّ(ج) في الخارج فهو(ب) في الخارج،ولايشترط أن يكون الحكم حال وجود(ج) أو قبله أو بعده، وتسمّىٰ هذه

---

(١) في (ش): «لـ (ج)».

(٢) في (ش): «لـ (ب)».

(٣) في (ر): «لايُعنى».

القضية الخارجية المطلقة.

وقد تكون القضية حقيقية الموضوع خارجية المحمول، كقولنا: كلّ مالو وجد كان (ج) فهو (ب) في الخارج.

وقد تكون بالعكس، كقولنا: كلّ (ج) في الخارج فهو بحيث لو وجد كان (ب).

وقيّد الأفراد في الحقيقة بالممكنة لتخرج عنه الأفراد الممتنعة، فلايصح أن يقال: الخلاء ممتنع بحسب الحقيقة، لاستحالة قولنا: كلّ ماوجد كان خلاءً فهو بحيث لو وجد كان ممتنعاً.

والمتأخرون سمّوا مثل هذه القضية القضيّة[1] الذهنية.

واعلم: أنّ في تفسير المصنف القضية الحقيقية نظراً، وذلك أنّ الملزوم لـ (ج) لايجب صدق (ج) عليه، والمراد من قولنا: كلّ (ج)، أي: كلّ مايصدق عليه (ج)، فانّ علل (ج) التامة لو وجدت لوجد (ج)، ولايجب صدقه عليها.

هذا إن كان الموضوع قولنا: كلّ مالو وجد كان (ج) بغير الواو العاطفة، وإن كان بالواو العاطفة لم يبق فرق بين المطلقة والدائمة، فانّ معنى المطلقة حينئذ: كلّ مالو وجد وكان (ج) فهو ملزوم لـ (ب).

وأمّا القضية الخارجية، فانّه مذهب لبعض القدماء، وقدنسبه الشيخ في الشفاء إلى السخافة.

وبيّن بطلانه: بانّ قولنا كل (ج) إذاعنينا به ماهو (ج) من[2] الأفراد الواقعة في وقت ما، كان بعض (ج) لاكلّه.

واعلم: أن المعنى المتعارف بين الجمهور من قولنا: كلّ (ج) (ب) انّ

---

(١) لفظ «القضيّة» لم يرد في (ر).

(٢) في (ر): «في».

كلّ واحد مما يقال عليه (ج) ـ امّا تحقيقاً وامّا فرضاً، سواء كانت الجيمية ذاته أو صفته، وسواء كانت دائمة أو غير دائمة، وسواء كان موجوداً في الخارج أو في العقل أو في الفرض الذهني ـ فما لا يمتنع وجوده لذاته فهو (ب).

فعلى هذا لا تدخل فيه الممتنعات ولا ماتكون بالقوة (ج)، إلّا إذا قدّر أنّه (ج)، والموضوع اذا كان ممتنع الوجود لذاته كالخلاء والجوهر مثلاً فقد يُعقل منه انّه على رأي من يقول إنه[1] غير ممتنع، وهو عند اتصافه بالوجود في الخارج يكون خلاء وجوهراً بالفعل؛ يحكم[2] عليه من حيث هو كذلك بما يحكم عليه.

هذا تحقيق هذا الموضوع، وطوّلنا الكلام هاهنا لغلط المصنف وجماعة من المتأخرين فيه.

قال: والفرق بين الاعتبارين ظاهر، فانه لولم يوجد شيء من المربعات في الخارج لصح[3] أن يقال: كلّ مربع[4] شكل بالاعتبار الأول دون الثاني، ولولم يوجد في الخارج من الأشكال[5] آلا المربع لصح[6] أن يقال: كلّ شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الأوّل، وعلى هذا فقس المحصورات الباقية.

أقول: الفرق بين الحقيقية المطلقة على اصطلاحه والخارجية المطلقة: أنّ كلّ واحدة منهما تصدق بدون الأخرى.

أمّا صدق الحقيقية بدون الخارجية، فلأنّا لوفرضنا عدم المربعات في الخارج في الأزمنة الثلاثة صدق قولنا: كلّ مربع شكل، لأنّه لووجد المربع لكان شكلاً، وقد عرفت أنّ هذه لايشترط فيها الوجود، وكذبت الخارجية،

---

(١) في (ر): «به».
(٢) في (م): «فيحكم».
(٣) في (م) و(ش) و(ح): «يصح».
(٤) في (م): «كلّ شكل مربع».
(٥) في (ش): «ولولم يوجد من الاشكال في الخارج».
(٦) في (م) و(ش) و(ح): «يصح».

لاشتراط وجود موضوعها في الخارج.

وأما صدق الخارجية بدون الحقيقية، فلأنا لوفرضنا انحصار الأشكال في المربعات في الخارج صدقت الخارجية، وهي كلّ مربع[1] شكل، لأنّ كلّ شكل في الخارج مربع في الخارج، وكذبت الحقيقية،لأنّ المثلث لو وجد كان شكلاً، وهو بحيث لو وجد لم يكن مربعاً.

فليس كلّ واحدة من الكليتين أعمّ من الأخرىٰ مطلقاً، ولكن بينهما عموم من وجه، لافتراقهما في الصدق حيث هنا، وصدقهما في كلّ مادة يمتنع أن يوجد من أفرادها إلّا ماوجد في الخارج منها.

والجزئية الحقيقية أعم من كلّيّتها ومن الكلية والجزئية الخارجيتين، والسالبة الكلية الحقيقيّة أخص من السالبة الخارجية الكليةْ، لأنّه كلّما صدقت السالبة الحقيقية صدقت السالبة الخارجية، لأنّ أفراد موضوعها بعض أفراد الحقيقية، ولا ينعكس، لصدق السالبة الكلية[2] الخارجية في المثال الذي ذكرناه، وهو انحصار الأشكال في المربعات، فانّه يصدق لاشيء من الشكل في الخارج بمثلث في الخارج بدون السالبة الكلية الحقيقية، لأنّ بعض مالو وجد كان شكلاً ، فهو بحيث لو وجد كان مثلثاً، والسالبتان الجزئيتان متلازمتان.

قال: البحث الثالث: في العدول والتحصيل

حرف السلب إن كان جزءاً من الموضوع كقولنا: اللاحيّ[3] جماد، أو من المحمول كقولنا الجماد لاعالم، أو منهما جميعاً[4]، سميت القضية معدولة، موجبة كانت أو سالبه.

وإن لم يكن جزءاً لشيء منهما، سميت محصّلة إن كانت موجبة، وبسيطة

---

(١) في (م): «كل شكل مربع».

(٢) لفظ «الكلية» لم يرد في (م).

(٣) في (ر): «اللاانامي».

(٤) في (ش): «كقولنا : اللاحي لاعالم».

إن كانت سالبة.

والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية لابطرفي القضية،فانّ قولنا: كلّ ما ليس بحيّ فهو لا عالم موجبه مع أن طرفيها عدميان، وقولنا: لاشيء من المتحرك بساكن سالبة مع أنّ طرفيها وجوديان .

أقول: حرف السلب إذا جعل جزأ من أحد طرفي القضية أو منهما سمّيت القضية معدولة، كقولنا: اللانامي جماد، أو الانسان لاحجر، أو اللاحيّ لاقادر، ومعدولة الموضوع قلّما يبحث عنها.

وإن لم يكن جزءاً منهما[1] ، فان كانت موجبة سمّيت القضية محصّلة، كقولنا: الإنسان حيوان، وإن كانت سالبة سمّيت القضية[2] بسيطة، كقولنا: الانسان ليس بحجر.

والاعتبار بالايجاب والسلب إنّما هو بايجاب النسبة أو سلبها لا بالطرفين، فقولنا: الانسان ليس بحجر سالبة مع أنّ طرفيها إيجابيان، وقولنا: اللاحي لاعالم موجبة مع أنّ طرفيها عدميان.

قال: والسالبة البسيطة أعمّ من الموجبة المعدولة المحمول، لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب،فانّ الايجاب لايصح إلّا على موجود[3] محقق كما في الخارجية الموضوع، أو مقدّر كما في الحقيقية الموضوع.

وامّا إذا كان الموضوع موجوداً، فانّهما متلازمان[4] .

---

(١) في (ر): «منها».
(٢) لفظ «القضية» لم يرد في (ر).
(٣) في (ش): «موضوع موجود».
(٤) في (م): «متلازمتان».

أقول: السلب كما يصح عن الأُمور الوجودية يصح أيضاً عن الأُمور العدمية، فانّ زيداً المعدوم يصدق عليه أنّه ليس ببصير.

وأمّا الايجاب فلا بدّ له من موضوع، إمّا محققاً كما في الخارجية الموضوع، أو مقدّراً كما في الحقيقية الموضوع[١]، سواء كان الايجاب محصّلاً أو معدولاً.

هذا بحسب المشهور.

والحق: أنّ الايجاب والسلب يستد عيان الوجود الذهني حتّى يصح الحكم عليه بايجاب أو سلب، وأمّا الوجود الخارجي فانّما تستدعيه الخارجية الايجابية دون السالبة، وهذا الفرق إنّما يتمّ في خارجية الموضوع دون حقيقيّته.

وإذا كان الموضوع موجوداً تلازمت السالبة البسيطة والموجبة المعدولة، ولمّا كانت السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة، وكان وجود الخاص يستدعي وجود العام، استحال صدق الموجبتين، ولمّا كان السلب يصحّ عن المعدوم، جاز صدق السالبتين وامتنع كذبهما، وإلّا لصدقت الموجبتان، وأمّا السالبة البسيطة فانها تناقض الموجبة المحصّلة.

فالحاصل أنّ القضيتين إن اختلفتا في الكيفيّة وتوافقتا في العدول والتحصيل تناقضتا، وإن كانتا بالعكس تعاندتا صدقاً حالة الإيجاب وكذباً حالة السلب، وإن اختلفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة.

قال: والفرق بينهما في اللفظ، أمّا في الثلاثية فالقضية موجبة إن قدّمت الرابطة علىٰ حرف السلب، وسالبة إن أُخّرت عنها.

وأمّا في الثنائية فبالنيّة أو بالاصطلاح علىٰ تخصيص لفظ غير أولا[٢]

(١) لفظ «الموضوع» لم يرد في (ر).

(٢) لفظ «لا» لم يرد في (م) وفي (ش): «ولا».

بالايجاب المعدول، ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس.

أقول: لمّا فرغ من بيان الفرق المعنوي بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة، شرع في الفرق اللفظي[(١)].

وهو ظاهر في القضية الثلاثية، فانّ الرابطة إذا تأخّرت عن حرف السلب كانت القضية سالبة، كقولنا: زيد ليس هو[(٢)] بعالم، وان تقدّمت عليه كانت موجبة معدولة، كقولنا: زيد هو ليس بعالم، لأنّ الرابطة من حقّها أن تربط كلّ ما بعدها بالموضوع.

وأمّا في الثنائية، وهي التي حذف عنها حرف الربط، فانّهما يتمايزان بالنية والاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالايجاب كلفظة غير ولا، وعلى[(٣)] بعضها بالسلب كلفظة ليس.

قال: البحث الرابع: في القضايا الموجبة.[(٤)]

لابدّ لنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفية ـ إيجابية كانت النسبة أو سلبية ـ كالضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام.

وتسمّى تلك الكيفية مادّة القضية، واللفظ الدال عليها[(٥)] يسمّى[(٦)] جهة القضية.

أقول: قد بيّنا أنّ القضية تشتمل على ثلاثة أجزاء[(٧)]: محكوم عليه، ومحكوم به، ونسبة بينهما.

فاعلم الآن: أنّ النسبة الايجابية أو السلبية لابدّ لها في نفس الأمر من

---

(١) في (ر): «بين اللفظي».
(٢) لفظ «هو» لم يرد في (ر).
(٣) لفظ «على» لم يرد في (م).
(٤) في (ح): «الموجهة».
(٥) في (ر) و(ش): «عليهما».
(٦) في (ش): «ويسمّى».
(٧) في (م): «مشتملة على أجزاء ثلاثة».

كيفية هي الضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام، وغيرها مما يأتي لا تخلو قضية عن هذه الكيفية في نفس الأمر.

وتسمّى تلك الكيفية مادّة القضية، ثم المعقول من تلك الكيفيّة أو الملفوظ يسمّى جهة القضية، مثلاً نسبة الحيوان إلى الإنسان في نفس الأمر هي الوجوب، فلو فرضنا عدم شعورنا بتلك الكيفية لكانت النسبة في معقولنا نحن[1] هي نسبة الا مكان العام، فاذن جهة القضية مغايرة للمادة بنوع من الاعتبار.

والمصنّف جعل نسبة المحمولات إلى الموضوعات هي المبحوث عنها، بخلاف ماذهب إليه فخرالدين في بعض كتبه، فانّه جعل الجهة لبيان نسبة الموضوعات إلى المحمولات.

قال: والقضايا الموجّهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر[2].

منها بسيطة، وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط.

ومنها مركبة. وهي التي حقيقتها تتركب[3] من إيجاب وسلب.

أقول: أنواع الجهات يمكن أن تقع على وجوه[4] غير محصورة، والذي بحث عنه المصنّف منها[5] ثلاثة عشر قضية جرت عادة المنطقيين[6] بالبحث عن أحكامها من التناقض والعكس، ستة منها بسيطة وسبعة مركبة.

---

(١) لفظ «نحن» لم يرد في (م).

(٢) لفظ «ثلاثة عشر» لم يرد في (م) وفي (ح): «ثلاثة عشر قضية».

(٣) في (ش): «تتركب حقيقتها».

(٤) في (م): «تقع وجوهاً».

(٥) لفظ «منها» لم يرد في (م).

(٦) في (ر): «المصنفين».

والمعني بالبسيطة: هو[١] أن تكون الجهة مشتملة على بيان كيفيته[٢] بالنسبة، من غير التعرض لمخالف تلك النسبة.

والمركبة: هي[٣] أن تكون الجهة مشتملة على بيان كيفية النسبة الايجابية[٤] ومايخالفها.

مثلاً إذا قلنا: بالضرورة كلّ (ج) (ب) كانت هذه الجهة بياناً لكيفية النسبة[٥] الايجابية من غير التعرض للنسبة السلبية، وكذلك إذا قلنا: بالضرورة لاشيء من (ج) (ب) كانت هذه الجملة بياناً لكيفيّة النسبة السلبية من غير التعرض للنسبة الإيجابية.

أما إذا قلنا: كلّ (ج) (ب) بالامكان الخاص كان معناه أنّ ثبوت الباء للجيم غير مستحيل، وعدم الباء عن الجيم غير مستحيل.

فكانت تلك بسيطة، وهذه مركبة.

قال: والبسائط ست:

الأولى: الضرورية المطلقة، وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أوسلبه عنه مادام ذات الموضوع موجوداً، كقولنا: بالضرورة كلّ انسان حيوان، وبالضرورة لاشيء من الانسان بحجر.

أقول: الضرورية تشمل الواجب والممتنع، فانّها إن كانت بياناً للنسبة الايجابية كانت مطابقة للواجب، وإن كانت بياناً للنسبة السلبية كانت مطابقة للممتنع.

فاذا قلنا: كلّ (ج) (ب) بالضرورة كان معناه وجوب دوام البائية لذات

(١) في (ر): «هي».

(٢) في (م): «كيفية».

(٣) في (م): «والمركب هو».

(٤) لفظ «الايجابية» لم يرد في (ر).

(٥) في (ر): «كيفيّة للنسبة».

الجيم مادامت ذات الجيم موجودة، كذلك في جانب السلب.

والشيخ جعل هذه الضرورية ضرورية مشروطة، فانّ الضرورية المطلقة هي التي تُثبت المحمول للموضوع أزلاً وأبداً،كقولنا: الله عالم بالضرورة.

وذهب قوم غير متحقّقين[١] إلىٰ أنّ الضرورية هي التي يمتنع انفكاك المحمول فيها عن الموضوع لذات الموضوع.

ونحن لانشترط هذا.

قال: الثانية: الدائمة المطلقة، وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا، ومثالها إيجاباً وسلباً مامر[٢].

أقول: مثال الموجبة قولنا: دائماً الانسان حيوان،مثال السالبة: لاشيء من الانسان بحجر دائماً

والجمهور من المنطقيين لايفرّقون بين الدائم الضروري في الكليّات، وليس على المنطقي البحث عن هذا.

وهذه القضية أعمّ من الضرورية، لجواز دوام الشيء لغيره من غير وجوب، ولا ينعكس، فانّ الشيء إذا كان ضرورياً لغيره كان دائماً له مادامت الضرورة ثابتة.

قال: الثالثة: المشروطة العامة، وهي: التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه، بشرط وصف الموضوع، كقولنا: بالضرورة كلّ

---

(١) في (م): «محققين».

(٢) في (ش): «مادام ذات الموضوع موجوداً، كقولنا: دائماً كلّ إنسان حيوان، ودائماً لاشيء من الانسان بحجر».

كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً، وبالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً.

أقول: المشروطة العامة هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام الموضوع موصوفاً بالوصف العنواني، أو بضرورة السلب مادام الوصف.

فانّ حركة الأصابع ثابتة بالضرورة مادام الكاتب كاتباً ، وكذلك سلب السكون عنه.

وهذه القضية أعمّ من الضرورية، لأنّه متى صدقت الضرورية المطلقة صدقت هذه، فانّ قولنا: بالضرورة كلّ إنسان حيوان، يستلزم قولنا: بالضرورة كلّ إنسان حيوان مادام إنساناً، ولا ينعكس، لجواز مفارقة[1] الوصف لذات الموضوع وعدم الحكم حينئذٍ، كما ضربناه من المثال في الكاتب وحركة الأصابع.

وبينها وبين الدائمة عموم من وجه، لصدقهما في مادة الضرورية، وصدق الدائمة بدونها في مادة اللاضرورية[2] بحسب الوصف، وصدقها بدون الدائمة في مادة الوصف المفارق كالكاتب.

قال: الرابعة: العرفية العامة، وهي: التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه، بشرط وصف الموضوع، ومثالها إيجاباً وسلباً مامرّ.

أقول: مثال الموجبة قولنا: دائماً كلّ كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً.

---

(١) في (ر): «مقارنة».

(٢) في (ر): «الضرورة».

ومثال السالبة قولنا: دائماً لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً.

ونسبة العرفية العامة[1] إلى المشروطة كنسبة الدائمة إلى الضرورية، ونسبة العرفية إلى الدائمة كنسبة المشروطة إلى الضرورية.

وهذه القضية أعمّ من المشروطة لما بيّنا في الدائمة والضرورية، ومن الضرورية أيضاً لكونها أخصّ من الأخص، ومن الدائمة لما ذكرنا في المشروطة والضرورية.

قال: الخامسة: المطلقة العامة، وهي: التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل، كقولنا: بالاطلاق العام كلّ إنسان متنفّس، وبالاطلاق العام لاشيء من الانسان بمتنفس[2].

أقول: المطلقة العامة لها تفسيران باتفاق الجماهير:

أحدهما: ماذكره المصنف.

والثاني: ما حكم فيها بذلك مع قيد عدم الضرورة المطلقة.

والسبب في اختلاف التفسيرين: ما ورد في التعليم الأول: من أنّ القضية إمّا مطلقة، أو ضرورية، أو ممكنة.

وهذه القسمة تحتمل وجهين:

أحدهما أن يقال: القضية إما أن تكون موجّهة أو لا تكون، والأوّل إما أن تكون الجهة ضرورية أولا، والاولى الضرورية[3]، والثانية الممكنة، والثالثة المطلقة، فتكون المطلقة بهذه القسمة هي التي بالتفسير الأوّل،

---

(١) لفظ «العامة» لم يرد في (ر).

(٢) في (ر): «متنفس».

(٣) لفظ «والاولى الضرورية» لم يرد في (ر).

وهي التي فهمها ثامسطيوس[١] وثافرسطيس[٢] ومن تبعهما[٣].

والثاني أن يقال: القضية إمّا أن يكون الحكم فيها بالفعل أو بالقوة، والثانية الممكنة، والأُولىٰ إمّا أن تكون بالضرورة أو تكون بالوجود الخالي عنها، وتكون المطلقة بهذه القسمة هي التي بالتفسير الثاني، وهي التي فهمها الاسكندر واتباعه، وهذه التي يسمّيها المتأخرون الوجودية اللاضرورية، وسيأتي.

والمطلقة بالمعنىٰ الأوّل أعم من الفعليات، لاستلزام كلّ فعلية مفهومها من غير عكس.

قال: السادسة: المكنة العامة وهي: التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة[٤] عن الجانب المخالف[٥]، كقولنا: بالامكان العام كلّ نار حارّة، وبالامكان العام لاشيء من الحار[٦] ببارد.

أقول: لفظ الامكان وضع بحسب العرف العام على مايقابل أحد ضرورتي[٧] الايجاب أو السلب.

كقولنا في الموجبة: كلّ نار حارة بالامكان، أي: أنّ عدم الحرارة عن النار ليس بضروري، فقد رفعنا الضرورة عن جانب السلب، وهو الطرف المخالف للحكم الذي هو الايجاب، ويشمل هذا[٨] الواجب والممكن الخاص.

---

(١) في (م): «ثامسطوس».

(٢) في (م): «ثا فرسطس».

(٣) في (ر): «معهما».

(٤) لفظ «المطلقة» لم يرد في (ر).

(٥) في (ش): «المخالف للحكم».

(٦) في (ر): «النار».

(٧) في (ر): «ضروري».

(٨) في (م): «وتشمل هذه».

وفي السالبة: لاشيء من الحار ببارد بالامكان العام، أي: أنّ ثبوت البرودة للحار ليس بضروري، فيكون إمّا ممكناً خاصاً أو ممتنعاً، فقد رفعنا الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، فانّ الحكم هاهنا سلبي، ورفعنا ضرورة الايجاب.

وهذه القضية أعم القضايا بأسرها، لاستلزام كلّ قضية مفهومها من غير عكس.

قال: واما المركبّات فسبع:

الأولىٰ: المشروطة الخاصة، وهي: المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات.

وهي إن كانت موجبة- كقولنا: بالضرورة كلّ كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائما- فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة.

وإن كانت سالبة- كقولنا: بالضروة[1] لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً- فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة

أقول: المشروطة الخاصة الموجبة- **كقولنا: بالضرورة كلّ كاتب متحرك الأصابع مادام** كاتباً لا دائماً- تشتمل على حكمين: إيجابي، وسلبي.

فالايجابي هو قولنا: بالضرورة كلّ كاتب متحرّك الاصابع مادام كاتبا، وهذه هي المشروطة العامة.

والسلبي هو قولنا: لا دائماً، فانّ معنىٰ قولنا: لا دائما، أي: أنّ حركة الأصابع مسلوبة عن الكاتب بالفعل، وهي المطلقة العامة السالبة.

فتكون الموجبة المشروطة الخاصة مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة سالبة.

---

(١) لفظ «بالضرورة» لم يرد في (ر).

والمشروطة الخاصة السالبة كقولنا: لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً تشتمل على حكمين: سلبي، وإيجابي.

فالسلبي هو قولنا: لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً، وهي المشروطة العامة السالبة.

والايجابي قولنا: لادائما، فانّ معناه: أنّ كلّ كاتب ساكن الأصابع بالفعل(١)، وهي المطلقة العامة الموجبة.

فاذن المشروطة الخاصة تتركب من المشروطة العامة والمطلقة العامة المتخالفتين في الكيف المتوافقتين في الكم.

وهذه القضية مباينة للدائمة والضرورية ـلاستلزام نفي الدوام نفي الضرورة، لوجوب عدم الخاص عند عدم العام.

وأخص من البسائط الباقية.

قال: الثانية: العرفية الخاصة وهي: العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات.

وهي إن كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة، وإن كانت سالبة فمن(٢) سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة، ومثالها إيجاباً وسلباً مامرّ (٣).

أقول: مثال الموجبة: كلّ كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً.

وهي مركبة من العرفية العامة الموجبة، وهي قولنا: كلّ كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً.

ومن المطلقة العامة السالبة، وهي قولنا: لادائماً، أي:(٤) لاشيء من الكاتب بمتحرك الأصابع.

---

(١) لفظ «بالفعل» لم يرد في (ر).

(٢) في (ش) و(ح): «فتركيبها من».

(٣) في (ش): «أو سلباً».

(٤) لفظ «لا دائماً أي» لم يرد في (ر).

ومثال السالبة: لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائما، وهي مركبة من السالبة العرفية العامة ومن الموجبة المطلقة العامة.

وهذه أعم من المشروطة الخاصة، فانّ نسبتها إليها كنسبة العرفية العامة إلى المشروطة العامة.

وهي مباينة للدائمة والضرورية، لتقييدها باللادوام.

وهي أخص من العرفية العامة ومن المطلقة والممكنة العامتين.

وبينها وبين المشروطة العامة عموم من وجه، لصدقهما في مادة اللادوام بحسب الذات مع الضرورة بحسب الوصف- كما ضربناه من المثال في الكاتب وحركة الأصابع- وصدق المشروطة العامة[١] بدونها في مادة الدوام الذاتي، وصدقها بدون المشروطة في مادة اللاضرورة بحسب الوصف.

قال: الثالثة: الوجودية اللاضرورية،وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات.

وهي إن كانت موجبة- كقولنا: كلّ انسان ضاحك[٢] بالفعل لا بالضرورة- فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة.

وإن كانت سالبة- كقولنا: لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة- فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة.

أقول: الوجودية اللاضرورية الايجابية- كقولنا: كلّ إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة تتركب من موجبة مطلقة عامة،[٣] وهي قولنا: كلّ إنسان ضاحك

---

(١) لفظ «العامة» لم يرد في (ر).

(٢) في (ر): «ضحّاك».

(٣) في (م): «تتركب من مطلقة عامة موجبة».

بالفعل،ومن ممكنة عامة سالبة، وهي قولنا: لابالضرورة، فانّ معناه: لاشيء من الانسان بضاحك بالامكان العام.

وكذلك السالبة.

وهذه القضية مباينة للضرورية.

وبينها وبين الدائمة عموم من وجه، لصدقهما في مادة الدوام اللاضروري، وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة، وصدقها بدون الدائمة في مادة اللادوام.

وبينها وبين المشروطة العامة عموم من وجه، لصدقهما في مادة الضرورة بحسب الوصف اللاضروري بحسب الذات، وصدق المشروطة بدونها في مادة الضرورة، وصدقها بدون المشروطة في مادة اللاضرورة بحسب الوصف.

وكذلك بينها وبين العرفية العامة عموم من وجه بهذا البيان.

وهي أعم من العرفية الخاصة، لاستلزام الثبوت الدائم ـ بحسب الوصف اللادائم ـ الثبوت المطلق اللاضروري.

ومن المشروطة الخاصة، لأنها أخص من العرفية.

قال: الرابعة: الوجودية اللادائمة[1]،وهي: المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات.

وهي سواء[2] كانت موجبة أوسالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين[3]: إحداهما موجبة، والأخرى سالبة، ومثالها إيجاباً وسلباً مامرّ.

أقول: الوجودية اللادائمة ـ سواء كانت موجبة أو سالبة ـ مركبة من مطلقتين عامتين: إحداهما موجبة،والأُخرى سالبة[4].

---

(١) في (ر): «اللاذاتية».

(٢) في (ر): «وسواء».

(٣) لفظ «عامتين» لم يرد في (ر).

(٤) من قوله: «الوجودية اللادائمة» إلى هنا لم يرد في (ر).

مثال الموجبة: كلّ إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً، وهي تتركب[١] من مطلقتين:

إحداهما مطلقة عامة[٢] موجبة، وهي قولنا: كلّ إنسان ضاحك بالفعل.

والأُخرىٰ: مطلقة عامة[٣] سالبة، وهي قولنا: لا دائماً، أي: لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل.

ومثال السالبة: لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائماً، وهي تتركب من مطلقتين[٤] عامتين:

إحداهما: سالبة، وهي قولنا: لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل.

والأُخرىٰ:موجبة، وهي قولنا: لا دائماً، أي: كلّ انسان ضاحك.

وهذه القضية مباينة للضرورية وللدائمة[٥].

وبينها وبين المشروطة والعرفية العامتين عموم من وجه، لصدقهما بدونها في الدوام، وصدقها بدونهما في مادة اللادوام بحسب الوصف، وصدق الجميع في مادة الضرورة بحسب الوصف اللادائم.

وهي أعم من المشروطة والعرفية الخاصتين، لاستلزام الحكم اللادائم بحسب الذات مع دوامه بحسب الوصف مطلق الحكم اللادائم بحسب الذات، من غير عكس.

وهي أخص من الوجودية اللاضرورية، لأن الضرورة أخص من الدوام، فنفي الدوام أخص من نفي الضرورة، لما عرفت أنّ عدم العام أخص من عدم الخاص.

---

(١) في (م): «مركبة».

(٢) لفظ «مطلقة عامة» لم يرد في (ر).

(٣) لفظ «مطلقة عامة» لم يرد في (ر).

(٤) لفظ «مطلقتين» لم يرد في (ر).

(٥) في (م): «والدائمة».

قال: الخامسة: الوقتية ،وهي: التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معيّن[(١)] من أوقات وجود الموضوع مقيّداً باللادوام[(٢)] بحسب الذات.

وهي إن كانت موجبة ـ كقولنا: بالضرورة كلّ قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً ـ فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة.

وإن كانت سالبة ـ كقولنا: بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً ـ فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة.

أقول: الوقتية الموجبة مركبة من وقتية مطلقة ومطلقة عامة، كقولنا: بالضرورة كلّ قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، فهذا هو الوقتية المطلقة، وقولنا: لا دائماً، هو المطلقة العامة.

وكذلك السالبة.

والفرق بين الوقتية المطلقة وبين الوقتية: أن الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت معيّن،والوقتية هي التي حكم فيها بذلك مع قيد اللادوام، واما المطلقة الوقتية فهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع مطلقاً في وقت معيّن.

وهذه القضية مباينة للضرورية والدائمة.

وبينها وبين المشروطة والعرفية عموم من وجه، لصدقها بدونها في مادة الدوام، وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف، وصدق الجميع في

---

(١) في (ر): «متعين».

(٢) في (ح): «مع قيد اللادوام».

مادة الضرورة بحسب الوصف اللادائم[١].

وهي أعم من المشروطة الخاصة، لأن الحكم إذا كان ضرورياً بحسب الوصف اللادائم صدقت الوقتية، ضرورة أنّ الوقت حينئذ هو وقت ثبوت الوصف، ولا ينعكس، لجوازاللادوام بحسب الوصف.

وبينها وبين العرفية الخاصة عموم من وجه، لصدقهما في مادة الضرورة بحسب الوصف اللادائم، وصدقها بدون العرفية الخاصة[٢] في مادة اللادوام بحسب الوصف، وصدق العرفية بدونها في المادة الخالية عن الضرورة بحسب الوقت.

وهي أخص من الوجودية اللادائمة، لاستلزام ثبوت الحكم بالضرورة في وقت معيّن لا دائماً ثبوته مطلقاً لا دائماً، ولا ينعكس.

وهي أيضاً أخص من الوجودية اللاضرورية، لكون اللادائم أخص منها.

قال: السادسة: المنتشرة،وهي: التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معيّن من أوقات وجود الموضوع مقيّداً باللادوام بحسب الذات.

وهي إن كانت موجبة- كقولنا: بالضرورة كلّ إنسان متنفّس في وقت مالا دائماً- فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة.

وإن كانت سالبة- كقولنا: بالضرورة لاشيء من الانسان بمتنفّس وقتاً ما لادائماً -فتركيبها من سالبةمنتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة.

أقول: الموجبة المنتشرة تتركب من المنتشرة المطلقة الموجبة ومن السالبة المطلقة العامة.

---

(١) في (ر): «واللادائم».

(٢) لفظ «الخاصة» لم يرد في (ر).

فان قولنا: كلّ انسان متنفس بالضرورة في وقت ما[١] لا دائماً يشتمل على قولنا: كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما، وهو المنتشرة المطلقة، وعلى قولنا: لادائماً، وهي المطلقة العامة السالبة.

وكذلك السالبة.

وهذه القضية مباينة للضرورية والدائمة.

وبينها وبين المشروطة العامة والعرفيتين عموم من وجه، لصدق الجميع في مادة الضرورة بحسب الوصف اللادائم بحسب الذات[٢]، وصدقها بدونهنّ في مادة اللادوام بحسب الوصف، وصدقهن بدونها في مادة الضرورة في المشروطة، وفي مادة الدوام في العرفية العامة[٣]، وفي[٤] مادة اللاضرورة أصلاً في العرفية الخاصة.

وهي أعم من المشروطة الخاصة، لاستلزام ثبوت[٥] الحكم بالضرورة في وقت الوصف لادائماً ثبوته بالضرورة في وقت ما لا دائماً.

ولهذا[٦] البيان هي أعم من الوقتية.

وهي أخص من الوجودية اللادائمة، لاستلزام ثبوت[٧] الحكم بالضرورة في وقت مالا دائماً ثبوته بالفعل[٨] في وقت ما[٩] لادائماً.

فهي أيضاً أخص من الوجودية اللاضرورية.

قال: السابعة: الممكنة الخاصة[١٠]، وهي: التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعاً.

---

(١) في (ر): «كلّ إنسان متنفس في وقت ما بالضرورة».

(٢) لفظ «بحسب الذات» لم يرد في (ر).

(٣) في (ر): «في المشروطة والعرفية العامة».

(٤) في (ر): «أو في».

(٥) لفظ «ثبوت» لم يرد في (ر).

(٦) في (ر): «وبهذا».

(٧) لفظ «ثبوت» لم يرد في (ر).

(٨) لفظ «بالفعل» لم يرد في (ر).

(٩) لفظ «ما» لم يرد في (ر).

(١٠) لفظ «الخاصة» لم يرد في (م).

وهي[١] سواء كانت موجبة كقولنا: بالامكان الخاص كلّ إنسان كاتب، أو سالبة كقولنا: بالامكان الخاص لاشيء من الانسان بكاتب، فتركيبها من ممكنتين عامتين: إحداهما موجبة، والأُخرىٰ سالبة.

أقول: الممكنة الخاصة هي التي يحكم فيها بارتفاع ضروري الايجاب والسلب، وهو من المنقولات، لأنّ الامكان وضع[٢] أوّلاً لارتفاع أحدهما علىٰ ما بيّنا، فبالحقيقة هذا الامكان مركب من امكانين عامين متخالفين في الكيف.

ولا يدخل الواجب ولا الممتنع تحت هذا الامكان، بخلاف الأول، فالأشياء باعتبار[٣] الأوّل تنقسم إلى ممكن وضروري، وبحسب هذا تنقسم إلى ممكن وضروري الوجود وضروري العدم.

وهذه القضية مباينة للضرورية.

وبينها وبين البسائط ماعدا الممكنة عموم من وجه، لصدقهن بدونها في مادة الضرورة، وصدقها بدونهن في مادة الامكان الغير الواقع، وصدق الجميع في مادة الاطلاق الدائم بحسب الوصف في الوصفيات وبحسب الذات في الدائمة الخالية عن الضرورة.

وهي أعم من باقي المركبات، لاستلزام الحكم الفعلي الخالي عن الضرورة مطلق الحكم الخالي عن الضرورة، ولا ينعكس، لجواز كون الحكم بالقوة.

قال: والضابط[٤]: أنّ اللادوام إشارة إلىٰ مطلقة عامة، واللاضرورة إلى

(١) في (ش): «فهي».
(٢) في (م): «للإمكان وضعاً».
(٣) في (م): «بالاعتبار».
(٤) في (ش): «والضابطة».

ممكنة عامة، متخالفتي[1] الكيفية متوافقتي[2] الكمية للقضية المقيّدة بها.

أقول: هذا ضابط للقضايا المركبة، فانها إن تركبت من القضية المقيدة بالدوام كانت مركبة منها ومن المطلقة العامة، وإن تركبت منها ومن اللاضرورة كانت مركبة منها ومن الممكنة العامة.

كالوجودية اللادائمة، فانّها مركبة من مطلقتين عامتين متخالفتي الكيفية متوافقتي الكمية، وكالممكنة الخاصة، فانهامركبة من ممكنتين عامتين متخالفتي الكيفية متوافقتي الكمية، لكون[3] القضيةالمقيدة بأحدهما موافقة لأصل القضية المركبة في الكيف، وأحدهما يكون مخالفاً لها.

قال:

الفصل الثاني: في أقسام الشرطية

الجزء الأوّل منها يسمّى مقدّماً، والثاني تالياً.

أقول: لـمّا فرغ من الكلام في الحمليات شرع في الشرطيات، وقد بيّنا أنّ القضايا الشرطية مركبة من قضيتين، إحداهما تستصحب الأُخرىٰ أو تعاندها.

فالقضية الأُولىٰ منها تسمّىٰ مقدماً والثانية تالياً، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فالمقدّم هو قولنا: إن كانت الشمس طالعة، والتالي هو قولنا: فالنهار موجود، وكذلك إذا قلنا: العدد إمّا زوج وإما فرد، فالمقدم هو قولنا: العدد زوج، والتالي هو قولنا: العدد فرد.

(١) في (ر) و(ش): «مخالفتي».

(٢) في (ر) و(ش): «موافقتي».

(٣) في (م): «لأن».

والشرطية قد ذكرنا أنها تنقسم إلىٰ قسمين: متصلة، ومنفصلة.

قال: أمّا المتصلة، فإمّا لزومية، وهي: التي صِدْقُ[١] التالي فيها علىٰ تقدير صِدْق المقدّم لعلاقة بينهما توجب ذلك، كالعليّة والتضايف.

وإما اتفاقية، وهي: التي يكون ذلك فيها لمجرد[٢] توافق الجزأين على الصدق، كقولنا: إن كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق.

أقول: المتصلة تنقسم إلى اللزومية، وإلى الاتفاقية، والشامل لهما الاستصحاب.

فاللزوم نسبة[٣] الضرورة، والاتفاق نسبة الامكان،[٤] والاستصحاب نسبة[٥] الامكان العام.

أما اللزومية فهي: التي يكون صِدْقُ التالي فيها[٦] على تقدير صِدْق المقدّم لأجل علاقة بينهما تقتضي استصحاب أحدهما الآخر في الصدق، كالعلية والتضايف، فانه متىٰ وجدت العلّة وجد المعلول، كما تقول: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فانّ طلوع الشمس علة لوجود النهار، وكذلك أحدالمتضايفين متىٰ صدق صدق الآخر، كقولنا: إن كان الأب موجوداً وجد الابن.

وأما الاتفاقية فلها تفسيران:

أحدهما: ماذكره المصنف، وهي التي يكون التالي فيها مجامعاً للمقدّم في الصدق من غير علاقة بينهما، كقولنا: إن كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق.

---

(١) في (ح): «وهي التي حكم بصدق».
(٢) في (ر): «مجرد» وفي (ش) و(ح): «بمجرد».
(٣) في (م): «يشبه».
(٤) في (م): «يشبه الدوام».
(٥) في (م): «يشبه».
(٦) في (م): «ملزوماً فيها».

والثاني: أن يكون التالي فيها صادقاً في نفس الأمر، سواء كان المقدّم صادقاً أو كاذباً، وهذا التفسير ذكره الشيخ في الشفاء، وهو أعم من الأوّل.

قال: وأما[1] المنفصلة، فإما حقيقية، وهي: التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيها في الصدق والكذب معاً، كقولنا: إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً.

أقول: قد ذكرنا فيما مضى أقسام المنفصلة وأنّها ثلاثة، أحدها الحقيقية، وهي: التي يحكم فيها بامتناع اجتماع جزأيها على الصدق والكذب معاً.
وتحدث من القضية ونقيضها، كقولنا: العدد إما زوج أو لازوج، أو منها ومن المساوي لنقيضها، كقولنا: العدد إما زوج أو فرد، فانّ الفرد ليس بنقيض الزوج في المشهور، وانّما هو مساوٍ له.

قال: وإمّا مانعة الجمع، وهي: التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين[2] في الصدق فقط، كقولنا: إمّا أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً.

أقول: هذا هو القسم الثاني من أقسام المنفصلة، وهو المسمّى بمانعة الجمع، ولها تفسيران:
أحدهما: ماذكره المصنف، وهي: التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين في الصدق دون الكذب، كقولنا: هذا الشيء إمّا أن يكون حجراً أو شجرا، فانّ

(١) في (ر): «اما».
(٢) في (ش): «جزأيها».

الحكم هاهنا إنّما هو بامتناع الاجتماع على الصدق لا على الكذب، لجواز كذبهما معاً.

وتحدث من القضية وماهو أخص من نقيضها، فانّ الشجر أخص من اللاحجر.

التفسير الثاني: أنّها التي يحكم فيها بامتناع اجتماع جزأيها على الصدق، وهذا المعنىٰ أعم من الأوّل، ويشمل الأوّل والحقيقية معاً.

قال: وإمّا مانعة الخلو، وهي: التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين[١] في الكذب فقط[٢]، كقولنا: إمّا أن يكون زيد[٣] في البحر أو لايغرق[٤].

أقول: هذا هو القسم الثالث من أقسام المنفصلة، وهو المسمّىٰ بمانعة الخلوّ، ولها أيضاً تفسيران:

أحدهما: أنّها التي يحكم فيها بامتناع اجتماع جزأيها على الكذب فقط، كقولنا: إمّا أن يكون زيد في البحر أو لايغرق، فانّ الحكم هاهنا إنّما هو بامتناع اجتماعهما على الكذب، فانّه يستحيل أن لايكون في البحر وهو يغرق.

يجوز اجتماعهما على الصدق، لجواز أن يكون في البحر ولايغرق.

وتحدث من القضية وماهو أعمّ من نقيضها، فانّ قولنا: لايغرق أعم من عدم الكون في البحر.

التفسير الثاني: أنّها التي يحكم فيها بامتناع اجتماعهما على الكذب، وهذا المعنىٰ أعم من الأول، ويشمل الاوّل والحقيقية أيضاً.

---

(١) في (ش): «جزأيها».

(٢) لفظ «فقط» لم يرد في (ر).

(٣) في (ش): «زيد إما أن يكون».

(٤) في (ش) و(ح): «وإمّا أن لايغرق».

قال: وكلّ واحدة من هذه الثلاث[1] إمّا عنادية، وهي: التي يكون التنافي فيها لذاتي الجزأين كما في الأمثلة المذكورة.

وامّا اتفاقية، وهي: التي يكون التنافي[2] فيها لمجرد[3] الاتفاق، كقولنا للأسود اللاكاتب: إمّا أن يكون أسود[4] أو كاتباً حقيقة، أولا أسود أو كاتباً مانعة الجمع، أو أسود أو لا كاتباً مانعة الخلو.

أقول: العناد والاتفاق في المنفصلات يشبه اللزوم والاتفاق في المتصلات.

والعناد في هذه إنما يكون لأجل التنافي بين الجزأين لذاتهما كما في الأمثلة المذكورة، فانّ التنافي بين النقيضين أو بين النقيض ومساوي الآخر لذاتهما، وكذلك بين النقيض والأعم منه في الكذب، أو الأخص منه في الصدق.

والاتفاق أن يكون التنافي لالذاتهما، كما لوفرضنا زيداً أسود غير كاتب، صَدَق: إمّا كان يكون زيد أسود أو كاتباً مانعة الجمع[5] لعدم الكتابة عنه، والخلو لثبوت السواد له، وليست عنادية، إذ لامنافاة بين السواد والكتابة في الذات.

ويصدق إمّا أن يكون زيد لاأسودأو كاتباً مانعة الجمع، لامتناع اجتماع جزأيها على الصدق، لأن الفرض أن زيداً غير كاتب وأسود، ويجوز كذبهما، لكذب اللاأسود عليه.

ويصدق إمّا أن يكون زيد أسود أولا كاتباً مانعة الخلو، لامتناع اجتماعهما على الكذب، لأنّ التقدير أنّه أسود غير كاتب، ويجوز صدقهما.

---

(١) لفظ «الثلاث» لم يرد في (ر).

(٢) ورد في (ش): لفظ «ذلك» بدل لفظ «التنافي».

(٣) في (ش) و(ح): «بمجرد».

(٤) في (ش): «هذا أسود».

(٥) في (م) ورد لفظ «حقيقة» بدل لفظ «مانعة الجمع».

قال: وسالبة كلّ واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي ترفع ما حكم[١] في موجبتها.

فسالبة اللزوم تسمّى سالبة لزومية، وسالبة العناد تسمّى سالبة عنادية، وسالبة الاتفاق تسمّى سالبة اتفاقية.

أقول: يريد بالقضايا الثمان: المتصلة اللزومية، والاتفاقية، والمنفصلات الثلاث العنادية، والاتفاقية.

فاللزومية هي: التي حكم[٢] فيها بلزوم التالي للمقدم، فسالبتها هي التي حكم فيها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب، فانّ بينهما فرقاً.

وكذلك الاتفاقية هي :التي حكم فيها باتفاق الصدق بينهما، فسالبتها هي التي حكم[٣] فيها بسلب الاتفاق لا باتفاق السلب، فانّ هذا قسم من أقسام الاتفاقية.

وكذلك في العناد.

كقولنا: ليس البتة إذا كان النهار موجوداً فالشمس غاربة، وليس البتة إذا كان الانسان موجوداً فالخلاء موجود، وليس البتة إما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين.

قال: والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقين وكاذبين[٤]، وعن مجهولي الصدق والكذب، وعن مقدّم كاذب وتال صادق، دون عكسه، لامتناع استلزام الصادق الكاذب.

---

(١) في (ش): «ما حكم به».
(٢) في (م): «يحكم».
(٣) في (م): «يحكم».
(٤) في (ش): «عن جزأين صادقين وعن كاذبين».

أقول: صِدْقُ الشرطيات وكذبها ليس لصدق أجزائها وكذبها، فانّ المتصلة الموجبة تصدق عن صادقين كقولنا: إن كان الانسان حيواناً فهو جسم، وعن كاذبين كقولنا: إن كان الانسان حماراً فهو ناهق، وعن مجهولي الصدق والكذب كقولنا: إن كان زيد ذامال فهو غني، وعن مقدّم كاذب وتال صادق كقولنا: إن كان الانسان حماراً فهو جسم.

ولا يصدق العكس، وهو أن يكون المقدّم صادقاً والتالي كاذباً، لامتناع استلزام الصادق الكاذب، لأنّ معنى اللزوم هو وجوب صدق التالي إن[1] صدق المقدّم، أو وجوب كذب المقدم عند كذب التالي، فلوكان الصادق مستلزماً للكاذب للزم كذب الملزوم الصادق لكذب لازمه وصدْق اللازم الكاذب لصدق ملزومه، فيجتمع النقيضان، وهومحال.

قال: وتكذب عن جزأين كاذبين، وعن مقدّم كاذب وتال صادق، وبالعكس، وعن صادقين إذا كانت[2] لزومية، وأمّا إذا كانت اتفاقية فكذبها[3] عن صادقين محال.

والمنفصلة[4] الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين وكاذبين[5].

والمانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين.

والمانعة الخلوّ تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب، وتكذب[6] عن

(١) في (م): «عند».
(٢) في (ح): «هذا إذا كانت».
(٣) في (ر): «فكذبها».
(٤) في (ش): «وأمّا المنفصلة».
(٥) في (ش): «وعن كاذبين».
(٦) في (ر): «فتكذب».

كاذبين(١).

أقول: الموجبة الكاذبة تتركب من الكاذبين(٢) كقولنا: إن كان الانسان فرساً كان حماراً، وعن مقدّم كاذب وتال صادق كقولنا: إن كان الانسان حماراً كان ناطقاً، وبالعكس، يعني(٣) عن مقدّم صادق وتال كاذب كقولنا: إن كان الانسان ناطقاً كان حماراً، وعن صادقين كقولنا: إن كان الانسان حيواناً فهو ناطق.

هذا إذا كانت المتصلة لزومية، أمّا إذا كانت اتفاقية، فكذبها عن صادقين محال، لأنّ معنى الإتفاقية هو المصاحبة في الصدق، هذا في الاتفاقية بالمعنى الأخص.

والمنفصلة الحقيقية الموجبة تصدق عن صادق وكاذب، لأنّه حكم فيها بامتناع صدقهما وكذبهما معاً، كقولنا: العدد إما زوج أو فرد، ولا تصدق عن صادقين لامتناع صدقهما، ولا عن كاذبين لامتناع كذبهما.

ومانعة الجمع تصدق عن كاذبين لامكان...(٤)

[و] مانعة الخلو تصدق عن صادقين لامتناع كذبهما، وعن صادق وكاذب...(٥) [وتكذب] عن كاذبين لامتناع رفعهما(٦)

---

(١) من قوله: «والمنفصلة الموجبة» إلى هنا لم يرد في (م).

(٢) في (ر): «الكاذبتين» وفي حاشية (م): «الموجبة تكذب عن كاذبين».

(٣) لفظ «يعني» لم يرد في (ر).

(٤) في نسخة (ر) وردت بعض الكلمات ممسوحة غير قابلة للقراءة، وهي كما استظهرناها هكذا: لامكان ارتفاعهما، وعن صادق وكاذب لأنه حكم فيها بامتناع صدقهما وكذبهما معاً، وتكذب عن صادقين لامتناع رفعهما.

(٥) في نسخة (ر) وردت بعض الكلمات ممسوحة غير قابلة للقراءة، وهي كما استظهرناها هكذا: لأنه حكم فيها بامتناع صدقهما وكذبهما معاً.

(٦) من قوله: «والمنفصلة الحقيقية الموجبة» إلى هنا لم يرد في (م).

قال: والسالبة تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق.

أقول: المتصلة السالبة تصدق عن صادقين كقولنا: ليس كلما كان الانسان حيواناً كان ناطقاً، وعن كاذبين كقولنا: ليس كلما كان الانسان حماراً كان فرساً، وعن مقدّم صادق وتال كاذب كقولنا: ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان فرساً، او بالعكس كقولنا: ليس كلما كان الانسان فرساً كان ناطقاً، وتكذب عن صادقين كقولنا: ليس البتة إذا كان الانسان جسماً كان حيواناً[1]، وعن كاذبين كقولنا: ليس البتة إذا كان الانسان حماراً كان ناهقاً، وعن مقدّم كاذب وتال صادق كقولنا: ليس البتة إذا كان الانسان حماراً كان جسماً، ولا تتركب[2] عن مقدم صادق وتال كاذب وإلا لصدقت الموجبة.

والسالبة المنفصلة الحقيقية تصدق عن كاذبين كقولنا: ليس إمّا أن يكون الانسان حماراً أو فرساً، وعن صادقين كقولنا: ليس إمّا أن يكون الانسان حيواناً أو ناطقاً، وعن صادق وكاذب إذا لم يكونا طرفي نقيض ولا في قوّتها كقولنا: ليس إمّا أن يكون الانسان حيواناً أو فرساً، وتكذب عن صادق وكاذب هما طرفا نقيض وفي قوتها مثل: ليس العدد إمّا زوج أو فرد.

ومانعة الجمع تصدق عن صادقين، وتكذب عن القسمين الآخرين.

ومانعة الخلو تصدق عن كاذبين، وتكذب عن القسمين الآخرين.

ومثالهما ظاهر[3].

---

(١) في (ر): «حيواناً كان جسماً».

(٢) في (ر): «تركب».

(٣) من قوله: «والسالبة المنفصلة» إلى هنا لم يرد في(م).

قال: وكليّة الشرطية أن يكون التالي لازماً أو معانداً للمقدّم علىٰ جميع الأوضاع التي يمكن حصوله عليها، وهي الأوضاع التي تحصل بسبب اقتران الأُمور التي يمكن اجتماعه معها.

والجزئية أن تكون كذلك على بعض هذه الأوضاع.

والمخصوصة أن تكون كذلك علىٰ وضع معيّن .

أقول: إذا قلنا: كلما كان (أ) (ب)فـ[١](ج)(د)، أو دائماً إما (أ) (ب) أو[٢] (ج) (د)، فلسنا نعني به أنّ (ج) (د) لازم لـ (أ) (ب) أو معاند له في جميع المدار التي يقع عليها (أ) (ب)، فانّ المقدم قد يكون أمراً ثابتاً كقولنا: كلما كان الله تعالىٰ عالماً فهو حيّ.

بل نعني به أنّ (ج) (د) لازم أو معاند لـ (أ) (ب) علىٰ جميع الأوضاع المفروضة التي يمكن اجتماع (أ) (ب) معها، والأوضاع[٣] هي التي تحصل[٤] بسبب الاقتران بالأُمور التي يمكن اجتماع المقدّم معها.

مثلاً إذا اقترن بالمقدّم المفروض وهو (أ) (ب) قولنا: كلّ (هـ) (أ)، وكان قولنا: كل (هـ)(أ) ممكن الاجتماع مع قولنا كلّ (أ) (ب)، فانّه ينتج من الشكل الرابع: بعض (ب) (هـ)، فنقول: إنّ (أ) (ب) يستلزم (ج) (د) أو يعانده على هذا الوضع، وهو بعض (ب) (هـ) الذي حصل بسبب اقترانه بالأُمور الممكنة الاجتماع معه.

والجزئية أن يحكم فيها باستلزام المقدّم للتالي[٥]، أو بمعاندته له على بعض

(١) لفظ «فـ» لم يرد في (ر).

(٢) لفظ «أو» لم يرد في (ر).

(٣) في (م): «وتلك الأوضاع».

(٤) لفظ «تحصل» لم يرد في (م).

(٥) في (ر): التالي».

الأوضاع المفروضة، كقولنا: قد يكون إذا كان هذا جسماً فهو حيوان، فانّ استلزام الجسمية للحيوانية إنّما يكون حال اقترانها بالحس لاغير، وكذلك تقول: قديكون العدد إما زائداً أو[1] ناقصاً.

والمخصوصة أن يحكم فيها بالاستلزام أو العناد علىٰ وضع معيّن أو زمان معيّن، كقولك: إنّ جئتني مع زيد أكرمك، أو إن جئتني اليوم أكرمك، وإمّا أن يكون في هذه الساعة زيد في البحر أو لا يكون.

قال: وسور الموجبة الكلية في المتصلة: كلّما، ومهما، ومتىٰ، وفي المنفصلة دائماً.

وسور السالبة الكلية فيهما: ليس البتة.

والموجبة الجزئية[2]: قد يكون.

والسالبة الجزئية:[3] قد لايكون، وبادخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي.

والمهملة: باطلاق لفظ[4] لو وإن وإذا في المتصلة، وإمّا[5] في المنفصلة.

أقول: الموجبة الكلية من المتصلات سورها: كلّما ومهما ومتىٰ، كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو مهما أو متىٰ كانت طالعة كان النهار موجوداً.

---

(١) في (م): «وإمّا».

(٢) في (ش): «وسور الموجبة الجزئية فيهما».

(٣) في (م): «الجزئية فيهما».

(٤) في (ش): «لفظة» وفي (ح): «بإدخال لفظ».

(٥) في (ر): «وإمّا وأمّا» وفي (ش) و(ح): «وإمّا وأو».

ومن المنفصلات: دائماً، كقولنا: دائماً أمّا أن تكون الشمس طالعة أو لا تكون.

وسور السالبة الكلية فيهما: ليس البتة، كقولنا: ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً، وليس البتة إمّا أن تكون الشمس طالعة وامّا أن يكون النهار موجوداً.

وسور[١] الموجبة الجزئية فيهما: قد يكون، كقولنا: قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وقد يكون إمّا أن تكون الشمس طالعة وإمّا أن يكون الليل موجوداً.

وسور السالبة الجزئية: قد لايكون، وبادخال حرف[٢] السلب على سور الايجاب الكلي، كقولنا في المتصلة: ليس كلّما وليس مهما وليس متى، وفي المنفصلة: ليس دائما.

والمهملة: باطلاق لفظة لو وإن[٣]، كقولنا: لوكانت الشمس طالعة فالنهار موجود، هذا في المتصلة، وفي المنفصلة: باطلاق لفظة إمّا، كقولنا: إمّا أن تكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً.

قال: و الشرطية قد تتركب عن حمليتين، وعن متصلتين، وعن منفصلتين، وعن حملية ومتصلة، وعن حملية ومنفصلة، وعن متصلة ومنفصلة.

وكلّ واحدة من الثلاثة الأخيرة[٤] في المتصلة تنقسم إلى قسمين، لامتياز مقدّمها عن تاليها بالطبع، بخلاف المنفصلة، فانّ مقدّمها انّما يتميّز عن تاليها بالوضع فقط.

(١) لفظ «سور» لم يرد في (ر).

(٢) لفظ «حرف» لم يرد في (ر).

(٣) في (ر): «أو إن».

(٤) في (ر): «الآخرة».

فأقسام المتصلات تسعة، والمنفصلات ستة.

وأما الأمثلة فعليك باستخراجها من نفسك.

أقول: لمّا جاز أن يكون أحد الشيئين يستلزم الآخر ـ كالعلة للمعلول المعين، دون العكس ـ كان المقدّم في المتصلات متميّزاً عن التالي بالطبع، كقولنا: كلما كانت النار بالطبع[١] موجودة كانت الحرارة موجودة، دون العكس، فجاز أن تكون الحملية تستلزم المتصلة أو المنفصلة[٢] دون العكس، فتعددت أقسام المتصلة إلى تسعة[٣].

وأمّا المنفصلة فلمّا كان أحد الشيئين إذا عاند الآخر كان الآخر معانداً له، كان المقدّم غير متميّز عن التالي في الطبع، بل في الوضع، فلم يتعدد إلّا إلى ستة.

أقسام المتصلات:

الأوّل: أن تتركب من حمليتين، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

الثاني: من متصلتين، كقولنا: إن كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فكلّما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة.

الثالث: من منفصلتين، كقولنا: إن كان العدد إما زوج وإمّا فرد، فالكواكب إما زوج وإما فرد.

الرابع: من حملية ومتصلة والحملية[٤] هي المقدّم، كقولنا: إن كانت الشمس علّة لوجود النهار، فكلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

---

(١) لفظ «بالطبع» لم يرد في (م).

(٢) في (م): «الحملية مستلزمة للمتصلة أو للمنفصلة».

(٣) في (ر): «المتصلة سبعة».

(٤) في (ر): «فالحملية».

الخامس: عكسه، كقولنا: إن كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فالشمس علّة لوجود النهار.

السادس: من حملية ومنفصلة والحملية هي المقدّم، كقولنا: إن كان هذا عدداً فهو إما زوج وإما فرد.

السابع: عكسه، كقولنا: إن كان هذا إمّا زوج وإما فرد فهو عدد.

الثامن: من متصلة ومنفصلة والمتصلة هي المقدّم، كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإمّا أن تكون[١] الشمس طالعة وإمّا أن لايكون النهار موجوداً.

التاسع: عكسه، كقولنا: إن كان إمّا أن تكون الشمس طالعة وإمّا أن لايكون النهار موجوداً، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

أقسام المنفصلات:

الأوّل: من حمليتين، كقولنا: العدد إمّا زوج وإمّا فرد.

الثاني: من متصلتين، كقولنا: إمّا أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإمّا أن يكون إن كانت الشمس غاربة فالليل موجود.

الثالث: من منفصلتين، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد إما زوج وإما فرد، وإمّا أن يكون هذا العدد إما زوج أو غير[٢] منقسم بمتساويين.

الرابع: من حملية ومتصلة، كقولنا: إمّا أن لا تكون الشمس علّة لوجود النهار، وإمّا أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

الخامس: من حملية ومنفصلة، كقولنا: إمّا أن لايكون هذا عدداً، وإمّا ان يكون إمّا زوجاً أو فرداً.

السادس: من متصلة ومنفصلة، كقولنا:إمّا أن يكون إن كانت الشمس

(١) في (م): «فامّا أن لا تكون».

(٢) لفظ «غير» لم يرد في (ر).

طالعة فالنهار موجود، وإما أن لايكون[١] إما أن لا تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً.

قال:

الفصل الثالث: في أحكام القضايا

وفيه أربع مباحث:

الأوّل[٢] في التناقض

حدّوه[٣]: بأنه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والاخرىٰ كاذبة.

أقول: الاختلاف كالجنس[٤]، فانه كما يقع بين القضايا يقع أيضاً بين المفردات، فتقييد[٥] الاختلاف بالقضيتين يخرج اختلاف المفردين.

ثم اختلاف القضيتين قد يقع بالايجاب والسلب كقولنا: زيد عالم زيد ليس بعالم، وقد يقع أيضاً باختلاف الموضوع والمحمول[٦] كقولنا: زيد عالم عمرو جاهل.

ثم الاختلاف بالايجاب والسلب قد يقتضي [انقسامهما][٧] في الصدق والكذب وقد لايقتضي، كقولنا: زيد عالم زيد لاعالم[٨].

ثم الانقسام قد يكون[٩] لذات الاختلاف كما في المتناقضين وقد لايكون،

---

(١) في (ر): «واما أن يكون».
(٢) في (ش): «البحث الأوّل».
(٣) في (ش): «وحدّوه».
(٤) في (م): «بالجنس».
(٥) في (م): «فبقيد».
(٦) في (ر): «أو المحمول».
(٧) في ر) و(م): «اقسامهما».
(٨) في (ر): «زيد ليس لاعالم».
(٩) في (ر): «ثمّ الأقسام قد تكون».

كقولنا: هذا إنسان هذا ليس بناطق، فانّ إحداهما صادقة والأُخرىٰ كاذبة، لكن لا لذات الاختلاف، بل لاستلزام الانسانية النطق.

قال: ولا يتحقق[1] في المخصوصتين إلّا عند اتحاد الموضوع، وتندرج فيه وحدة الشرط[2]، والجزء، والكل.

وعند اتحاد المحمول، وتندرج فيه وحدة الزمان، والمكان[3]، والاضافة، والقوة، والفعل.

أقول: لايتحقق التناقض في المخصوصتين[4] إلّا عند اتحادهما[5] في الموضوع، فانّ مع الاختلاف فيه قد يصدقان، كقولنا: زيدعالم، عمرو ليس بعالم.

وتندرج في وحدة الموضوع وحدة الشرط، فانك لوقلت: الأبيض مفرق للبصر بشرط حلول البياض فيه، الأبيض ليس بمفرق للبصر أي: مع زوال البياض عنه، كان الموضوع مختلفاً، لأن الموضوع في الأُولىٰ[6] هو الأبيض مع البياض، وفي الثانية هو الأبيض مع زوال البياض عنه.

وتندرج فيه أيضاً وحدة الجزء والكل، فانك إذا قلت: الزنجي أسود أي: بعض أجزائه، الزنجي ليس بأسود أي: كلّ أجزائه، كان الموضوع في الأُولى[7] هو بعض الأجزاء، وفي الثانية هو الكل، وهما مختلفان.

وعند[8] اتحادهما في المحمول، فانك لوقلت: زيد عالم، زيد ليس

---

(١) في (ح): «ولا يتحقق التناقض».

(٢) في (م): «ويندرج فيه الشرط».

(٣) في (ش): «المكان،والزمان».

(٤) في (م): «المخصوصات».

(٥) في (م): «اتحادها».

(٦) في (ر): «الأول».

(٧) في (ر): «الأول».

(٨) أي: ولا يتحقق في المخصوصتين إلّا عند، وفي (ر) ورد لفظ «عند» بدون واو العطف.

ضاحكاً[١]، جاز صدقهما وكذبهما.

وتندرج فيه وحدة الزمان، فانك لوقلت: زيد قائم أي: الآن، زيد ليس بقائم أي: في الماضي، كان المحمول في أحدهما هو القيام الآن[٢]، وفي[٣] الآخر[٤] هوالقيام في الماضي، وهما مختلفان.

وتندرج فيه وحدة المكان، فانّك لوقلت: زيد جالس أي[٥]: في الدار، زيد ليس بجالس أي: في السوق [٦]،كان المحمول في إحداهما هوالجلوس في الدار، وفي الأُخرىٰ هوالجلوس في السوق، وهما مختلفان.

وتندرج فيه وحدة الاضافة، فانك لوقلت: زيد أبٌ أي: لعمرو، زيد ليس بأب اي: لخالد، كان المحمول في إحداهما هو أُبوّة عمرو، وفي الثانية أُبوة خالد، وهما مختلفان.

وتندرج فيه أيضاً وحدة القوة والفعل[٧]، فانّك لوقلت: الخمر مسكر أي: بالقوة، الخمر ليس بمسكر أي: بالفعل، كان المحمول في إحداهما هوالاسكار بالقوة[٨]، وبالأُخرى هوالاسكار بالفعل[٩]، وهما مختلفان.

هذا ماذكره المصنف متابعة لفخرالدين.

والحق أنّ هذه الأشياء تكون للموضوع والمحمول، فتخصيص البعض بالمحمول والبعض الآخر بالموضوع تحكّم محض.

قال: وفي المحصورتين لابدّ مع ذلك من الاختلاف بالكمية[١٠]،لصدق

---

(١) في (م): «بضاحك».
(٢) في (م): «في الآن».
(٣) في (م): «وهو في».
(٤) في (ر): «الأُخرىٰ».
(٥) لفظ «أي» لم يرد في (م).
(٦) في (م): «زيد في السوق».
(٧) في (ر): «اوالفعل».
(٨) في (ر): «بالفعل».
(٩) في (ر): «بالقوة».
(١٠) في (ح): «الاختلاف بالكلية والجزئية.

الجزئيّتين وكذب الكلّيتين في كلّ مادة يكون الموضوع فيها أعم.
ولابدّ من الاختلاف في الكل بالجهة [١] ، لصدق الممكنتين و كذب الضروريتين في مادة الامكان .

أقول: الاتحاد في الموضوع والمحمول غير كاف في المحصورتين، بل لابدّ مع ذلك من شرطين آخرين:
أحدهما مخصوص بالمحصورات، وهو: الاختلاف بالكمية، فانّ الجزئيّتين قد تصدقان، والكليّتين قد تكذبان، وذلك في كلّ مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول.
كما تقول: بعض الحيوان إنسان، وبعضه ليس بانسان، فانّهما يصدقان، مع كذب كلّ حيوان إنسان، ولاشيء من الحيوان بانسان، امّا إذا قلنا: بعض الحيوان انسان، ولاشيء من الحيوان بانسان، استحال اجتماعهما على الصدق والكذب.
الشرط الثاني: الاختلاف في الجهة، وهو شامل للمحصورات والمخصوصات، فانّ الممكنتين تصدقان في مادة الامكان مع كذب الضرورتين.
كما تقول: بالامكان كلّ إنسان كاتب، وبالامكان ليس كلّ انسان بكاتب،فانّهما يصدقان، مع كذب قولنا: بالضرورة كلّ انسان كاتب، وبالضرورة ليس كلّ انسان كاتباً.

قال: فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة [٢]، لأنّ سلب الضرورة مع

---

(١) في (ش): «يكون الموضوع فيها أعم من المحمول. وأمّا في الموجهتين فلابدّ من الاختلاف بالجهة في الكل» وفي (ح): «يكون الموضوع فيها أعم من المحمول ولابد في الموجهتين مع ذلك من الاختلاف بالجهة في الكل».
(٢) جاء في (ح) بعد لفظ «العامة»: «وبالعكس».

الضرورة ممّا يتناقضان جزماً.

أقول: قد عرفت أنّ القضايا ثلاث[١]: إمّا ضرورية الثبوت، أو ضرورية السلب، أو ممكنة الثبوت والسلب.

فنقيض الضرورية الثبوتية هو سلبها، أعني: الممكنة العامة السلبية، ونقيض الضرورية السلبية هو الممكنة العامة الايجابية.

فقولنا: بالضرورة كلّ (ج) (ب) نقيضه: ليس بالضرورة كلّ (ج) (ب)، أعني: بالامكان العام بعض (ج) ليس (ب)، وكذلك نقيض قولنا: بالضرورة لاشيء من (ج) (ب) ليس بالضرورة لاشيء من (ج) (ب) الذي هو في قوّة قولنا: بالامكان العام بعض (ج) (ب).

وكذلك نقيض الممكنة الايجابية الضرورية السلبية، وبالعكس[٢].

قال: ونقيض الدائمة المطلقة العامة[٣]، لأنّ السلب في كلّ الأوقات يناقضه الاثبات في بعضه[٤]، وبالعكس.

أقول: القضايا ثلاث: إما دوام إيجاب[٥]، أو دوام سلب[٦]، أو وجود خال عنهما.

---

(١) في (م): «ثلاثة».

(٢) في (م): «الذي هو في قوّة قولنا: بالإمكان العام بعض (ج) (ب)، والمطلقة نقيض الدائمة، وكذلك نقيض الممكنة الايجابية الضرورية السلبية، ونقيض الممكنة السلبية الضرورية الإيجابية».

(٣) في (ح): «ونقيض الدائمة المطلقة العامة».

(٤) في (ش) و(ح): «ينافيه الايجاب في البعض».

(٥) في (م): «الإيجاب».

(٦) في (م): «السلب».

فالمطلقة العامة السالبة تشمل الثاني والثالث، والموجبة تشمل الأول والثالث.

فاذن الدائمة الايجابية تناقضها المطلقة العامة السلبية، وبالعكس، كقولنا: دائماً كلّ (ج) (ب)، فنقيضه بالاطلاق العام: ليس كلّ (ج) (ب)، وبالعكس، والدائمة السلبية نقيضها المطلقة العامة الايجابية، وبالعكس.

وجماهير القدماء سهوافي نقيض المطلقة،فحسبوا أنّه مطلقة أيضاً،ولم يتفطّنوا لصدق المتضادتين في مادة اللادوام، فكيف المتخالفتان كمّاً.

قال: و نقيض المشروطة العامة الحينيّة الممكنة، أعني: التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف، كقولنا: كلّ من به ذات الجَنْب[١] يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنوباً.

أقول: قد ذكرنا أنّ نقيض الضرورية هو الممكنة.

فالضرورية المشروطة بشرط يجب أن يكون نقيضها ممكنة مشروطة بذلك الشرط، لما عرفت من وجوب اتحاد الشرط، فاذا قلنا: كلّ (ج) (ب) بالضرورة مادام (ج) كان نقيضه بعض (ج) ليس (ب) بالامكان حين هو (ج)، وهو الحينية الممكنة، أعني: التي رفع الضرورة فيها عن الجانب المخالف للحكم حين اتصافه بالوصف.

---

(١) قال الطريحي: «ذات الجَنْب علة صعبة،وهي ورم حام يعرض للحجاب المستبطن الأضلاع داخل جنبيه، والمجنوب الذي به تلك العلة.

وفي المجمع: ذات الجنب الدبيلة والدملة الكبيرة التي تظهر في باطن الجنب وتنفجر إلى داخل، وقلّما يسلم صاحبها».

مجمع البحرين ٢/٢٧ جنب.

قال: ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة، أعني: التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض أحيان وصف الموضوع، ومثالها مامرّ.

أقول: قد ذكرنا أن نقيض الدائمة هو المطلقة، فإذا كان الدوام مشروطاً بالوصف كان الاطلاق أيضاً مشروطاً بذلك الوصف، فاذا قلنا: كلّ (ج) (ب) مادام (ج)، كان نقيضه بعض (ج) ليس (ب) حين هو (ج)، وهو الحينية المطلقة، وبالعكس.

قال: وأمّا المركّبات، فإن كانت كلية فنقيضها أحد نقيضي[1] جزأيها، وذلك جليّ بعد الاحاطة بحقائق المركّبات ونقائض البسائط.

فإنّك إذا تحقّقت أنّ الوجودية اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأُخرىٰ سالبة، وأنّ نقيض المطلقة[2] هوالدائمة، تحقّقت أن نقيضها إمّا الدائم المخالف، أو الدائم[3] الموافق.

أقول: المركّبات السبع لا تخلو إمّا أن تكون كليّة أو جزئية، فان كانت كليّة فنقيضها أحد نقيضي الجزأين، وهذا[4] ظاهر بعد الاحاطة بمعرفة الأجزاء ونقائضها، ونحن نفصّل ذلك فنقول:

المشروطة الخاصة مركبة من المشروطة العامة والمطلقة العامة، فنقيضها أحد الأمرين، وهو إمّا الحينية الممكنة المخالفة، أو الدائمة المطلقة الموافقة[5]، فنقيض

---

(١) في (م): «نقيض».

(٢) في (ح): «المطلقة العامة».

(٣) لفظ «الدائم» لم يرد في (ش).

(٤) في (م): «وذلك».

(٥) في (ر): «وهو إمّا الممكنة المخالفة الحينية أو الدائمة الموافقة».

كلّ (ج) بالضرورة مادام (ج) لا دائماً إمّا بعض (ج) ليس (ب) بالامكان حين هو (ج)، أو بعض (ج) (ب) دائماً.

والعرفية الخاصة مركّبة من العرفية العامة والمطلقة، فنقيضها الحينيّة المطلقة أو الدائمة، فنقيض كلّ (ج) (ب) مادام (ج) لادائماً إمّا بعض (ج) ليس (ب) حين هو (ج)، أو بعض (ج) (ب) دائماً.

والوجودية اللا دائمة مركّبة من المطلقتين، فنقيضها إحدىٰ الدائمتين، فنقيض كلّ (ج) (ب) لا دائماً إمّا بعض (ج) (ب) دائماً، أو بعض[1] (ج) ليس (ب) دائماً.

والوجودية اللاضرورية مركّبة من المطلقة والممكنة، فنقيضها إمّا الدائمة أو الضرورية، فنقيض كلّ (ج) (ب) لا بالضرورة إمّا بعض (ج) ليس (ب) دائماً، أو بعض (ج) (ب) بالضرورة.

والوقتية مركّبة من وقتية مطلقة ومطلقة عامة، فنقيضها إمّا الوقتية الممكنة أو الدائمة، فنقيض كلّ (ج) (ب) بالضرورة في وقت معين لا دائماً إمّا بعض (ج) ليس (ب) بالامكان في ذلك الوقت، أو بعض (ج) (ب) دائماً.

والمنتشرة مركّبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة، فنقيضها إمّا الدائمة الممكنة أو الدائمة، فنقيض كلّ (ج) (ب) بالضرورة في وقت ما لا دائماً إمّا بعض (ج) (ب) ليس بالامكان دائماً، أو بعض (ج) (ب) دائماً.

والممكنة الخاصة مركّبة من الممكنتين العامتين[2]، فنقيضها إحدىٰ الضروريتين، فنقيض كلّ (ج) (ب) بالامكان الخاص إمّا بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة، أو بعض (ج) (ب) بالضرورة.

---

(١) في (ر): «نقيض».

(٢) في (م): «ممكنتين عامتين».

قال: وإن[١] كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ماذكرناه، لأنه يكذب: بعض الجسم حيوان لادائماً، مع كذب كلّ واحد من نقيضي جزأيه.

بل الحق في نقيضها أن يردّد بين نقيضي الجزأين لكلّ واحد واحد، أي: كلّ واحد واحد لايخلو عن نقيضها[٢]، فيقال: كلّ جسم[٣] إمّا حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً.

أقول: القضية الجزئية من المركبات لايكفي في نقيضها ما ذكرنا من نقيضي الجزأين، لأنه يكذب: بعض الجسم حيوان لادائماً، مع كذب: كلّ جسم حيوان دائماً، ولاشيء من الجسم بحيوان دائماً.

بل الحق أن يردّد بين نقيضي الجزأين لكلّ واحد واحد من أفراد الموضوع، فيقال في نقيض بعض الجسم حيوان لادائماً: كلّ جسم إمّا حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً، وهذا يشمل ثلاثة معان:

أحدها: أن يكون كلّ جسم حيوان دائماً.

والثاني: أن لايكون شيء من الجسم بحيوان[٤] دائماً.

والثالث: أن يكون البعض منه حيوان دائماً والبعض الآخر ليس بحيوان دائماً.

قال: وأمّا الشرطية، فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس المخالفة

---

(١) في (ر) و(م): «وإذا» والمثبت من (ش).

(٢) في (ر): «نقيضهما».

(٣) في (ح): «فيقال: كلّ واحد واحد من أفراد الجسم».

(٤) في (ر): «حيوان».

في الكيفية[١]، وبالعكس.

أقول: يريد بالجنس الاتصال والانفصال.

فنقيض المتصلة اللزومية الموجبة المتصلة اللزومية السالبة، أعني: التي حكم فيها بسلب اللزوم لابلزوم السلب، فانه نوع من اللزومية، فنقيض كلّ ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) ليس كلّ ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، وبالعكس.

ونقيض المتصلة الموجبة الاتفاقية المتصلة السالبة الاتفاقية، وهي التي حكم فيها بسلب الاتفاق لاباتفاق السلب، فنقيض كلّ ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) اتفاقياً ليس كلّ ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) اتفاقياً[٢].

ونقيض المنفصلة منفصلة[٣]، كقولنا: دائما إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، نقيضه: ليس دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً.

وإن كان عنادياً فنقيضه سلب العناد، وإن كان اتفاقياً فنقيضه سلب الاتفاق على ما عرفت.

قال:

البحث الثاني: في العكس المستوي .

وهو: عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيفية[٤].

أقول: هذا حدّ العكس المستوي.

---

(١) في (ش) و(ح): «الموافقة في الجنس والنوع المخالفة في الكيف».

(٢) لفظ «اتفاقياً» لم يرد في (م).

(٣) في (م): «متصلة».

(٤) في (ش) و(ح): «والكيف».

فقولنا: (الجزء الأوّل) يعم الموضوع والمقدّم، فيدخل فيه عكس الحمليات والمتصلات.

وبقاء الصدق واجب في العكس، وإلّا لم يكن لازماً لأصل القضية، ولا نعني به أنّه يجب أن يكون صادقاً، بل هو تابع للأصل في الصدق، إن[1] كان صدق الأصل بالفعل كان العكس كذلك، وإن كان بالفرض تبعه[2] العكس.

ولا يشترط حفظ الكذب، لجواز كون اللازم صادقاً مع كذب الملزوم، وأيضاً كلّ حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه، وهو بعض الانسان حيوان، وبقاء الكيفية أمر اصطلاحيّ.

قال: أمّا السوالب فان كانت كلية فسبع منها ـ وهي: الوقتيتان، والوجوديتان، والممكنتان، والمطلقة العامة ـ لا تنعكس، لامتناع العكس في أخصها، وهي الوقتية، لصدق قولنا: بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائماً، وكذب: بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة.

وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم، إذ لوانعكس الأعم لانعكس الأخص، لأنّ لازم الأعم لازم الاخص ضرورة.

أقول: جرت عادة الأوائل بذكر حكم السوالب أوّلاً في العكس، فلذلك بدأ المصنف بها متابعة لهم.

واعلم: أنّ السوالب إمّا أن تكون كليّة أو جزئية، فان كانت كلية فسبع منها لا تنعكس، وهي التي ذكرها المصنف، لأن الوقتية أخص هذه السبع

---

(١) في (ش): «وان».

(٢) في (م): «يتبعه».

ـوقدذكرنا ذلك فيا مضى ـوهي لا تنعكس، وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم.

بيان أنها لاتنعكس: أنّه يصدق قولنا: بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع بين النيرين لادائماً، ويكذب عكسه وهو: بعض المنخسف ليس بقمر، بأعم الجهات الذي هو الامكان العام، لأنّ كلّ منخسف فهو قمر بالضرورة.

وأمّا بيان عدم انعكاس[1] البواقي، فلأنها أعم من الوقتية، فلو انعكست لانعكست الوقتية، لأن لازم العام لازم الخاص.

وذهب صاحب الكشف إلى انعكاس هذه السوالب السبعة إلى الجزئية الدائمة، لأنّه إذا صدق لاشيء من (ج) (ب) بالاطلاق صدقت مقدمتان:

إحداهما: كل ما هو (ب) دائما فهو (ب) في الجملة، وهذه ضرورية الصدق.

الثانية[2]: لاشيء من (ب) دائماً بـ (ج) دائماً، وإلّا لصدق نقيضها، وهو: بعض (ب) دائماً (ج) بالاطلاق، فتجعله صغرىٰ لأصل القضية، لينتج من الأوّل: بعض (ب) دائماً ليس (ب) بالاطلاق، وهو محال.

وإذا صدقت المقدمتان انتجا[3] من الثالث: بعض (ب) ليس (ج) دائماً، وهو المطلوب.

وهذا البيان إنما يتم على تقدير أخذ موضوع القضية الحقيقية على وجه يدخل فيه الممتنع، وإلّا لتوجه المنع على المقدمة الأُولىٰ.

وإذا أُخذ الموضوع على هذا التفسير لم يرد النقض المذكور، لصدق: بعض

---

(١) في (ر): «انفكاك».

(٢) في (ر): «والثانية».

(٣) في (م): «انتجتا».

المنخسف ليس بقمر، لأن المنخسف الذي ليس بقمر وإن كان محالاً فهو بحيث لو وجد لم يكن قمراً.

وهذا حق على تقدير أخذ الموضوع بالتفسير الذي فسّره، ولكنّه مخالف لما عليه الاصطلاح.

قال: وأمّا الضرورية والدائمة المطلقتان فتنعكسان دائمة كليّة، لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج) (ب)، فدائماً لاشيء من (ب) (ج)، وإلّا فبعض (ب) (ج) بالاطلاق العام، وهو مع الأصل ينتج: بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة في الضرورية ودائماً[1] في الدائمة، وهو محال.

أقول: مذهب المصنّف أنّ الضرورية كالدائمة في العكس، وأنّهما تنعكسان دائمة كلية[2].

وبيّنه[3] بالخلف، لأنّه إذا صدق الأصل وهو قولنا: بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج) (ب) صدق: دائماً لاشيء من (ب) (ج)، وإلّا لصدق نقيضه، وهو: بعض (ب) (ج) بالاطلاق، فتجعله صغرى لأصل القضية ـ وهو قولنا: لاشيء من (ج) (ب) بالضرورة ـ لينتج[4] بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة من الأوّل، هذا في الضرورية.

ولوضممناه إلى الدائمة ـ وهو قولنا: لاشيء من (ج) (ب) دائماً ـ أنتج من الأوّل: بعض (ب) ليس (ب) دائماً، وهو محال لم يلزم من الأصل المفروض صدقه ولا من القياس المنتج لذاته.

---

(١) في (ر): «دائماً» وفي (ح): «وبالدوام».

(٢) لفظ «كلية» لم يرد في (م).

(٣) في (م): «وبينها».

(٤) في (ر): «أنتج».

فهو إذن لازم لفرض نقيض العكس صادقاً، فيكون نقيضه كاذباً، فيكون العكس حقاً، وهوالمطلوب.

قال: وأمّا المشروطة[١] والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية، لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج) (ب) مادام (ج)، فدائماً لاشيء من (ب) (ج) مادام (ب)، وإلا فبعض (ب) (ج) حين هو (ب)، وهو[٢] مع الأصل ينتج: بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب)، وهو محال[٣].

أقول: مذهب المصنف أن المشروطة والعرفية العامتين تنعكسان عرفية عامة، وبيّنه بالخلف أيضاً.

ووجهه أن تقول: إذا صدق: بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج) (ب) مادام (ج)، صدق: دائماً لاشيء من (ب) (ج) مادام (ب)، وإلاّ فبعض (ب) (ج) حين هو (ب)، لأنه نقيض العكس.

فتجعله صغرى، واصل القضية كبرى ـ بأن تقول: بعض (ب) (ج) حين هو (ب)، ولا شيء من (ج) (ب) مادام (ج) بالضرورة أو دائماً ـ لينتج[٤] من الأول بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب)، وهو محال، فنقيض العكس محال، فالعكس حق.

---

(١) في (م): «الشرطية».

(٢) لفظ «هو» لم يرد في (ر).

(٣) في (ش): «وأمّا المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كلّ (ج) (ب) مادام (ج)، فدائماً لاشيء مما ليس (ب) (ج) مادام ليس (ب)، وإلاّ فبعض ليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب)، وهو محال».

(٤) في (ر): «ينتج».

واعلم: أنّ المصنف خالف المتقدمين في عكسي[1] الضرورية والمشروطة. فانهم ذهبوا إلى أنّ كلاً منهما تنعكس كنفسها.

أمّا في الضرورية فلأنّه إذا صدق: بالضرورة لاشيء من (ج) (ب) صدق: بالضرورة لاشيء من (ب) (ج)، وإلاّ فبعض (ب) (ج) بالامكان، وهو محال لوجوه:

أحدها: أنّه لوصدق بالفعل لانتظم مع الأصل قياساً منتجاً، كقولنا: بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة، وهو محال، فصدقه بالفعل محال.

قال بعض المتأخرين[2]: لانسلّم بقاء صدق الأصل- على تقدير وقوع الممكن-حتى يلزم المحال.

قلنا: أحد الأمرين لازم، وهو إمّا كذب الأصل-على تقدير وقوع الممكن بالفعل-أو استلزامه للمحال، وكل واحد منهما محال، فيكون وقوع الممكن محالاً، فلا يكون ممكناً، وهو المطلوب.

الثاني[3]: أنّ بعض (ب) (ج) بالفعل مستلزم لبعض (ج) (ب) بالفعل، واللازم محال، فالملزوم كذلك، فلايكون ممكناً.

الثالث[4]: نفرض ذلك البعض (د)، فـ (د) قد اجتمع فيه إمكان (ج) وإمكان (ب)، فيمكن أن يكون: بعض (ج) (ب)، وهو يناقض الأصل.

وأما المشروطة العامة،[5] فانّ معناها استحالة اجتماع وصفي (ج) و(ب) في ذات واحدة، وهو يستلزم صدق العكس المذكور.

وبالبيان[6] المذكور في الضرورية أيضاً.

---

(١) في (م): «عكس».

(٢) في (م): «قال المتأخرون».

(٣) في (م): «والثاني».

(٤) في (م): «والثالث».

(٥) لفظ «العامة» لم يرد في (ر).

(٦) في (ر): «وباللسان».

قال: وأمّا المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لادائمة للبعض.

أما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين.

وامّا اللادوام فلأنه لوكذب لصدق: لاشيء من (ب)(ج) دائماً، فينعكس: لاشيء من (ج) (ب) دائماً، وقد كان: كل (ج)(ب) بالفعل، هذا خلف[1]

أقول: إذا صدق: لاشيء من (ج) (ب) مادام (ج) لادائماً، أولاشيء من (ج) (ب) بالضرورة مادام (ج) لادائماً، صدق: لاشيء من (ب) (ج) مادام (ب) لادائماً في بعض أفراد (ب)، يعني: أنه يصدق: بعض (ب) (ج) بالاطلاق العام.

أمّا الجزء الأوّل من العكس المدّعىٰ صدقه ـ وهوقولنا: لاشيء من (ب) (ج) مادام (ب) ـ فلكونه لازماً للعرفية العامة والمشروطة العامة اللتين تلزمان هاتين القضيتين، ولازم اللازم لازم، فيكون هذا العكس لازماً لهاتين القضيتين.

وأمّا قيد اللادوام في البعض ـ وهو: صدق بعض (ب) (ج) بالاطلاق ـ فلأنه لولم يصدق لصدق نقيضه، وهو: لاشيء من (ب) (ج) دائماً، وينعكس إلى قولنا: لاشيء من (ج) (ب) دائماً، وهو كاذب، لصدق قولنا: كلّ (ج) (ب) بالاطلاق، لاشتمال أصل القضية عليه.

---

(١) في (ش): «... فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض، فلأنه يصدق بعض ماليس (ب) فهو(ج) بالإطلاق العام، وإلّا فلاشيء مما ليس (ب) هو (ج) دائماً، فينعكس إلىٰ لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً، وقد كان كلّ (ج) (ب) بالفعل، هذا خلف» وفي (ح): «وأما قيد اللادوام، فلانه لوكذب بعض (ب) (ج) بالفعل صدق لاشيء من (ب) (ج) دائماً، فتنعكس لاشيء من (ج) (ب) دائماً، وقد كان الأصل كل (ج) (ب) بالفعل، هذا خلف».

وتحقيق هذا: أنّ هاتين الخاصتين كلّ واحدة منها مركبة من عامتها ومن مطلقة عامة، الأولىٰ سالبة، والثانية موجبة، والأولىٰ تنعكس كنفسها فتكون لازمة لهاتين، والثانية تنعكس إلى الجزئية الموجبة فتكون لازمة[١] لها أيضاً.

قال: وإن كانت جزئية، فالمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة، لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لا دائماً، وجب أن يصدق: بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لا دائماً[٢].

لأنّا نفرض[٣] ذات الموضوع وهو (ج) (د)، فـ[٤] (د) (ج) بالفعل، و (د)[٥] (ب) أيضاً للادوام[٦] سلب الباء عنه، وليس (ج) مادام (ب)، وإلّا لكان (ج) حين[٧] هو (ب)، فـ (ب) حين هو (ج)، وقد كان ليس (ب) مادام (ج)، هذا خلف[٨].

وإذا صدق الباء والجيم[٩] عليه وتنافيا فيه، صدق بعض (ب) ليس[١٠]

---

(١) في (ر): «فيكون لازماً».

(٢) من قوله: «وجب» إلىٰ هنا لم يرد في (ر) و(م) وفي (ح): «صدق دائماً ليس بعض (ب) (ج) مادام (ب) لادائماً».

(٣) ورد في (ر) و(م) لفظ «نفرض» بدل لفظ «لأنا نفرض».

(٤) في (ش): «و».

(٥) لفظ «د» لم يرد في (ر) و(م).

(٦) أي: لأجل لادوام.

(٧) لفظ «حين» لم يرد في (ر).

(٨) في (ح): «لأنه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لا دائماً، صدق: دائماً ليس بعض (ب) (ج) مادام (ب) لادائماً، لأنّا نفرض ذات الموضوع الّذي هو (ج) (د)، فـ (د) (ج) بالفعل، و(د) (ب) أيضاً للادوام سلب الباء عنه، و(د) ليس (ج) مادام (ب)، وإلّا لكان (د) (ج) حين هو (ب)، فـ (ب) حين هو (ج) (د)، فـ (د) كان ليس (ب) مادام (ج)، هذا خلف».

(٩) في (ش): «الجيم والباء».

(١٠) لفظ «ليس» لم يرد في (ر).

(ج) مادام (ب) لادائماً، وهو المطلوب.

أقول: القدماء جزموا بعدم انعكاس السالبة الجزئية مطلقاً.

والمصنف قد بيّن عكس السالبة الجزئية ـ إذا كانت إحدى الخاصتين ـ بالافتراض.

ووجهه: انّا إذا فرضنا صدق: بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لادائماً، صدق: بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائماً، لأنّا نفرض البعض من الجيم الذي ليس (ب) شيئاً[1] معيّناً.

ولكن (د) قد يصدق عليه أنه[2] (ج) بالفعل، وهو ظاهر، ويصدق عليه أنه (ب) بالفعل أيضاً، وإلّا لكان لا (ب) دائماً وكان لا (ب)[3] لا دائماً، هذا خلف.

ويصدق عليه أنه ليس (ج) مادام (ب)، وإلّا لكان (ج) حين هو (ب)، فيكون (ب) حين هو (ج)، وكان ليس (ب) مادام (ج)، هذا خلف.

وإذا صدق على (د) أنّه (ب) وأنّه (ج) وأنه ليس (ج) مادام (ب)، صدق المطلوب، وهو: بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائماً.

وهكذا البيان في المشروطة الخاصة.

قال: وأمّا البواقي فلا تنعكس، لأنه يصدق: بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان، وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لادائماً، مع كذب عكسها بالامكان العام[4].

---

(١) في (ر): «سبباً».

(٢) لفظ «أنه» لم يرد في (ر).

(٣) لفظ «لا (ب)» لم يرد في (ر).

(٤) في (ش) و (ع): «بالإمكان العام الذي هو اعم الجهات».

لكن الضرورية أخصّ البسائط، والوقتية أخصّ المركبات الباقية، ومتىٰ لم تنعكسا لم ينعكس شيء منها لما عرفت أنّ انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص.

أقول: قد بيّنا أن أخص البسائط هي الضرورية، وأنّ أخص المركبات ماعدا الخاصتين هي الوقتية، فاذا لم تنعكسا لم تنعكس البواقي، لكون لازم الأعم لازم الأخص.

وبيان أنهما لا تنعكسان: أنه يصدق: بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة المطلقة، مع كذب قولنا: بعض الانسان ليس بحيوان بجهة من الجهات، ويصدق قولنا: بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع بالضرورة لادائماً، مع كذب: بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام[1].

ونقل الشيخ عمن تقدّمه[2]: أن الممكنة الخاصة السالبة الجزئية تنعكس كنفسها، لأنهم يقلبونها[3] من السلب إلى الايجاب، ثم يعكسون الموجبة، ثم يقلبونها[4] إلىٰ السالبة.

وهو خطأ، فانّ الموجبة الممكنة تنعكس إلىٰ الممكنة العامة، وهي لا تُقلب إلىٰ السلب.

قال: وأما الموجبة فكلية[5] كانت أو جزئية فلا تنعكس كلية، لاحتمال كون المحمول أعم[6].

وأمّا في الجهة فالضرورة[7] والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة، لأنّه

---

(١) لفظ «العام» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «تقدم».

(٣) في (ر): «يقلبوها».

(٤) في (ر): «يقلبوها».

(٥) في (ش) و(ح): «كلية».

(٦) في (ش) و(ح): «أعم من الموضوع».

(٧) في (ش): «فالضرورية» وفي (ح): «وأمّا الموجهات فالضرورية».

إذا صدق: كلّ (ج) (ب) بإحدىٰ الجهات الأربع المذكورة، فبعض (ب) (ج) حين هو (ب)، وإلّا فلاشيء من (ب) (ج) مادام (ب)، وهو مع الأصل ينتج: لاشيء من (ج) (ج) دائماً في الضرورية والدائمة، ومادام (ج) في العامتين[1]، وهو محال.

أقول: الموجبة الكلية يحتمل أن يكون موضوعها أخص من محمولها، ويستحيل حمل الخاص على كلّ أفراد العام، فلا يصدق[2] عكسها الكلي، مثاله: كلّ انسان حيوان، ولايصدق: كلّ حيوان انسان، بل ينعكس جزئية، وكذلك الموجبة الجزئية.

هذا في الكم، وأمّا في الجهة فأربع من الموجهات ـ وهي: الضرورية، والدائمة، والمشروطة العامة، والعرفيةالعامة ـ تنعكس حينية مطلقة بالخلف، لأنه إذا صدق: كلّ (ج) (ب) بإحدىٰ الجهات المذكورة، صدق: بعض (ب) (ج) حين هو (ب)، وإلّا لصدق نقيضه، وهو: لاشيء من (ب) (ج) مادام (ب).

فتجعله كبرىٰ وأصل القضية صغرىٰ، هكذا: كلّ (ج) (ب) بإحدىٰ الجهات، ولاشيء من (ب) (ج) مادام (ب)، ينتج: لاشيء من (ج) (ج) دائماً إن كانت الصغرىٰ ضرورية أو دائمة، وإن كانت إحدىٰ العامتين أنتج: لاشيء من (ج) (ج) مادام (ج)، وهما محالان، فنقيض العكس محال، فالعكس حق.

وإن كان الأصل جزئياً كانت النتيجة: بعض (ج) ليس (ج) دائماً، أو

---

(١) في (ح): «ينتج: لاشيء من (ج) (ج) دائماً بالضرورة أو الدوام في الضرورية والدائمة أو مادام (ج) في العامتين».

(٢) في (م): «فلايصدق في عكسها».

مادام (ج)، وهو أيضاً محال.

قال: وأمّا الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوام.

أمّا الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتيها(١).

وأمّا قيد اللادوام في الأصل الكلي فلانه لوكذب لصدق: كلّ (ب) (ج)(٢) دائماً.

فتضمه(٣) إلى الجزء الأوّل من الأصل ـ وهو قولنا: بالضرورة أو دائماً كلّ (ج) (ب)(٤) مادام (ج) ـ ينتج: كلّ (ب) (ب) دائماً.

وتضمّه(٥) إلى الجزء الثاني أيضاً ـ وهو قولنا: لاشيء من (ج) (ب) بالاطلاق العام ـ ينتج: لاشيء من (ب) (ب) بالاطلاق العام، فيلزم اجتماع النقيضين، وهو محال.

أقول: المشروطة والعرفية الخاصتان الموجبتان تنعكسان إلى الجزئية الموجبة الحينية اللادائمة، لأنّهما لا يخلوان من أن يكونا(٦) كليتين أو جزئيتين.

فان كانتا كليتين ـ كقولنا: كلّ (ج) (ب) مادام (ج) لا دائماً ـ صدق: بعض (ب) (ج) حين هو (ب) لادائماً.

أمّا صدق الجزء الأوّل من العكس ـ وهو بعض (ب) (ج) حين هو (ب) ـ فلكونه لازماً للعامتين.

وأمّا صدق الجزء الثاني ـ وهو قولنا: بعض (ب) ليس (ج) المعبر عنه

---

(١) في (ر): «لعامتها» وفي (ح): «لعامتيها». (٢) في (ش): «كل (ج) (ب)».

(٣) في (م) و(ش): «فنضمّه» وفي (ح): «فلأنه لوكذب: بعض (ب) ليس (ج) بالفعل، لصدق: كل (ب) (ج) دائماً، فنضمه». (٤) في (ش): «كلّ (ب) (ج)».

(٥) في (ر): «فتضمّه» وفي (م): «فنضمه». (٦) في (م): «لأنهما لا يخلو إمّا أن يكونا».

بقولنا: لا دائماً ـ فلأنه لو كذب لصدق نقيضه، وهو قولنا: كلّ (ب) (ج) دائماً.

فتجعله[١] صغرى، والجزء الأوّل من أصل القضية ـ وهو قولنا: كلّ (ج) (ب) مادام (ج) ـ كبرى لينتجا من الأوّل: كل (ب) (ب) دائماً.

ثمّ تضمّه[٢] بعينه إلى الجزء الثاني من الأصل ـ أعني: الجزء السلبي، وهو قولنا: لاشيء من (ج) (ب) ـ هكذا: كلّ (ب) (ج) دائماً، ولاشيء من (ج) (ب) بالاطلاق، ينتج من الأوّل: لاشيء من (ب) (ب) بالاطلاق، فيلزم اتصاف (ب) بـ (ب) دائماً وعدم اتصافه به، هذا خلف.

وهكذا الشأن[٣] في المشروطة الخاصة.

قال: وأمّا[٤] في الجزئي فتفرض[٥] الموضوع (د)، فهو لا (ج) بالفعل،[٦] وإلّا لكان (ج) دائماً، فـ (ب)[٧] دائماً[٨]، لدوام الباء بدوام الجيم، لكن اللازم باطل، لقيد[٩] الأصل باللادوام.

أقول: إذا كانت الخاصتان جزئيتين ـ كقولنا: بعض (ج) (ب) مادام (ج) لا دائماً ـ انعكستا[١٠] إلى الحينية اللادائمة.

وبيانه بالافتراض، وهو: أنا نفرض الجيم الذي هو (ب) (د)، فـ (د)

---

(١) في (م): «فنجعله».

(٢) في (م): «نضمه».

(٣) في (م): «البيان».

(٤) في (ش): «هذا إذا كان الأصل كلياً وأمّا».

(٥) في (ش): «فنفرض».

(٦) في (ح): «وأما في الجزئية فيفرض الموضوع (د) فـ (د) (ب)، وهو ليس (ج) بالفعل».

(٧) في (ش): «و (ب)».

(٨) لفظ «دائماً» لم يرد في (ش).

(٩) في (م): «لتقيد» وفي (ش) و(ح): «للتقييد».

(١٠) في (ر): «انعكسا».

ليس (ج) بالفعل، وإلّا لكان (ج) دائماً، فيكون (ب) دائماً، لدوام الباء بدوام وصف الجيم، وقد قلنا: لادائماً، هذا خلف، وهو (ب) بالفعل، وهو ظاهر.

فيصدق: بعض (ب) ليس (ج) مع قولنا: بعض (ب) (ج) حين هو (ب)، لما مرّ في العامتين، فيلزم صدق قولنا: بعض (ب) (ج) حين هو (ب) لادائماً، وهو المطلوب.

وإنما عدل في الجزئيّتين إلىٰ الافتراض، لأنّ البرهان المذكور في الكليتين لايتأتّى هاهنا، لامتناع كون الجزئية كبرىٰ في الأوّل.

قال: وأما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة، لأنه إذا صدق: كلّ (ج) (ب) بإحدىٰ الجهات[1] الخمس المذكورة، فبعض (ب) (ج) بالاطلاق العام،[2] وإلّا فلاشيء من (ب) (ج)[3] دائماً، وهو مع الأصل ينتج: لاشيء من (ج) (ج) دائماً، وهو محال.

أقول: ترتيب القياس المذكور في الخلف من الاوّل، وهو أن تقول: لوصدق نقيض[4] العكس ـ وهو: لاشيء من (ب) (ج) دائماً ـ جعلناه كبرىٰ والأصل صغرىٰ، وينتج النتيجة المذكورة المحالة، فيكون نقيض العكس كاذباً، فيكون العكس حقاً.

قال: وإن شئت عكست نقيض العكس في الموجبات، ليصدق نقيض الأصل أو الأخص منه .

---

(١) في (ش) و(ح): «باحدىٰ هذه الجهات الخمس».

(٢) لفظ «العام» لم يرد في (ر).

(٣) في (ش): «من (ج) (ب) ».

(٤) في (ر): «بعض».

أقول: هذا إشارة إلى برهان عام في عكوس الموجبات.

كما تقول[١] في الضرورية الموجبة: إنّها تنعكس إلىٰ الحينية، وإلّا لصدق نقيضها، وهو قولنا: لاشيء من (ب) (ج) مادام (ب)، وتنعكس كنفسها[٢] إلىٰ قولنا: لاشيء من (ج) (ب) مادام (ج)، وهو أخص من نقيض الضرورية، فيكون كاذباً، لأنه لوصدق لصدق نقيض الضرورية المفروض صدقها، فيصدق النقيضان.

وكما تقول في عكس الموجبة الجزئية المطلقة العامة: إنّه لوصدق نقيضها ـ وهو السالبة الدائمة ـ لانعكست كنفسها، فيلزم صدق النقيضين[٣]، وهو محال.

وعلى هذا القياس في سائر الموجبات.

قال: وأمّا الممكنتان فحالها في الانعكاس وعدمه غير معلوم، لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما علىٰ انعكاس السالبة الضرورية كنفسها، وعلى[٤] انتاج الصغرىٰ الممكنة مع الكبرىٰ الضرورية في الشكل الأول اللذين كلّ منهما[٥] غير محقق.

ولعدم[٦] الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه.

أقول: المتقدمون ذهبوا إلىٰ انعكاس الممكنتين ممكنة عامة، واستدلوا عليه بوجهين:

---

(١) في (م): «نقول».
(٢) في (ر): «وينعكس كنفسه».
(٣) في (ر): «النقيض».
(٤) في (م) و(ح): «أو علىٰ».
(٥) في (ش) و(ح): «في الشكل الأوّل والثالث اللذين كل منهما».
(٦) في (ر): «لعدم».

الأوّل: أنّ العكس لوكذب لصدق نقيضه، وهو السالبة الضرورية، وهي تنعكس كنفسها، فيلزم صدق النقيضين، وهو محال، مثلاً إذا صدق: كلّ (ج) (ب)، او بعض (ج) (ب) بأحد الامكانين، صدق: بعض (ب) (ج) بالامكان العام، وإلّا فلا شيء من (ب) (ج) بالضرورة، وينعكس إلى قولنا: لا شيء من (ج) (ب) بالضرورة، وهو يناقض الأصل الجزئي ويضاد الكليّ.

الثاني: لو صدق نقيض العكس - وهو قولنا: لاشيء من (ب) (ج) بالضرورة - جعلناه كبرىٰ وأصل القضية - وهو قولنا: كلّ (ج) (ب)، أو بعض (ج) (ب) بأحد الإمكانين[1] - صغرىٰ، ينتج من الأوّل: بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة، أولا شيء من (ج) (ج) بالضرورة، وهو محال.

والمصنّف لمّا بين عدم انعكاس الضرورية كنفسها بطل عنده الوجه الأوّل.

ولمّا كان عنده أنّ الممكنة الصغرىٰ لا تستعمل في الأوّل على مايأتي بطل الوجه الثاني، و [لمّا][2] لم يظهرله دليل علىٰ انعكاس الممكنة غير هذين لاجرم توقف في الانعكاس وعدمه.

قال: وأمّا الشرطية فالمتصلة الموجبة[3] تنعكس موجبة جزئية، والسالبة الكلية سالبة كلية، إذلو صدق نقيض العكس لانتظم مع الأصل قياساً منتجاً للمحال.

---

(١) لفظ «بأحد الامكانين» لم يرد في (ر).

(٢) لفظ «لمّا» لم يرد في النسختين واثبتناه لاقتضاء السياق له.

(٣) في (ش) و(ح): «سواء كانت كلية أو جزئية».

أقول: المتصلة الموجبة كلية كانت أو جزئية تنعكس متصلة جزئية.

بيانه: أنه إذا صدق: كلّما كان أو[1] قد يكون إذا كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) صدق: قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ (أ) (ب)، وإلّا لصدق نقيضه، وهو قولنا:[2] ليس البتة إذا كان (ج) (د) فـ (أ) (ب).

فتعجله[3] كبرىٰ وأصل القضية صغرىٰ ينتج: ليس البتة أو قد لايكون إذا كان (أ) (ب) فـ (أ) (ب)، وهو محال.

وأما السالبة الكلية، فانها تنعكس كنفسها، لأنه إذا صدق: ليس البتة إذا كان (أ) (ب) فـ(ج) (د) صدق: ليس البته اذا كان (ج) (د) فـ(أ) (ب)، وإلّا لصدق نقيضه، وهو: قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ (أ) (ب).

فتجعله[4] صغرىٰ والأصل كبرىٰ لينتج: قد لايكون إذا كان (ج) (د) فـ (ج) (د)، وهو محال.

قال: وأمّا السالبة الجزئية فلا تنعكس، لصدق قولنا: قد لايكون إذا كان هذا حيواناً فهو انسان، مع كذب العكس.

وأمّا المنفصلة فلا يتصور فيها العكس، لعدم الامتياز بين جزأيها بالطبع.

أقول: السالبة الجزئية لا تنعكس، لأنه يصدق: قد لايكون إذا كان هذا[5] حيواناً فهو انسان، مع كذب قولنا: قد لايكون إذا كان هذا[6] انساناً فهو حيوان، لأنه كلّما كان انساناً فهوحيوان.

---

(١) في (م): «أن».
(٢) لفظ «قولنا» لم يرد في (ر).
(٣) في (م): «فنجعله».
(٤) في (م): «فنجعله».
(٥) لفظ «هذا» لم يرد في (م).
(٦) لفظ «هذا» لم يرد في (ر).

وأما المنفصلة فقد بيّنا أنه ليس بين أجزائها تمايز في الطبع، بل في الوضع، فاذا عاند أحد الجزأين صاحبه كان الآخر معانداً للأوّل، فايّهما فرض مقدّماً أو تالياً لم تتغير المنفصلة.

قال:

البحث الثالث: في عكس النقيض

وهو: عبارة عن جعل الجزء الأوّل من القضية نقيض الثاني، والثاني عين الأوّل، مع مخالفته الأصل[1] في الكيف، وموافقته في الصدق.

أقول: إذا قلنا: كلّ (ج) (ب)، فعكس نقيضه: لاشيء مما ليس (ب) (ج).

فقولنا: ليس (ب) نقيض المحمول قد[2] جعلناه موضوعاً، و(ج) عين الموضوع جعلناه محمولاً، والكيفية مخالفة للكيفية، هذا على رأي المصنف.

وقد خالف فيه رأي القدماء، فانّهم يجعلونه عبارة عن جعل الجزء الأوّل نقيض الثاني، والثاني نقيض الاوّل، مع الموافقة في الكيف، فيجعلون عكس نقيض كلّ (ج) (ب) كلّ ماليس (ب) فهو ليس (ج).

والمصنف أخذ لازم العكس فجعله[3] عكساً.

قال: أمّا الموجبات، فان كانت كلية فسبع منها ـ وهي التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي ـ لا تنعكس، لأنه يصدق: بالضرورة كلّ قمر فهو ليس

---

(١) في (م): «للأصل».

(٢) في (ر): «وقد».

(٣) في (م): «وجعله».

بمنخسف وقت التربيع لا دائماً، دون عكسه، لما عرفت.

أقول: الموجبات في عكس النقيض مع السوالب في العكس المستوي يتبادلان في الاحكام عند القدماء، أي: السوالب هاهنا كالموجبات[1]، ثم كذلك.

والمصنف نازع في الثاني.

إذا عرفت هذا فنقول: الموجبات الكلية إذا كانت إحدى السبع - أعني: الوقتيتين، والوجوديتين، والممكنتين، والمطلقة العامة - فإنّها لا تنعكس عكس النقيض، كما أنّ[2] سوالبها لا تنعكس عكس المستوي، لأن أخص هذه السبع هو الوقتية، وهي لا تنعكس.

لأنه يصدق: بالضرورة كلّ قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائماً موجبة معدولة المحمول، ولا يصدق عكسه، وهو قولنا: بعض المنخسف ليس هو بقمر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات، لأن كلّ منخسف فهو قمر بالضرورة، وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم، لما عرفت.

وعند القدماء أيضاً لا ينعكس، لانه يصدق: بالضرورة كلّ قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائماً، مع كذب كل منخسف[3] فهو ليس بقمر بالامكان العام.

وفخرالدين ذكر لازماً للعامة المطلقة[4] وسمّاه عكس النقيض، وهو قولنا: كلّ ما لا يكون (ب) دائماً فهو ليس بـ (ج) دائماً، وإلّا لكان (ج) في بعض

---

(١) في (م): «تتعادلان في الأحكام، وعند القدماء أن السوالب هاهنا مع الموجبات».

(٢) في (ر): «كما كانت».

(٣) في (م): «مع كذب بعض المنخسف».

(٤) في (م): «للمطلقة العامة».

الأوقات، فيكون ذلك الجيم ليس (ب) دائماً، وقلنا: كلّ (ج)(ب) بالاطلاق، هذا خلف.

قال: وتنعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية، لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً كلّ (ج) (ب)، فدائماً لاشيء مما ليس (ب) (ج)، وإلّا فبعض ماليس (ب) فهو[1] (ج) بالفعل، وهومع الأصل ينتج: بعض ماليس (ب) فهو (ب) بالضرورة في الضرورية ودائماً في الدائمة، وهومحال .

أقول: الضرورية والدائمة الموجبتان الكليتان[2] تنعكسان دائمة كلية بالخلف، لأنه إذا صدق: كلّ (ج) (ب) بالضرورة أو دائماً صدق عكس نقيضه، وهو: لا شيء مما ليس (ب) (ج) دائماً، وإلّا لصدق نقيضه، وهو: بعض ماليس (ب) (ج) بالاطلاق العام.

وبجعله صغرىٰ وأصل القضية كبرىٰ ينتج: بعض ماليس (ب) (ب) بالضرورة إن كان الأصل ضرورياً أو دائماً إن كان دائماً، وهما محالان، فنقيض العكس كاذب، فالعكس حق.

والقدماء عكسوا الضرورية كنفسها، لأنه إذا صدق كلّ (ج) (ب) بالضرورة صدق: كلّ ماليس (ب) فهو ليس (ج) بالضرورة، وإلّا فبعض ماليس (ب) هو ليس (ج) بالإمكان العام[3]، ويلزمه: بعض ماليس (ب) فهو[4] (ج) بالامكان، وتضمّه[5] إلىٰ الأصل لينتج بعض ماليس (ب) (ب)

(١) لفظ «فهو» لم يرد في (ر)، وفي (ش): «هو».
(٢) لفظ «الكليتان» لم يرد في (ر).
(٣) لفظ «بالإمكان العام» لم يرد في (ر).
(٤) في (ر): «هو».
(٥) في (م): «ونضمّه».

بالضرورة.

وهكذا الشأن[١] في الدائمة.

قال المتأخرون: السالبة المعدولة الطرفين لا تستلزم الموجبة المعدولة الموضوع، لكونها أخص منها، والعام لايستلزم الخاص.

والحق: أنّ هذا غير وارد على القدماء، لأنهم يفرضون: كلّ ماليس (ب) موجوداً، ولذلك يحكمون عليه بأنه ليس (ج)، وعلى هذا التقدير تكون السالبة والموجبة متلازمتين.

وأيضاً المصنف قد حكم بهذا العكس صريحاً حيث قال: إنّ نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص.

قال: وأما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان[٢] عرفية عامة كلية، لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً كلّ (ج) (ب) مادام (ج)، فدائماً لاشيء مما ليس (ب) (ج) مادام ليس (ب)، وإلّا فبعض ماليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب)، وهو مع الأصل ينتج بعض ماليس (ب) فهو[٣] (ب) حين هو ليس (ب)، وهو محال.

أقول: ترتيب القياس المذكور من الشكل الأوّل هكذا: بعض ماليس (ب) هو[٤] (ج) حين هو ليس (ب)[٥]، وبالضرورة أو دائماً كلّ (ج) (ب)

---

(١) في (م): «البيان».

(٢) في (ر): «تنعكسان».

(٣) لفظ «فهو» لم يرد في (ر)، وفي (ش): «هو(ج)».

(٤) لفظ «هو» لم يرد في (م).

(٥) في (م): «حين هو ليس (ب)، فبعض ماليس (ب) هو (ج)».

مادام (ج)، ينتج: بعض ماليس (ب) (ب) حين هو ليس (ب)، وهو محال، فنقيض العكس باطل، فالعكس حق.

وعلى مذهب القدماء تنعكس المشروطة مشروطة، لأنه إذا صدق: كلّ (ج) (ب) بالضرورة مادام (ج)، فبالضرورة كلّ ماليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب)، وإلّا فبعض ماليس (ب) (ج) حين هو ليس (ب) بالامكان.

وهو محال، لأنه لوصدق بالفعل مع الأصل لأنتج: بعض ماليس (ب) (ب) حين هوليس[1] (ب)، وهو محال.

وعكس العرفية عرفية بهذا البيان.

قال: و أمّا الخاصتان فتنعكسان عرفيةعامةلادائمة في البعض[2].

أمّا العرفية العامة فلاستلزام العامتين إيّاها [3]،وأمّاقيداللادوام في البعض فلأنه يصدق[4]: بعض ماليس (ب) فهو (ج) بالاطلاق العام،وإلّا فلاشيء مما ليس (ب) (ج) دائماً، فتنعكس: لاشيء[5] من (ج) ليس (ب) دائماً، وقد كان: لاشيء من (ج) (ب) بالفعل بحكم اللادوام، ويلزمه: كلّ (ج) فهو ليس (ب) بالفعل، لوجود الموضوع، هذا خلف.

أقول: إذا صدق: كلّ (ج) (ب) بالضرورة أو دائماً مادام (ج) لادائماً، صدق عكس نقيضه، وهو: لاشيء مما ليس (ب) (ج) مادام ليس (ب) لادائماً في البعض.

---

(١) لفظ «ليس» لم يرد في (ر).

(٢) في (ر): و(م): «للبعض».

(٣) في (م): «إياهما».

(٤) في (ر) و(م): «وأما انه يصدق».

(٥) في (ش): «إلى لاشيء».

أما صدق الجزء الأوّل من عكس النقيض- وهو قولنا: لاشيء مماليس (ب) (ج) مادام ليس (ب) -فلكونه لازماً للعامتين، والعامتان لازمتان لهاتين، فيكون لازماً لهاتين، لأن لازم اللازم لازم.

وامّا صدق الجزء الثاني-وهو قولنا: بعض ماليس (ب) (ج)، المعبّر عنه بقولنا: لا دائماً في البعض- فلأنه لولم يصدق لصدق نقيضه، وهو قولنا: لاشيء مما ليس (ب) (ج) دائماً ، وتنعكس بالعكس المستوي إلى قولنا: لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً، وأصل القضية تتضمن قولنا: لاشيء من (ج) (ب) بالاطلاق العام،لأنها مركبة من العرفية والمطلقة، وقولنا: لاشيء من (ج) (ب) بالاطلاق العام يلزمه: كلّ (ج) فهو ليس (ب)، لأن الموضوع وهو (ج) موجود، لأنا حكمنا عليه بثبوت الباء مادام (ج)، وإذا كان موجوداً كانت السالبة والمعدولة متلازمتين على ما عرفت.

وعلى قانون القدماء ينعكس قولنا: كلّ (ج) (ب) مادام (ج) لادائماً، كلّ ما ليس (ب) فهو ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً في البعض.

أما الجزء الأوّل، فلكونه لازماً للعامتين.

وأما الثاني، فلما مرّ.

قال: وإن كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان عرفية خاصة، لأنه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً بعض (ج) (ب) مادام (ج) لا دائماً[١].

نفرض الموضوع وهو (ج) (د)[٢]، فـ (د) ليس (ب) بالفعل للادوام ثبوت

---

(١) جاء في (ح) بعد لفظ «لادائماً»: «صدق بعض ماليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً».

(٢) لفظ «د» لم يرد في (ن).

الباء له، وليس (ج) مادام ليس (ب)، وإلّا لكان (ج) حين هو ليس (ب)، فليس (ب) حين هو(ج)، وقد كان (ب) مادام (ج)، هذا خلف، و(د) (ج) بالفعل وهو ظاهر، فبعض[1] ماليس (ب) ليس هو (ج) مادام ليس (ب) لا دائماً، وهو المطلوب.

أقول: الموجبات الجزئية إذا كانت مشروطة خاصة أو عرفية خاصة انعكست عرفية خاصة، لأنه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً بعض (ج) (ب) مادام (ج) لا دائماً، انعكس إلى قولنا: ليس بعض ماليس (ب) (ج) مادام ليس (ب) لا دائماً.

لأنا نفرض الموضوع وهو (ج) (د)[2]، فتصدق ثلاث مقدمات:

إحداها: (د) ليس (ب) بالاطلاق، وإلّا لكان (ب) دائماً وكان لا دائما، هذا خلف.

الثانية: (د) ليس (ج) مادام ليس (ب)، وإلّا لكان (ج) حين هو ليس (ب)، فليس (ب) حين هو(ج)، وكان (ب) مادام (ج)، هذا خلف.

الثالثة: (د) (ج)، وهو ظاهر.

وإذا صدقت المقدمات الثلاث، صدق قولنا: بعض ماليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لا دائماً، وهو المطلوب.

قال: وأمّا البواقي فلا تنعكس، لصدق قولنا: بعض الحيوان هو[3] ليس بانسان بالضرورة المطلقة، وبعض القمر هو[4] ليس بمنخسف بالضرورة الوقتية، دون

---

(١) في (ر) و(م): «هذا خلف، و(ج) بالفعل، فبعض».

(٢) في (ر): «لانا نفرض الموضوع (د) ».

(٣) لفظ «هو» لم يرد في (ر) و(ش).

(٤) لفظ «هو» لم يرد في (ش).

عكسها[١].

ومتى لم تنعكسا لم ينعكس شيء منها[٢]، لما عرفت في العكس المستوي.

أقول: القضايا الإحدى عشر الباقية من الموجبات الجزئية لا تنعكس، لأن أخص البسائط هي الضرورية، وأخص المركبات منها[٣] هي الوقتية على مابيّنا، وهما لا تنعكسان.

امّا الضرورية، فلأنه يصدق قولنا: بعض الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة، ولايصدق عكس نقيضه، وهو: ليس بعض الانسان بحيوان بالامكان العام، ولابعض الانسان هو[٤] ليس بحيوان على اختلاف المذهبين.

وأمّا الوقتية، فلأنه يصدق: بعض القمر هو ليس بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لادائماً، مع كذب قولنا: بعض المنخسف ليس هو بقمر، أو بعض المنخسف هو ليس بقمر بالامكان العام.

وإذا لم تنعكس هاتان القضيتان لم تنعكس البواقي، لأن لازم الأعم لازم الأخص على ما عرفت في العكس المستوي.

قال: وأمّا السوالب كلية كانت أو جزئية فلا تنعكس كلية، لاحتمال أن يكون نقيض المحمول أعم من الموضوع[٥].

أقول: السوالب سواء كانت كلية أو جزئية فانّها لاتنعكس كلية، كما

---

(١) في (ش): «عكسها بأعم الجهات» وفي (ح): «دون العكس».

(٢) في (ر) و(ح): «منهما».

(٣) لفظ «منها» لم يرد في (م).

(٤) لفظ «هو» لم يرد في (ر).

(٥) في (ح): «من عين الموضوع».

كانت الموجبات في العكس المستوي، لأنّه يحتمل أن يكون نقيض المحمول أعم من عين الموضوع، فلا يصدق إيجاب عين الموضوع على كلّ أفراد نقيض المحمول.

كما نقول: لاشيء من الانسان بحجر، فانه لا يصدق كلّ ماليس بحجر انسان، فانّ اللاحجر أعم من الانسان، فلايصح ايجابه على جميع أفراده.

قال: وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة، لأنّه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج) (ب) مادام (ج)[1] لادائماً.

نفرض الموضوع (د)، فهو ليس (ب) بالفعل، و(د) (ج)[2] في بعض أوقات ليس (ب)، لأنه ليس (ب) في جميع أوقات (ج)، فبعض ماليس (ب) فهو (ج) في بعض أحيان ليس (ب)، وهو المدّعى.

أقول: إذا صدق: بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج) (ب) مادام (ج) لادائماً، صدق عكس نقيضه، وهو: بعض ماليس (ب) (ج) حين هو ليس (ب).

لأنّا نفرض الموضوع شيئاً معيّناً، وليكن (د)، فتصدق مقدمتان:

إحداهما: (د) ليس (ب) بالاطلاق، وهو ظاهر.

الثانية:[3] (د) (ج) في بعض أوقات ليس (ب)، لأنه ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج)، لصدق الأصل، وإذا صدق أنه ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) صدق أنه (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب).

وإذا صدقت هاتان المقدمتان صدق المطلوب، وهو: بعض ماليس (ب)

---

(١) لفظ «مادام (ج)» لم يرد في (م).

(٢) في (ر) و (م) و(ح): «و (ج)».

(٣) في (م): «والثانية».

(ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب).

ولك أن تبيّنه بالخلف أيضاً، بأن تقول: إن لم يصدق بعض ماليس (ب) (ج) حين هو ليس (ب)، صدق نقيضه، وهو: لاشيء مما ليس (ب) (ج) مادام ليس (ب)، وينعكس بالعكس المستوي إلىٰ قولنا: لاشيء من (ج) ليس (ب) مادام (ج)، وأصل القضية تستلزم كلّ (ج) هو ليس (ب) مادام (ج) ليتحقق الموضوع، فتصدق الموجبة والسالبة المعدولتان، هذا خلف.

قال: وأمّا الوقتيتان والوجوديتان فتنعكسان[1] مطلقة عامة، لأنه إذا صدق: لاشيء من (ج) (ب) بإحدىٰ هذه الجهات.

نفرض الموضوع (د)، فهو ليس (ب) بالفعل، و(د)[2] (ج)[3]، فبعض ماليس (ب) فهو (ج) بالفعل، وهو المطلوب.

وهكذا تبيّن عكوس جزئياتها.

أقول: إذا صدق: لاشيء من (ج) (ب) بإحدىٰ هذه الجهات الأربع، صدق عكس نقيضه، وهو: بعض ماليس (ب) (ج) بالاطلاق العام.

لأنّا نفرض الموضوع (د)، فتصدق عليه[4] مقدمتان:

إحداهما: (د) (ج)، وهو ظاهر.

الثانية[5]: (د) ليس (ب)، وهو أيضاً ظاهر، فيصدق بعض ماليس (ب) (ج) بالفعل (٦)

---

(١) في (ر) و(م) و(ح): «فتنعكس».

(٢) لفظ «د» لم يرد في (ر) و(م).

(٣) في (ش): «و (د) (ج) بالفعل» و في (ح): «يعرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) و(ج) بالفعل فبعض».

(٤) لفظ «عليه» لم يرد في (م).

(٥) لفظ «الثانية» لم يرد في (ر).

(٦) في(ر) :«وهكذا».

وهكذا البيان [١] في عكس جزئيات هذه الأربع وجزئيات الخاصتين.

قال: وأمّا بواقي السوالب[٢] والشرطيات[٣] ـ موجبة كانت أو سالبة[٤] ـ فغير معلومة الانعكاس، لعدم الظفر بالبرهان.

أقول: السالبة الضرورية أخص البسائط، وهي على مذهبه لا تنعكس، لعدم الظفر بالبرهان.

لأنّ البرهان إمّا الخلف، ولا يمكن تأتّيه هنا، لأنّا إذا قلنا: لاشيء من (ج) (ب) بالضرورة، فإن [٥] لم يصدق: بعض ما ليس (ب) (ج) بالامكان العام مثلاً، صدق نقيضه، وهو: لاشيء مما ليس (ب) (ج) بالضرورة، وينعكس إلىٰ قولنا: لاشيء من (ج) ليس (ب) بالضرورة، وهو محال لايتم، [٦] لإمكان صدق السالبتين عند كذب الموضوع.

وإمّا الافتراض، فلا يمكن أيضاً تأتّيه هاهنا، لأن الافتراض إنّما يكون في الموجبات لا في السوالب البسيطة علىٰ رأيه، وإذا لم تنعكس الضرورية لم تنعكس البسائط، لكونها أخص.

وأمّا الممكنة الخاصة من المركبات فانّها أيضاً غير معلومة الانعكاس، لعدم تأتي الخلف.

لأنّا إذا قلنا: إذا صدق لاشيء من (ج) (ب) بالامكان الخاص، صدق: بعض ما ليس (ب) (ج) بالامكان العام، وإلا لصدق نقيضه، وهو: لاشيء مما

---

(١) في (ر): «التباين».

(٢) في (ش): «وأمّا البواقي من السوالب».

(٣) في (ر) و (م): «والشرطية».

(٤) لفظ «موجبة كانت أو سالبة» لم يرد في (م).

(٥) في (ر): «إن».

(٦) في (ر): «لم يتم».

ليس (ب) (ج) بالضرورة، وينعكس إلى قولنا: لاشيء من (ج) ليس (ب) بالضرورة، وهو محال لم يتمّ، لامكان صدق السالبتين عند كذب الموضوع.

وفي هذا نظر، لأن موضوع الممكنة يجب أن يكون موجوداً بالفعل على ما بيّنا في تحقيق المحصورات.

ولايتأتّى دليل الافتراض هاهنا أيضاً، لأنّا لوقلنا: نفرض الجيم (د)، فيصدق عليه: أنه ليس (ب) بالامكان وأنه (ج)، فيصدق: بعض ماليس (ب) (ج) بالامكان لم يتمّ، لوجوب كون الموضوع مأخوذاً بحسب الفعل لابالامكان علىٰ ما بيّن.

وأمّا المتصلة فقد ذكر القدماء أنّها تنعكس عكس[1] النقيض علىٰ رأيهم، لأنّه إذا صدق: كلّ ماكان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، صدق: كلّ مالم يكن (ج) (د) لم يكن (أ) (ب)، وإلاّ لصدق نقيضه وهو[2]: قد لايكون إذا لم يكن (ج) (د) لم يكن (أ) (ب)، ويلزمه: قد لايكون إذا لم يكن (ج) (د) فـ (أ) (ب)، وينعكس إلى قولنا:[3] قد يكون إذا كان (أ) (ب) لم يكن (ج) (د)، فيكون (أ) (ب) مستلزماً لوجود (ج) (د) كلياً، ولعدمه جزئياً، هذا خلف.

والمصنف لمّا فسّر عكس النقيض بغير مافسّره القدماء، ولم يظهر له دليل على عكس نقيض المتصلات على تفسيره [شكك[4]] في ذلك.

وإنما لايمكن تأتي الخلف، لأنّا إذا قلنا: كل ماكان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، صدق: ليس البتة إذا لم يكن (ج) (د) فـ (أ) (ب)، وإلاّ لصدق نقيضه، وهو: قد يكون إذا لم يكن (ج) (د) فـ (أ) (ب)، وينعكس إلى قولنا: قد يكون إذا كان (أ) (ب) لم يكن (ج) (د).

---

(١) في (م): «في عكس».

(٢) لفظ «نقيضه وهو» لم يرد في (ر).

(٣) لفظ: «إلى قولنا» لم يرد في (ر).

(٤) في (ر): «يشكك» و في (م): «يشكل».

وينضم[١] إلى الأصل وينتج: قد يكون إذا لم يكن (ج) (د) فـ (ج) (د)، وهما محالان لم يتم، لامكان استلزام الشيء لغيره كليّاً، ولنقيضه جزئياً، واستلزام الشيء لنقيضة جزئياً.

قال:

البحث[٢] الرابع: في لوازم الشرطيات

أما المتصلة الموجبة الكليه فتستلزم منفصلة مانعة الجمع ـ من عين المقدّم ونقيض التالي ـ ومانعة الخلو من نقيض المقدّم وعين التالي، متعاكسين[٣] عليها، وإلّا لبطل اللزوم والانفصال.

أقول: إذا صدق قولنا: كلّما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) صدق قولنا: دائما إما أن يكون (أ) (ب) وإمّا أن لايكون (ج) (د) مانعة الجمع، وإلّا لجاز الجمع بين (أ) (ب) وعدم (ج)(د)، فيكون (أ)(ب) ثابتاً وليس (ج) (د)، فلا تصدق المتصلة الكلية، وهي: كلّ ماكان (أ) (ب) فـ (ج) (د).

وعلى قاعدته التي ذكرها[٤] في سائر كتبه ـ حتى يشكل بسببها[٥] في عكس النقيض في المتصلات، اعني استلزام الشيء للنقيض ـ لايتم هذا.

ويصدق أيضاً قولنا: دائماً إمّا لايكون (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الخلو، لأنه لو خلا الأمر عنها لثبت (أ) (ب) وعدم (ج) (د)، وهو محال، لما قررناه أولاً، وهو المعني بقوله: (وإلاّ لبطل اللزوم).

وهذا أيضاً لايتمشّى[٦] على قاعدته.

---

(١) في (م): «اوينضمّ».
(٢) لفظ «البحث» لم يرد في (ر).
(٣) في (ر): «متعاكس».
(٤) في (ر): «يذكرها».
(٥) في (ر): «يشكك نسبتها».
(٦) في (ر): «لايتستّى».

وإذا صدق قولنا: دائماً إمّا أن يكون (أ) (ب) أو ليس (ج) (د) مانعة الجمع، صدق قولنا: كلّما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، وإلا لصدق: قد يكون إذا كان (أ) (ب) فليس (ج) (د)، فيكذب الانفصال المذكور.

وكذلك إذا صدق: دائماً إمّا أن لايكون (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الخلو، صدق: كلما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، وإلّا لصدق: قد يكون إذا كان (أ) (ب) فليس (ج) (د)[١]، فيخلو الأمر عن عدم (أ) (ب) وثبوت (ج) (د)، فيكذب الانفصال المذكور.

قال: وامّا المنفصلة الحقيقية فتستلزم أربع متصلات:
مقدّم اثنين:[٢] عين أحد الجزأين[٣]، وتاليهما نقيض الآخر.
ومقدّم آخرين[٤]: نقيض أحد الجزأين، وتاليهما عين الآخر.

أقول: إذا قلنا: دائماً إمّا أن يكون (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الجمع والخلو، صدق أربع متصلات:

الأولىٰ: متصلة[٥] مقدّمها عين الجزء الأول وتاليها نقيض الآخر، وهو قولنا: كلّ ماكان (أ) (ب) لم يكن (ج) (د)، وإلّا لصدق: قد يكون إذا كان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، فيجتمع (أ) (ب) و(ج) (د)، فلا تكون المنفصلة حقيقية، هذا خلف.

---

(١) في (ر): «قد يكون إذا كان (أ) (ب) فـ (أ) (ب) فليس (ج) (د)»، و في (م) «فليس (ج) (د) مانعة الخلو».

(٢) في (م): «اثنتين» وفي (ش) و(ح): «الا ثنتين».

(٣) لفظ «الجزأين» لم يرد في (ر) وفي (ح): «عين أحدالجزأين الاخيرين».

(٤) في (م) و(ش): «الآخرين».

(٥) لفظ «متصلة» لم يرد في (ر).

الثانية: متصلة مقدّمها عين الجزء الثاني وتاليها نقيض الأوّل، وهو قولنا: كل ما كان (ج) (د) لم يكن (أ) (ب)، وإلاّ لصدق نقيضه، وهو: قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ (أ) (ب)، وهو باطل، لما بيّناه.

الثالثة: متصلة مقدّمها نقيض الجزء الأوّل وتاليها عين الثاني، وهو قولنا: كلّ مالم يكن (أ) (ب) فـ (ج) (د)، وإلاّ لصدق نقيضه، وهو قولنا:[١] قد يكون إذا لم يكن (أ) (ب) لم يكن (ج) (د)، فيخلو الأمر عنهما، فلا تكون حقيقية.

الرابعة: متصلة مقدّمها نقيض الجزء الثاني وتاليها عين الجزء الأوّل، وهو قولنا: كلّ مالم يكن (ج) (د) فـ (أ) (ب)، وإلاّ لصدق: قد يكون إذا لم يكن (ج) (د) لم يكن (أ) (ب)، وهو باطل، لما بيناه.

وعلى قاعدته المذكورة ـ وهي: استلزام الشيء للنقيضين، وتجويز استلزام الشيء للشيء[٢] كليّاً، وعدم استلزامه[٣] لعدمه جزئياً ـ لا تتم جميع هذه الملازمات.

قال: وكلّ واحدة من غير الحقيقية مستلزمة للأخرى مركبة من نقيضي الجزأين.

أقول: كلّ واحدة من مانعة الخلو ومانعة الجمع تستلزم الأُخرى مركبة من نقيضي جزأيها، لأنه إذا صدق: دائماً إمّا (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الجمع، صدق: دائماً إمّا أن لايكون (أ) (ب) أو لايكون (ج) (د) مانعة الخلو، لأنه

---

(١) لفظ «قولنا» لم يرد في (م).

(٢) في (ر): «الشيء».

(٣) في (ر): «وعدمه واستلزامه».

لوخلا الأمر عن عدم (أ) (ب) وعدم (ج) (د) ثبت (أ) (ب) و(ج) (د) معاً، فيجتمعان، وهو محال.

وكذلك إذا صدق: دائماً إما (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الخلو، صدق دائماً إمّا أن لايكون (أ) (ب) أو لايكون (ج) (د) مانعة الجمع، إذ لواجتمع عدم (أ) (ب) وعدم (ج) (د) لخلا الأمر عن (أ) (ب) و(ج) (د)، وهو محال.

قال:

المقالة الثالثة

في القياس(1)

وفيها خمسة فصول:

الفصل الأول: في تعريف القياس وأقسامه(2).

القياس: قول مؤلّف من قضايا إذا(3) سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر.

أقول: القياس هو تقدير الشيء على مثال شيء آخر، يقال: قاس القذة بالقذة، أي: حاذاها بها(4).

والقياس تقيس(5) الجزئي بالكلي في الحكم الثابت للكلي.

وحدّه: أنه قول مؤلّف من قضايا إذا سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر.

والقياس قد يكون بالأقوال المسموعة، وقد يكون بالأفكار الذهنية، فالقول المسموع جنس للقياس المسموع، والقول المعقول جنس للقياس المعقول.

وقولنا: (مؤلّف من قضايا) تخرج عنه القضية الواحدة.

وإنّما قلنا: (من قضايا) ولم نقل: من مقدمات، لئلا يلزم الدور، فان

---

(1) في (ح): «في القياس وأحكامه ولواحقه».

(2) في (ح): «وأقسامه الأولية».

(3) في (ش): «متىٰ».

(4) لفظ «أي: حاذها بها» لم يرد في (م).

(5) في (م): «يقيس».

المقدّمة قضية جعلت جزء قياس.

وقولنا: (إذا سلّمت) نعني به: أنه لا يجب أن تكون مسلّمة في نفس الأمر ولا عند الخصم، بل متى سلّمت لزم عنها قول آخر.

وقولنا: يلزم عنها قول آخر، احتراز من مجموع أيّ مقدمتين كانتا، فانّه متى سلّمتا لزم منهما إحداهما، ولكنها ليست قولاً آخر مغايراً للأوّل.

وقولنا: تلزم لذاتها، احتراز من إنتاج المقدمتين بواسطة مقدمة محذوفة، أو بواسطة مقدمة هي في قوّة إحدى المقدمتين.

أما الأول فكما في قياس المساواة، كقولنا: (أ) مساوٍ [لـ](ب) و(ب) مساوٍ لـ (ج)، فانه ينتج: (أ) مساوٍ [لـ] (ج)[١].

وإنما ينتج هذه النتيجة بواسطة مقدّمة محذوفة، هي: أنّ مساوي[٢] المساوي مساوٍ.

وهذا قياس له أشباه كثيرة، مثل أن تقول: الدرة في الحقة، والحقة في البيت، فالدرة في البيت.

وإنما انتج[٣] هذه النتيجة بواسطة قولنا: وكلّ[٤] ما هو فيما هو في البيت فهو في البيت.

أما الثاني فكما تقول: جزء الجوهر يرتفع بارتفاعه الجوهر، وكلّ[٥] ما ليس بجوهر لا يرتفع بارتفاعه الجوهر، ينتج: جزء الجوهر جوهر، لكنه بواسطة عكس نقيض الثانية، وهو قولنا: وكلّ ما يرتفع بارتفاعه الجوهر فهو جوهر.

---

(١) في (ر): «كقولنا: (أ) (ب) أو لـ (ب) و(ب) مساوٍ لـ (ج) ينتج (أ) (ب) أو لـ (ج)».

(٢) في (ر): «أنّ يساوي».

(٣) في (م): «ينتج».

(٤) في (ر): «كلّ».

(٥) لفظ «كلّ» لم يرد في (ر).

لايقال: ماذكرتم من حدّ القياس ينتقض طرداً وعكساً.

أما الطرد فلصدق قولنا: زيدٌ يطوف بالليل فهوسارق، ولمّا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، فانهما قياسان، مع أنّهما ليسا بأقوال.

وكقولنا: كلّ (ج) (ب)، وكلّ (ب) (ب)، ينتج: كلّ (ج) (ب)، فانه قياس مع أنه لم يلزم منه قول آخر.

وأما العكس فلأن كلّ قضية شرطية تستلزم عكسها من عكس[1] نقيضها، وهي قول مؤلّف من قضايا يلزم عنها لذاتها قول آخر، مع أنّها ليست بقياس.

لأنا نقول:

أمّا الطرد فلا نسلّم انتقاضه بما ذكرتم، لأنّ قولنا: زيد يطوف بالليل فهو سارق إنما ينتج بواسطة مقدّمة محذوفة للظهور، وهي قولنا: وكلّ من يطوف بالليل فهو سارق،وكذلك الجواب عن قولنا: لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

وأمّا قولنا: كلّ (ج) (ب) وكلّ (ب) (ب)، فانّ الأكبر إن كان مغايراً للأوسط فلا نسلّم اتحاد النتيجة والصغرىٰ، وإن لم يكن مغايراً لم يكن قياساً حقيقياً.

وأمّا الكلام علىٰ العكس فالجواب عنه: أنّ القضايا المذكورة في القياس يجب أن تكون قضايا حال كونها قياساً، والشرطية خرجت أجزاؤها عن كونها قضايا، فلا تكون أمثال هذه أقيسة.

قال: وهو استثنائي إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل،

---

(١) ورد في (ر) بدل لفظ «من عكس» لفظ «وعكس».

كقولنا: إن كـان هذا جسمّاً فهـو متحرك ، لكنّه جسم، أنتج: أنّه متحرك [١]، وهو بعينه مذكور فيه، ولو قلنا: لكنه ليس بمتحرك ، أنتج[٢]: أنّه ليس بجسم، ونقيضه مذكور فيه.

واقـتراني إن لم يكـن كـذلك ، كـقـولنا: كـلّ جسـم مؤلّـف، وكـلّ مؤلّف حادث، ينتج: كلّ جسم حادث، وليس هو ولا نقيضه مذكوراً فيه[٣].

أقول: قـدمـاء المـنطـقـيين قسّـمـوا الـقـيـاس إلى المؤلّـف مـن الحـمـلـيات والشرطيـات، وجعلوا الأوّل الاقـتراني والـثاني الاستثنـائي، وسبـب غلطهم في ذلك عدم وقوفهم على الشرطيات الاقترانية.

ولـمّا استـخرجهـا الشيخ من الـقوّة إلى الفـعل، انقسم الـقياس بـالقسمة الأُولى إلى الاقتراني والاستثنائي، على ماقسّمه المصنف.

والاقترانيات قـد تكون من حمليات، وقد تكون مـن شرطيات، وقد تـكون من القسمين على مايأتي.

فالاستثنائي هو: أن يـكون ماهو من جنس النتيجة أو مايناقضه مذكوراً فيه بالفعل.

والاقتراني ماليس كذلك .

والمثالان ظاهران.

وإنّما قلـنا: ماهو من جـنس النتيجة ولم نقـل ماذكره المصنف، وهو: (عين النتيـجـة)، لأن النتيجـة قول يحتمل الصـدق والكذب، وهو حين هو جـزء من

---

(١) في (ش) و(ح): «إن كان هذا جسماً فهومتحيّز، لكنه جسم، فهومتحيّز».

(٢) في (ش): «ينتج» وفي (ح): «ولو قلنا: لكنه ليس بمتحيّز ينتج».

(٣) في (ش): «مذكوراً فيه بالفعل» وفي (ح): «وليس هي ولا نقيضها مذكوراً فيه بالفعل».

الشرطية لا يحتملها[1]، فلا يكون الجزء المذكور في القياس هو بعينه النتيجة.

قال: وموضوع المطلوب فيه[2] يسمّىٰ أصغر، ومحموله أكبر[3]، والقضية التي جعلت جزء قياس تسمّىٰ مقدمة، والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرىٰ، والمتكرّر[4] بينهما حداً أوسط، واقتران الصغرىٰ والكبرىٰ[5] يسمّىٰ قرينة وضرباً، والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحدّ الأوسط عند الحدين[6] الآخرين تسمّىٰ شكلاً.

أقول: هذا اصطلاح المنطقيين في حدود القياس.

فإذا قلنا: كلّ (ج) (ب) وكلّ (ب) (أ)[7] فكلّ (ج) (أ).

كان المطلوب والنتيجة هو[8] قولنا: كلّ (ج) (أ).

وموضوعه وهو (ج) يسمّىٰ أصغر، لاندراجه تحت الباء المندرجة تحت الألف في هذا المثال.

والمحمول وهو (أ) يسمّىٰ أكبر.

وكلّ (ج) (ب) حين هو جزء من القياس يسمّىٰ مقدمة.

والتي فيها الأصغر وهي الأولىٰ تسمّىٰ صغرى.

والتي فيها الأكبر وهي الثانية تسمّىٰ كبرىٰ.

والمتكرر بين المقدمتين وهو الباء يسمّىٰ الأوسط.

---

(١) في (ر): «لا يحتملها».
(٢) لفظ «فيه» لم يرد في (ر).
(٣) جاء في (ح) بعد لفظ «اكبر»: «واجتماع الاصغر والاكبر يسمّى نتيجة».
(٤) في (ش) و(ح): «والمكرر».
(٥) في (ش) و(ح): «بالكبرىٰ».
(٦) في (ش): «الجزأين».
(٧) في (ر): «وكلّ (أ) (ب)».
(٨) في (ر): «هي».

واقتران المقدمتين يسمّىٰ قرينة وضرباً.
وهيئة الاقتران تسمّىٰ شكلاً.

قال: وهو أربعة، لأنّ الوسط(١) إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً(٢) في الكبرىٰ فهو الشكل الأوّل، وإن كان محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان موضوعاً في الصغرىٰ محمولاً(٣) في الكبرىٰ فهو الشكل الرابع.

أقول: الشكل ينقسم باعتبار وضع الحدود إلى أربعة أشكال:

الشكل الأول: وهو الذي يكون الأوسط محمولاً في الصغرىٰ موضوعاً في الكبرىٰ، كما ذكرناه من المثال.

والشكل الثاني: أن يكون الأوسط محمولاً في المقدمتين، كقولنا: كلّ (ج) (ب) ولا شيء من (أ) (ب)، فانّ الباء محمول فيهما.

والشكل الثالث: أن يكون الوسط(٤) موضوعاً في المقدمتين، كقولنا: كلّ (ج) (ب) وكلّ (ج) (أ)، فالجيم المتكرر موضوع في المقدمتين.

والشكل الرابع يخالف الشكل الأوّل في مقدمتيه(٥)، فهو بعيد عن الطبع، ولذلك لم يذكره المتقدمون، كقولنا: كلّ (ج) (ب) وكلّ (أ) (ج)، فالجيم المتكرر موضوع في الصغرىٰ محمول في الكبرىٰ.

---

(١) في (م) و(ح): «الأوسط» وفي (ش): «الحد الوسط».
(٢) في (ش): «وموضوعاً».
(٣) في (ش): «ومحمولاً».
(٤) في (م): «الأوسط».
(٥) في (ر): «مقدمته».

قال: أمّا الشكل الأوّل فشرطه إيجاب الصغرى- وإلّا لم يندرج الأصغر في الأوسط-وكلية الكبرىٰ، وإلّا احتمل[١] أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير[٢] البعض المحكوم به علىٰ الأصغر.

أقول: كلّ شكل من هذه الأربعة، فانه بحسب تركبه من المحصورات الأربع يقع على ستة عشر ضرباً، لكون الصغرىٰ إحدىٰ الأربع والكبرىٰ كذلك، ومضروب الأربعة في نفسها يبلغ هذا العدد.

لكن لكل شكل من هذه مشروط[٣] في الانتاج بحسب الكم والكيف لاينتج بدونها.

فالشكل الأوّل له شرطان:

أحدهما: إيجاب الصغرىٰ، وإلّا لم يحصل اندراج الأصغر تحت الأوسط، فلا يتعدّىٰ الحكم بالأكبر عليه، كما تقول: لاشيء من الحجر بانسان وكلّ انسان جسم، مع كذب النتيجة السالبة، ولو قلت في الكبرى: وكلّ انسان حيوان كذبت النتيجة الموجبة.

الثاني: كلية الكبرىٰ، فانّ الكبرىٰ لوكانت جزئية جاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر، فلا يتحد الأوسط[٤]، فلا يحصل الانتاج، كما تقول: كلّ انسان حيوان و بعض الحيوان فرس، مع كذب النتيجة.

---

(١) في (ش): «لاحتمل».

(٢) في (ر): «عين».

(٣) في (ر): «شرط».

(٤) في (ر): «الوسط».

قال: وضروبه الناتجة أربعة:

الأوّل: من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية، كقولنا: كلّ (ج) (ب) وكلّ (ب) (أ) فكل (ج) (أ).

الثاني: من كليتين والصغرىٰ موجبة والكبرىٰ سالبة[(١)] ينتج سالبة[(٢)] كلية، كقولنا: كلّ (ج) (ب) ولاشيء من (ب) (أ) ينتج[(٣)]: لاشيء من (ج) (أ).

الثالث: من موجبتين والصغرىٰ جزئية[(٤)] ينتج موجبة جزئية، كقولنا: بعض (ج) (ب) وكلّ (ب) (أ) فبعض (ج) (أ).

الرابع: من موجبة جزئية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ينتج سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ج) (ب)[(٥)] ولاشيء من (ب) (أ) فبعض (ج) ليس (أ)، ونتائج هذا الشكل بينة بذاتها.

أقول: قد سقط باعتبار الشرطين اثناعشر من الستة عشر، وبقي منها أربعة، فانّ الصغرىٰ السالبة كلية كانت أو جزئية مع المحصورات الأربع لا تنتج، وهي ثمانية[(٦)]، والكبرىٰ الجزئية مع الموجبتين لا تنتج، وهي أربعة، وبقي المنتج أربعة، وهي بيّنة الانتاج.

---

(١) لفظ «والكبرىٰ سالبة» لم يرد في (ر) وفي (م): «والصغرىٰ موجبة سالبة».

(٢) لفظ «سالبة» لم يرد في (ش).

(٣) لفظ «ينتج» لم يرد في (ش) وفيها: «فلا شيء».

(٤) في (م): «والصغرىٰ موجبة».

(٥) في (ش): «بعض (ب) (ج)».

(٦) في (ر) و(ش): «وهي بيّنة».

قال: وأمّا الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه[1] بالكيف وكلية الكبرىٰ، وإلاّ لحصل [2] الاختلاف الموجب لعدم الانتاج، وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة، ومع[3] سلبها أخرى.

أقول: الشرط في إنتاج الشكل الثاني أيضاً أمران:

أحدهما: اختلاف مقدمتيه[4] بالكيف، فانهما لواتفقتا فيه لم يحصل الجزم بالنتيجة.

أمّا إذا كانتا موجبتين فلصدق قولنا: كلّ انسان حيوان وكلّ ناطق حيوان، والحق هوالأيجاب، ولو بدلنا الكبرىٰ بقولنا: وكلّ فرس حيوان كان الحق هوالسلب.

وأمّا إذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا: لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الناطق بحجر، كان الحق هو الايجاب، ولو[5] بدّلنا الكبرىٰ بقولنا: ولاشيء من الفرس بحجر كان الحق هو السلب، والاختلاف دليل العقم[6].

الثاني: كليّة كبراه، فانها لوكانت جزئية لم يحصل الجزم بالانتاج أيضاً، لصدق قولنا: كلّ انسان ناطق وليس كلّ فرس بناطق، كان الحق هوالسلب، ولو بدلنا الكبرىٰ بقولنا: وليس كل حيوان بناطق كان الحق هوالايجاب.

وكذلك لوقلنا: لاشيء من الانسان بفرس وبعض الصاهل فرس، كان

---

(١) في (ر): «مقدمته» وفي (ح): «المقدمتين».

(٢) في (ش) و(ح): «يحصل».

(٣) لفظ «مع» لم يرد في (ش) و(ح).

(٤) في (ر): «مقدمته».

(٥) في (م): «فلو».

(٦) لفظ «والاختلاف دليل العقم» لم يرد في (ر).

الحق هو السلب، ولو قلنا في الكبرى:وبعض الحيوان فرس كان الحق هو الايجاب.

فقد حصل الاختلاف في النتيجة، فلا يحصل الجزم بالايجاب ولا بالسلب.

فبقيت الضروب المنتجة منه أربعة، لسقوط الموجبتين والسالبتين وذلك ثمانية، والكبرىٰ الجزئية مع مايخالفها وذلك أربعة أُخرىٰ.

قال: وضروبه الناتجة أيضاً أربعة:

الأوّل: من كليتين والصغرىٰ موجبة ينتج سالبة كلية، كقولنا: كلّ (ج) (ب) ولاشيء من (أ) (ب)[1] فلا شيء من (ج) (أ) بالخلف.

وهو ضمّ نقيض النتيجة إلى الكبرىٰ لينتج نقيض الصغرىٰ، وبانعكاس الكبرىٰ ليرتد إلى الأوّل[2].

أقول: ضروب هذا الشكل ليست بيّنة الانتاج، بل يحتاج في بيان إنتاجها إلى طريق، إمّا الخلف وإمّا العكس، وهما يأتيان[3] في هذا الضرب، أعني: الأوّل.

أمّا الخلف فلأنّا نقول: لولم يصدق لاشيء من (ج) (أ) لصدق نقيضه، وهو: بعض (ج) (أ)، فتجعله صغرىٰ وكبرىٰ القياس كبرىٰ، لينتجامن الأوّل: بعض (ج) ليس (ب)، وهو يناقض الصغرىٰ، فاذن نقيض النتيجة كاذب، فالنتيجة حقة.

---

(١) في (م): «ولاشيء من (ب) (أ)».

(٢) في (ش) و(ح): «الشكل الاول».

(٣) في (ر) ورد لفظ: «ويتآتيان» بدل: «وهما يأتيان».

وأمّا العكس فبأن تعكس الكبرىٰ إلىٰ قولنا: لاشيء من (ب) (أ)، فيصير القياس علىٰ هيئة الشكل الأوّل وينتج النتيجة المذكورة.

قال: الثاني: من كليتين والكبرىٰ موجبة ينتج سالبة كلية، كقولنا: لاشيء من (ج) (ب) وكلّ (أ) (ب) فلاشيء من (ج) (أ) بالخلف. وبعكس الصغرىٰ وجعلها كبرىٰ ثم عكس النتيجة.

أقول: طريق الخلف ظاهر.

وأمّا العكس فان تعكس[١] هاهنا الصغرى لا الكبرىٰ، لأنّ الموجبة تنعكس جزئية وهي لا تصلح كبرىٰ في[٢] الأوّل.

فتقول[٣]: لاشيء من (ب) (ج)، ثم تجعلها[٤] كبرىٰ هكذا: كلّ (أ) (ب) ولا[٥] شيء من (ب) (ج)، ينتج: لاشيء من (أ) (ج)، ثم تعكس[٦] النتيجة إلىٰ قولنا: لاشيء من (ج) (أ)، وهو المطلوب.

قال: الثالث: من موجبة جزئية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ينتج سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ج) (ب) ولاشيء من (أ) (ب) فليس بعض (ج) (أ)[٧] بالخلف، وبعكس[٨] الكبرىٰ ليرجع إلى الأوّل.

وتفرض[٩] موضوع الجزئية (د)، فكل (د) (ب) ولاشيء من (أ) (ب)

---

(١) في (م): «فإنّا نعكس».

(٢) لفظ «في» لم يرد في (ر).

(٣) في (م): «فنقول».

(٤) في (م): «نجعلها».

(٥) في (ر) «فلا».

(٦) في (م): «نعكس».

(٧) في (ش) و(ح): «فبعض (ج) ليس (أ)».

(٨) في (ر): «وتعكس»

(٩) في (م): «ونفرض»

فلاشيْ من (د)(أ) ثم تقول[1]: بعض (ج)(د) ولا شيّ من (د)(أ) فبعض (ج) ليس (أ).

أقول: في بيان إنتاج هذا الضرب ثلاث[2] طرق:

اثنان منها ظاهران، وهما: العكس، والخلف.

وأمّا بيان الافتراض[3] فبأن تفرض[4] موضوع الجزئية وهو (ج) شيئاً معيناً وليكن (د)، فتصدق مقدمتان:

إحداهما: كلّ (د) (ب).

والثانية: بعض (ج) (د).

فتضم الأُولى منهما الى كبرى القياس هكذا: كلّ (د) (ب) ولاشيء من (أ) (ب) ينتج من الشكل الثاني: لاشيء من (د) (أ) بالطريقين المذكورين، ثم تضم الثانية إلى هذه النتيجة هكذا: فبعض (ج) (د) ولاشيء من (د) (أ) ينتج من الأوّل: بعض (ج) ليس (أ)، وهو المطلوب.

فالافتراض[5] قياس مركب من قياسين: أحدهما من الشكل الأول، والثاني من الشكل الذي يحتاج إلى الافتراض[6] فيه.

قال: الرابع: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ج) ليس (ب) وكلّ (أ) (ب) فبعض (ج) ليس (أ) بالخلف.

أقول: لايمكن بيان هذا الضرب بالعكس، لأنّ السالبة الجزئية

---

(١) في (ش) و(ح): «نقول»

(٢) في (م): «ثلاثة».

(٣) في (ر): «الافراض».

(٤) في (م): «فأن نفرض».

(٥) في (ر): «بالافراض»

(٦) في (ر): «الافراض».

لا تنعكس، والموجبة الكلية تنعكس جزئية، فلا[(١)] قياس عن جزئيّتين.

وإنّما يبيّن بالخلف، بان تقول: لولم يصدق: بعض (ج) ليس (أ) صدق: كلّ (ج) (أ)، فتضمّه[(٢)] إلى الكبرىٰ ينتج: كلّ (ج) (ب)، وهو يناقض الصغرىٰ.

والقدماء بيّنوه[(٣)] أيضاً بالافتراض[(٤)]، بأن فرضوا ذلك البعض (د)، فهو ليس (ب)، فيصدق: لاشيء من (د) (ب) وكل (أ) (ب) فلا شيء من (د) (أ)، ثم تقول: بعض (ج) (د) ولاشيء من (د) (أ) ينتج: بعض (ج) ليس (أ)، وهو المطلوب.

وإنّما لم يذكره المصنّف، لأنّ عنده أنّ الافتراض[(٥)] يستدعي وجود الموضوع، والسالبة يجوز أن يكون موضوعها معدوماً، ولاشك في سقوط هذا الكلام.

قال: وأمّا الشكل الثالث فشرطه موجبية[(٦)] الصغرى ـ وإلاّ لحصل الاختلاف ـ وكليّة إحدىٰ المقدمتين[(٧)]، وإلاّ لكان البعض[(٨)] المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلم تجب التعدية.

أقول: الشرط في إنتاج الشكل الثالث أيضاً أمران:

أحدهما: إيجاب الصغرىٰ، لأنّها إن كانت سالبة لم يحصل الجزم بالانتاج

---

(١) في (ر): «ولا»

(٢) في (ر): «فتضم»

(٣) في (ر): «بيّنوا»

(٤) في (ر): «بالافراض»

(٥) في (ر): «الافراض».

(٦) في (ر) و(ح) «موجبة» وفي (ش): «إيجاب».

(٧) في (ش) و(ح): «مقدمتيه».

(٨) في (ش): «لجاز أن يكون البعض».

ثم الموجب أو السالب.

لأن الكبرىٰ إن كانت سالبة صدق قولنا: لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الانسان بفرس مع صدق السلب، ولوقلنا في الكبرى: ولاشيء من الانسان بجماد[١] كذب السلب.

وإن كانت موجبة صدق قولنا: لاشيء من الانسان بفرس وكلّ انسان حيوان مع صدق كبرى[٢] الايجاب، ولوقلنا في الكبرى: وكلّ انسان ناطق كان الحق هو[٣] السلب.

الثاني: كلية إحداهما ـ يعني الصغرىٰ أو الكبرىٰ ـ فانّهما لوكانتاجزئيّين لم يجب اتحاد الوسط[٤]، فلا تجب التعدية من الأوسط إلىٰ الأصغر، كما تقول: بعض الحيوان انسان وبعضه فرس.

فاذن الصغرىٰ السالبة كلية أو جزئية عقيمة مع المحصورات الأربع، وذلك ثمانية، والجزئيتان مع إيجاب الصغرىٰ عقيمة، وذلك ضربان، فبقي المنتج ستة أضرب.

قال: وضروبه[٥] الناتجة ستة:

الأوّل: من موجبتين كلّيّتين ينتج موجبة جزئية، كقولنا: كلّ (ب) (ج) وكلّ (ب) (أ) فبعض (ج) (أ) بالخلف.

وهو ضمّ نقيض النتيجة إلىٰ الصغرىٰ لينتج نقيض الكبرىٰ، وبالرد إلى الأوّل بعكس[٦] الصغرىٰ.

أقول: بيان الخلف: أنه لولم يصدق بعض (ج) (أ) لصدق نقيضه، وهو:

---

(١) في (ر): «بحمار».

(٢) لفظ «كبرىٰ» لم يرد في (ر).

(٣) لفظ «هو» لم يرد في (ر).

(٤) في (م): «الأوسط إلىٰ الأصغر».

(٥) في (ر): «فضروبه»

(٦) في (ر): «تمكس».

لاشيء من (ج) (أ)، فتجعله كبرىٰ للصغرىٰ ينتج: لاشيء من (ب) (أ)، وهو يناقض الكبرىٰ.

وطريق العكس: أن تعكس[١] الصغرىٰ إلىٰ قولنا: بعض (ج) (ب)، وتضمّه[٢] إلىٰ الكبرىٰ، فيصير الاقتران على هيئة الشكل الأوّل وينتج المطلوب.

ولاينتج هذا الضرب الكلي، لجواز حمل جنس النوع وفصله عليه مع امتناع حمل الفصل على الجنس كليّاً، كما تقول: كلّ انسان حيوان وكلّ إنسان ناطق، والحق بعض الحيوان ناطق.

قال: الثاني: من كليتين والكبرىٰ سالبة[٣] ينتج سالبة جزئية، كقولنا: كلّ (ب) (ج) ولاشيء من (ب) (أ) فبعض (ج) ليس (أ) بالخلف، وبعكس الصغرى.

أقول: الطريقان ظاهران.

وهذا الضرب أيضاً لاينتج الكلي، لجواز حمل الجنس على النوع وسلب النوع الآخر عنه، كما تقول: كلّ انسان حيوان، ولاشيء من الانسان بفرس، والحق ليس كلّ حيوان بفرس.

قال: الثالث: من موجبتين والكبرىٰ كلية ينتج موجبة جزئية، كقولنا: بعض (ب) (ج) وكلّ (ب) (أ) فبعض (ج) (أ) بالخلف، وبعكس[٤] الصغرى.

---

(١) في (م): «نعكس».

(٢) في (م): «ونضمه».

(٣) في (ش): «سالبة كلية».

(٤) في (ر): «وتعكس».

وتفرض[١] موضوع الجزئية (د)، فكل (د) (ب) وكلّ (ب) (أ) فكل (د) (أ).

ثم تقول[٢]: كلّ (د) (ج) وكلّ (د) (أ) فبعض (ج) (أ)، وهو المطلوب.

أقول: هذا ظاهر.

ولكن لوعكسنا المقدمة الثانية من الافتراض[٣] وهو: كلّ (د) (ج) إلى قولنا: فبعض (ج) (د) - حتى يصير الاقتران[٤] من الشكل الأوّل - لكان أولى من البيان بالشكل الثالث، لأنّ الشكل الثالث إنّما يبيّن فيه الانتاج، إما بالعكس أو بالخلف[٥]، وهما يأتيان[٦] هاهنا، فيبقى الافتراض[٧] زيادة لافائدة فيه أصلاً.

قال: الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كليّة كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ب) (ج) ولا شيء من (ب) (أ) فبعض (ج) ليس (أ) بالخلف، وبعكس الصغرى والافتراض.

الخامس: من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية، كقولنا: كلّ (ب) (ج) وبعض (ب) (أ) فبعض (ج) (أ) بالخلف، وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض[٨].

السادس: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: كلّ (ب) (ج) وبعض (ب) ليس (أ) فبعض (ج)[٩] ليس (أ)

---

(١) في (م): «وبفرض» وفي (ش): «ونفرض».

(٢) في (ش) و(ح): «نقول».

(٣) في (ر): «الافراض»

(٤) في (م): «الاقترانان».

(٥) في (م): «أو الخلف».

(٦) في (ر): «آتيان».

(٧) في (ر): «الافراض».

(٨) في (ر): «والافراض».

(٩) في (ر): «ينتج بعض».

بالخلف والافتراض [١] إن كانت السالبة مركبة.

أقول: هذا كلّه ظاهر، والضرب السادس لايتأتّى فيه العكس، لأنّ الصغرىٰ موجبة كلية، وهي تنعكس جزئية، ولا قياس عن جزئيتين، والكبرىٰ لا تنعكس، بل إنّما تبيّن بالخلف، وهو ظاهر.

وبالافتراض [٢] أيضاً، بأنْ تفرض [٣] الباء (د)، فـ (د) (ب) وكلّ (ب) (ج) فكل (د) (ج)، فبعض (ج) (د) ولاشيء من (د) (أ) فبعض (ج) ليس (أ).

وتقييده السالبة بالمركبة قد عرفت ضعفه، وأيضاً على تقدير الصحة كان يجب عليه أن يقيّد العكس بما يصح فيه العكس.

قال: وأمّا الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرىٰ أو اختلافهما بالكيف مع كليّة إحداهما، وإلّا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج.

أقول: الشرط في انتاج الشكل الرابع أحد الأمرين: إمّا ايجاب المقدمتين مع كليه الصغرىٰ، أو اختلافهما بالكيف، أي: بالسلب والايجاب مع كلية إحداهما، إمّا الصغرىٰ أو الكبرىٰ، لأنه لولا أحد هذين الأمرين لزم أحد الأُمور الخمسة:

الأوّل: اتفاقهما في الايجاب مع كونهما جزئيّتين.

---

(١) في (ر): «والافراض».

(٢) في (ر): «وبالافراض».

(٣) في (م): «نفرض».

وهو عقيم، لأنه يصدق: بعض الحيوان انسان وبعض الفرس حيوان مع صدق السلب، ولوقلنا في الكبرى: بعض الناطق حيوان كان الحق هو الايجاب.

الثاني: اتّفاقهما في الايجاب مع جزئية الصغرى.

وهو عقيم، لأنّا نقول: بعض الحيوان انسان وكلّ فرس حيوان مع صدق السلب، ولو قلنا في الكبرى: وكلّ ناطق حيوان كان الحق هو[1] الايجاب.

الثالث: اتفاق المقدمتين في السلب مع اتفاقهما في الكم.

وهو عقيم.

أمّا إذا كانتا كليتين فلصدق قولنا: لاشيء من الحمار بفرس. ولاشيء من الانسان بحمار مع صدق السلب، ولو قلنا: في الكبرى: ولاشيء من الصاهل بحمار كان الحق هوالايجاب.

وأمّا إذا كانتا جزئيّتين فلأنّا نذكر هذين المثالين جزئيّي المقدمات.

الرابع: اتفاقهما في السلب مع الاختلاف في الكم.

وهو عقيم أيضاً، لأنّك تذكر[2] المثال المذكور في الثالث مختلفاً في الكم أحدهما كلياً والثاني جزئياً.

الخامس: اختلاف المقدمتين في الكيف مع كونهما جزئيّتين.

وهو عقيم أيضاً، لأنه يصدق: بعض الانسان ناطق وبعض الحيوان ليس بانسان مع أن الحق هو الايجاب، ولو قلنا في الكبرى: بعض الحجر ليس بانسان كان الحق هو السلب، وكذلك تقول[3]: ـ والصغرى هي السالبة[4] ـ بعض الحيوان ليس بانسان وبعض الناطق حيوان مع صدق الايجاب، ولو قلنا

---

(١) لفظ «هو» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «لأنّا نذكر»

(٣) في (م): «نقول».

(٤) أي: مع كون الصغرى هي السالبة.

في الكبرى: بعض الصاهل حيوان كان الحق هوالسلب.

وإذا حصل اختلاف النتيجة في هذه الضروب كانت عقيمة، فسقط من ضروب هذا الشكل ثمانية وبقي المنتج ثمانية.

قال: وضروبه الناتجة ثمانية:

الأوّل: من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية، كقولنا[١]: كلّ (ب) (ج) وكلّ (أ) (ب) فبعض (ج) (أ) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة.

أقول: إذا عُكس الترتيب. بأن جعلت الصغرىٰ كبرى والكبرىٰ صغرى. رجع القياس إلى الشكل الاول، وكانت النتيجة: كلّ (أ) (ج)، ثم تعكسها إلى قولنا: بعض (ج) (أ).

وهذا الضرب لاينتج الكلي، لجواز حمل الجنس على النوع وحمل النوع على فصله، كما تقول: كلّ انسان حيوان وكلّ ناطق انسان، مع أنّ الحق: بعض الحيوان ناطق.

قال: الثاني: من موجبتين والكبرىٰ جزئية ينتج موجبة جزئية، كقولنا:[٢] كلّ (ب) (ج) وبعض (أ) (ب) فبعض (ج) (أ) لما مرّ[٣].

الثالث: من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كليّة، كقولنا:[٤] لاشيء من (ب) (ج) وكلّ (أ) (ب) فلاشيء من (ج) (أ) لما مرّ[٥].

---

(١) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ر).

(٢) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ر).

(٣) في (ح) «كما مرّ».

(٤) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ر) و(م).

(٥) في (ح): «كما مرّ».

الرابع: من كليتين والصغرىٰ موجبة ينتج سالبة جزئية، كقولنا:[١] كلّ (ب) (ج) ولاشيء من (أ) (ب) فبعض (ج) ليس (أ) بعكس المقدمتين.

أقول: لايمكن بيان هذا الضرب الرابع[٢] بما تُبيّن به الضروب المتقدمة[٣] ـمن جعل الصغرىٰ كبرىٰ والكبرىٰ صغرىٰـ لأنّ السالبة لا تصلح صغرىٰ للأوّل.

بل بيّنه بعكس المقدمتين لترجع إلى الأوّل أيضاً.

فانّا إذا عكسنا كلّ (ب) (ج) ولاشيء من (أ) (ب) إلى قولنا: بعض (ج) (ب) ولاشيء من (ب) (أ) صارت القريبة من الأوّل وأنتج المطلوب.

ولا ينتج هذا الضرب الكلي أيضاً، لجواز حمل الجنس على النوع وسلب النوع عن آخر، كما تقول: كلّ انسان حيوان ولاشيء من الفرس بانسان والحق: بعض الحيوان ليس بفرس.

قال: الخامس[٤] من موجبة جزئية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ينتج سالبة جزئية، كقولنا:[٥] بعض (ب) (ج) ولاشيء من (أ) (ب) فبعض (ج) ليس (أ) لما مرّ آنفاً[٦].

أقول: يعني به لما مرّ في الضرب الرابع من عكس المقدمتين معاً[٧].

---

(١) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ر) و(م).

(٢) لفظ «الرابع» لم يرد في (ر).

(٣) في (م): «بما بيّن به الضروب المقدمة».

(٤) لفظ «الخامس» لم يرد في (ر).

(٥) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ر) و(م).

(٦) لفظ «آنفاً» لم يرد في (ش) وفي (ح): «كما مرّ آنفاً».

(٧) لفظ «معاً» لم يرد في (ر).

قال: السادس: من سالبة جزئية صغرىٰ وموجبة كلية كبرىٰ ينتج سالبة جزئية، كقولنا:(١) بعض (ب) ليس (ج) وكلّ (أ) (ب) فبعض (ج) ليس (أ) بعكس الصغرىٰ ليرتد إلىٰ الثاني.

أقول: إذا عكسنا السالبة الجزئية الصغرىٰ صار هكذا: بعض (ج) ليس (ب)، وتضمّها إلىٰ الكبرىٰ لينتج من الشكل الثاني المطلوب.

وهذا إنّما يتأتىٰ إذا كانت الصغرىٰ إحدىٰ الخاصتين.

قال: السابع: من موجبة كلية صغرىٰ وسالبة جزئية كبرىٰ ينتج سالبة جزئية، كقولنا:(٢) كلّ (ب) (ج) وبعض (أ) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (أ) بعكس(٣) الكبرىٰ ليرتد إلىٰ الثالث.

أقول: إذا انعكست(٤) كبرىٰ هذا الضرب إلى قولنا: بعض (ب) ليس (أ) وضممناه إلى الصغرىٰ صار هكذا: كلّ (ب) (ج) و بعض (ب) ليس (أ) ينتج: بعض (ج) ليس (أ) من الثالث، هذا إذا كانت الكبرىٰ أيضاً مشروطة خاصة أو عرفية خاصة.

قال: الثامن: من سالبة كلية صغرىٰ وموجبة جزئية كبرىٰ ينتج سالبة جزئيّة، كقولنا :(٥) لاشيء من (ب) (ج) و بعض (أ) (ب) فبعض (ج)

---

(١) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ر) و(م).

(٢) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ر) و(م).

(٣) في (ر): «تعكس».

(٤) في (م): «عكسنا».

(٥) لفظ «كقولنا» لم يرد في (ر) و(م) وأثبتناه من (ش).

ليس (أ) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة.

أقول: إذا عكس الترتيب إلى قولنا: بعض (أ) (ب) ولاشيء من (ب) (ج) أنتج: بعض (أ) ليس (ج)، ثم تعكس هذه النتيجة، وهذا إنما يتأتىٰ إذا كانت النتيجة إحدىٰ الخاصتين حتى يصح عكسها.

قال: ويمكن بيان الخمسة[١] الأُول بالخلف، وهو ضمّ نقيض النتيجة إلىٰ إحدىٰ المقدمتين لينتج ماينعكس إلى نقيض الاخرى.

أقول: لولم تصدق نتيجة الأول ـ وهي قولنا: بعض (ج) (أ) ـ تصدق نقيضها، وهو: لاشيء من (ج) (أ)، فتجعله كبرىٰ وصغرىٰ القياس صغرىٰ ينتج: لاشيء من (ب) (أ)، وينعكس إلى قولنا: لاشيء من (أ) (ب)، وهو يضاد الكبرى.

وهكذا في باقي الضروب.

وأمّا السادس فلأنّا نقول: لولم يصدق: بعض (ج) ليس (أ) لصدق نقيضه، وهو: كلّ (ج) (أ)، ويضمّ[٢] إلىٰ الكبرىٰ ينتج: كلّ (ج) (ب)، وهو يناقض عكس الصغرىٰ اللازم للصغرىٰ، لكن الصغرىٰ حقّة، فعكسها حق، فنقيضه كاذب، وهو المطلوب.

واعلم: أنّ السابع يمكن بيانه أيضاً بالخلف، وذلك لأنّا نقول: إن لم يصدق: بعض (ج) ليس (أ) صدق نقيضه، وهو: كلّ (ج) (أ)، فتجعله كبرىٰ وكبرىٰ القياس صغرىٰ هكذا: بعض (أ) ليس (ب) وكلّ (ج) (أ)

---

(١) في (ر) و(م): «الستة».

(٢) في (م): «ونضمّه».

ينتج[١] من هذا الشكل بعينه:ـ وهو الضرب السادس من ضروبه ـ بعض (ب) ليس (ج)، وهو يناقض الصغرى.

وامّا الثامن فلايمكن بيانه بالخلف، لأنّا إذا قلنا: لولم يصدق: بعض (ج) ليس(أ) لصدق[٢]: كلّ (ج) (أ)، لم يمكن إقرانه[٣] بالكبرىٰ.

لأنا لوجعلنا الكبرىٰ كبرىٰ كان عقيماً، لوجوب كليّة كبرىٰ الأوّل، وإن جعلناها صغرىٰ كان عقيماً، لوجوب كليّة الصغرىٰ في هذا الشكل عند اتفاقهما في الايجاب على ما بيّنا.

ولا يمكن إقرانه أيضاً بالصغرى، لأنّا لو جعلنا الصغرىٰ صغرىٰ كانت صغرىٰ الأُولى[٤] سالبة، وهو عقيم، ولو جعلناها كبرى كان الضرب الرابع من هذا الشكل، فكانت[٥] النتيجة جزئية، وهي لا تناقض الكبرىٰ الجزئية.

قال: والثاني والخامس بالافتراض، ولنبيّن ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس، وليكن البعض الذي هو (أ) (د)، وكلّ (د) (أ) فكلّ (د) (ب)[٦].

فنقول: كلّ (ب) (ج) وكل (د) (ب) فبعض (ج) (د)[٧]، وكلّ[٨] (د) (أ) فبعض (ج) (أ)، وهو المطلوب.

أقول: هذا ظاهر.

وبيان الافتراض[٩] في الخامس: أنّا نفرض موضوع الصغرىٰ ـ وهو البعض من الباء ـ (د)، فيصدق: كلّ (د) (ب) وبعض (ج) (د) فتقترن[١٠] الأُولىٰ

---

(١) في (م): «أنتج».

(٢) في (ر): «صدق».

(٣) في (م): «اقترانه».

(٤) في (م): «الصغرىٰ في الأول».

(٥) في (ر): «وكانت».

(٦) في (ر) و(ج): «فكلّ (د) (أ) وكلّ (د)(ب)».

(٧) في (ش): «فبعض (د) (ج)».

(٨) في (ج): «ثمّ نقول. بعض (ج) (د) وكل».

(٩) في (ر): «الافتراض».

(١٠) في [illegible]

بالكبرىٰ لينتج من الثاني: لاشيء من (د) (أ)، وتجعله كبرىٰ للثانية ينتج: بعض (ج) ليس (أ)، وهو المطلوب.

قال: والمتقدّمون حصروا الضروب الناتجة في الخمسة الأُولىٰ[١]، وذكروا لعدم انتاج الثلاثة الأخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين،[٢] ونحن نشترط كون السالبة فيها من إحدىٰ الخاصتين، فسقط ماذكروه من الاختلاف.

أقول: ذهب فخرالدين وصاحب الكشف وغيرهما إلى أنّ الضروب المنتجة في الرابع هي الخمسة الأُولى[٣].

قالوا: لأنّ السالبة الجزئية لايمكن استعمالها في هذا الشكل، لأنّها إمّا أن تقع صغرىٰ أو كبرىٰ، والقسمان عقيمان.

أمّا الأوّل فلأنّه يجوز أن يكون الأوسط جنساً للأصغر والأكبر، فيصدق سلب أحد النوعين عن بعض الأوسط وثبوت الأوسط لأفراد النوع الآخر مع صدق السلب، كما تقول: ليس بعض الحيوان بانسان وكلّ فرس حيوان مع صدق السلب.

ويجوز أن يكون الأوسط جنساً للأصغر والأكبر فصلا للأصغر، فيصدق سلب الأصغر عن بعض الأوسط وثبوت الأوسط لكلّ الأكبر مع صدق الايجاب، كما تقول: ليس بعض الحيوان بانسان وكلّ ناطق حيوان مع صدق الايجاب.

وأمّا الثاني: فلأنه يجوز أن يكون الأكبر فصلاً للأصغر والأصغر جنساً للأوسط، فيصدق إيجاب الأصغر على كلّ الأوسط وسلب الأوسط عن بعض

(١) في (ش) و(ح): «الاول».

(٢) في (ر): «بالقياس من بسيطة».

(٣) في (م) «الاول».

الاكبر مع صدق الايجاب، كما تقول: كلّ انسان حيوان وليس كلّ حساس بانسان مع صدق الايجاب، ولو قلنا: في الكبرى: ليس[1] كلّ فرس بانسان كان الحق هو السلب.

وأيضاً الصغرىٰ السالبة الكليّة مع الكبرىٰ الموجبة الجزئية التي هي[2] الضرب الثامن عقيم، لأنّه يجوز أن يكون الأكبر جنساً للأصغر والأوسط، كما تقول: لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان انسان مع صدق الايجاب.

ويحتمل أن يكون الأكبر فصلاً للأوسط، والأصغر والأوسط نوعين لجنس واحد، كما تقول: لاشيء من الانسان بفرس و بعض الناطق انسان مع صدق السلب.

وإذا حصل الاختلاف كان الاقتران عقيماً.

والمصنف اشترط في السوالب المذكورة أن تكون إحدىٰ الخاصيّتين، فانها تكون منتجة حينئذ، والنقوض المذكورة لا تتأتّىٰ فيها، إنّما تتأتّىٰ في السوالب البسيطة.

قال:

الفصل الثاني: في المختلطات

أمّا الشكل الأوّل فشرطه بحسب الجهة فعليّة الصغرى.

أقول: إعلم أنّ الاشكال الأربعة لمّا كانت مشروطة بشروط بحسب الكمية والكيفيّة بدونها تكون عقيمة، كذلك هي مشروطة بحسب الجهة بأمور نذكرها بدونها تكون عقيمة.

---

(١) في (م): «وليس».

(٢) في (ر): «الذي هو».

فالشكل الأول شرطه بحسب الجهة فعليّة الصغرىٰ، يعني تكون الصغرىٰ إحدىٰ القضايا الأحد عشر التي هي غير الممكنتين، لأن محمول الكبرىٰ إنّما يصدق على ماهو أوسط بالفعل على ماقررناه في تحقيق المحصورات، والأصغر ليس بأوسط بالفعل، فلا يجب التعدي من الأوسط إليه.

وأمّا القدماء فقد استنتجوا من الصغرى الممكنة مع الكبرىٰ الضرورية ضرورية على[1] تقدير وقوع الممكن تكون النتيجة ضرورية، فهي ضرورية في نفس الأمر، وإلّا لكان الممكن مستلزماً للمحال، وهو كون ماليس بضروري ضرورياً على تقدير الممكن.

ومنها ومن الكبرىٰ الممكنة ممكنة عامة، لانّه على تقدير وقوع الممكنة تصدق الممكنة، فتكون الممكنة صادقة في نفس الأمر، وإلّا لكان ما هو غير ممكن في نفس الامر ممكناً على تقدير وقوع الممكن، هذا خلف.

وكذلك اذا كانت الكبرىٰ وجودية والصغرىٰ ممكنة،[2] فانّها تكون ممكنة خاصة، لانتظام الصغرىٰ مع أحد جزأيها قياساً منتجاً للعامة، ومع الآخر قياساً منتجاً للعامة المخالفة للأُولىٰ، فتكون ممكنة خاصة.

والمتأخرون منعوا صدق الكبرىٰ على تقدير وقوع الصغرى.

وهوخطأ، وإلّا لزمهم مافروامنه، فانّ الكبرىٰ الضرورية أوالممكنة لوكذبت على تقدير وقوع الممكن لكان الممكن مستلزماً للمحال، فانّ كذب الضروزي أوالممكن محال لذاته، وأمّا في الوجودي فممكن، لاحتمال أن يكون الحكم تابعاً لوصف الأوسط دون ذاته، وهو غير معلوم الحصول لذات الأصغر، فيمكنهم المنع من الصدق الفعلي، أمّا الامكاني فلا، فالممكنة لازمة على كلّ حال.

---

(١) في (م): «لأنه على».

(٢) لفظ «والصغرىٰ ممكنة» لم يرد في (ن).

فعلى مذهب القدماء تكون القرائن المنتجة في هذا الشكل مائة وتسعة وستين ضرباً، الحاصلة من ضرب الثلاثة عشر في نفسها.

وعلى مذهب المصنف يسقط منها ستة وعشرون، الحاصلة من ضرب الممكنتين في ثلاثة عشر.

قال: والنتيجة فيه[١] كالكبرى إن كانت غير المشروطتين والعرفيّتين، وإلّا فكالصغرى محذوفاً عنها قيد اللاضرورة واللادوام[٢].

والضرورة المخصوصة بالصغرى إن كانت إحدى العامّتين، وبعد ضمّ اللادوام[٣] إليها إن كانت إحدى الخاصّتين.

أقول: هذا هو الضابط في جهة النتيجة.

وبيان ذلك أن تقول[٤]: الكبرى إمّا أن تكون إحدى الوصفيات الأربع أو لا تكون.

فان لم تكن كانت إحدى التسع الباقية، والنتيجة في هذا القسم تابعة للكبرى مع أيّ الفعليات[٥] اتفقت، لأن الكبرى حكم فيها بثبوت الأكبر للأوسط بالجهة المخصوصة فيها، والأوسط ثابت للأصغر[٦]، فيكون الأكبر ثابتاً له بتلك الجهة أيضاً.

وأما إذا كانت إحدى الوصفيات الأربع - أعني المشروطتين[٧] والعرفيتين - فالنتيجة تابعة للصغرى، إلّا في عدم الدوام، وعدم الضرورة، وثبوت الضرورة

---

(١) لفظ «فيه» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «اللادوام واللاضرورة».

(٣) في (ش): «ويضم اللادوام».

(٤) في (م): «نقول».

(٥) في (م): «فعليات».

(٦) في (ر): «والاصغر من الاوسط».

(٧) في (م): «الشرطيتين».

المختص بها.

هذا إذا كانت الكبرىٰ إحدىٰ العامتين.

فإن كانت إحدىٰ الخاصتين، ضممت[١] قيد اللادوام إلىٰ المذكور، ويكون المجموع هوجهة النتيجة.

فالضرورية مع المشروطة العامة تنتج ضرورية، لأن الأكبر ثابت بالضرورة لوصف الأوسط الثابت بالضرورة لذات الأصغر، فيكون الأكبر ثابتاً بالضرورة للأصغر، لأن الضروري للضروري ضروري[٢].

ومع الخاصة تنتج ضرورية لا دائمة.

أما الضرورية، فلاستلزام الصغرىٰ مع عامّتها إيّاها.

وأمّا اللادوام، فلانتاج الصغرىٰ مع المطلقة المخالفة التي تتضمّنها الكبرىٰ إيّاه.

فاذن لا تتفق مقدّمتا هذه القرينة على الصدق.

ومع العرفية العامة النتيجة دائمة، لأنّ الدائم للضروري دائم لذلك الشيء[٣].

ومع الخاصة تنتج دائمة لا دائمة، لما مرّ.

ولا تجتمع المقدمتان أيضاً علىٰ الصدق، لما مرّ في المشروطة.

والدائمة مع العامتين تنتج دائمة، ولا تتعدّىٰ الضرورة من الكبرى.

أمّا الدوام، فلان الأكبر دائم لوصف الأوسط الدائم لذات الأصغر.

وأمّا عدم التعدّي في الضرورة، فلجواز خلوّ الأصغر عن الأوسط وإن كان دائماً له، مع أنّ ضرورة الأكبر مشروطة بوصف الأوسط.

---

(١) في (م): «ضمّ».

(٢) في (م): «لأن الضروري للضروري للشيء ضروري لذات الشيء».

(٣) لفظ «لذلك الشيء» لم يرد في (ر).

ومع الخاصتين تنتج دائمة، للزومها لعامتيهما، ولا دائمة لانتاج الصغرى مع المطلقة إيّاها.

والمطلقة العامة[1] والوجودية اللادائمة واللاضرورية مع العامتين تنتج مطلقة، لأنّ الأوسط مستلزم للأكبر، وهو ثابت للأصغر، فيكون الأكبر ثابتاً له.

ومع الخاصتين تنتج وجودية لادائمة، لانتاج الصغرى مع العرفية[2] والمطلقة مطلقتين متخالفتي الكيف.

والوقتية مع المشروطة العامة تنتج وقتية مطلقة، لأنّ الأكبر ضروري، لوصف الأوسط الضروري لذات الأصغر في وقت ما[3]، فيكون الأكبر كذلك.

ومع العرفيبة العامة النتيجة مطلقة وقتية.

ومع المشروطة الخاصة النتيجة وقتية.

أمّا الوقتية المطلقة فلانتاج الصغرى مع[4] العامة إيّاها.

وأمّا قيد اللادوام فلانتاج الصغرى مع المطلقة التي تتضمّنها الكبرى إيّاه.

ومع العرفية الخاصة النتيجة مطلقة وقتية لادائمة.

والمنتشرة مع المشروطة العامة منتشرة مطلقة، لأن الضروري للضروري للشيء في وقت ما ضروري له في وقت ما.

ومع الخاصة منتشرة.

أمّا المطلقة فلما مرّ، وأمّا المطلقة العامة فلانتاج الصغرى مع المطلقة العامة إيّاها.

---

(١) لفظ «العامة» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «مع العرفية العامتين».

(٣) في (م): «في وقت معيّن».

(٤) لفظ «مع» لم يرد في (ر).

ومع العرفية العامة مطلقة.

ومع الخاصة وجودية لا دائمة[١].

والمشروطة العامة والخاصة مع العامة النتيجة مشروطة عامة.

ومع الخاصة خاصة.

ومع العرفية العامة عرفية عامة[٢].

ومع الخاصة عرفية خاصة.

والعرفية العامة أو الخاصة مع المشروطتين والعرفيتين النتيجة عرفية عامة إن كانت الكبرىٰ عامة، وخاصة إن كانت خاصة.

وبيان هذا ظاهر، لما مرّ.

قال: وأمّا الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة أمران:

أحدهما: صدق الدوام على الصغرىٰ، أو كون الكبرىٰ من القضايا المنعكسة السوالب.

والثاني[٣] أن لا تستعمل الممكنة إلّا مع الضرورية[٤] المطلقة، أو مع الكبرتين[٥] المشروطتين.

أقول: هذا شرط إنتاج الشكل الثاني، وهو أمران:

أحدهما: احدالأمرين، وهو:

إمّا صدق الدوام على الصغرىٰ، بأن تكون ضرورية أو دائمة.

---

(١) لفظ «لادائمة» لم يرد في (م).

(٢) في (ر): «لاعامة».

(٣) في (ش): «وثانيهما».

(٤) في (م): «الضرورة».

(٥) في (ش): «الكبريين».

وإمّا كون الكبرىٰ من القضايا المنعكسة السوالب، وهي الضرورية والدائمة والمشروطتان والعرفيتان.

الثاني: أن لا تستعمل الممكنة الاّ مع الضرورية، سواء كانت صغرىٰ أو كبرىٰ، أو تكون الممكنة صغرى وتكون[1] كبراها إحدى المشروطتين.

أما الشرط الأوّل فلأنه لولاه لزم أحد أمرين[2]، وهو:

إمّا اختلاط السبعة الغير المنعكسة السوالب بعضها مع بعض.

أو كون الكبرىٰ منها والصغرىٰ إحدىٰ الأربع الوصفيات، وهما عقيمان.

أمّا الأول فلأنّ أخصّ اختلاطاته[3] هو الوقتيتان، وهو عقيم، لصدق قولنا: بالضرورة كلّ قمر فهو منخسف خسوفاً قمرياً وقت حيلولة الأرض لادائماً، وبالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف خسوفاً قمرياً وقت التربيع لا دائماً، مع كذب قولنا: لاشيء من القمر بقمر بالامكان، ويصدق أيضاً قولنا: كل قمر فهو[4] مظلم وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس[5] لادائماً، ولاشيء من الشمس بمظلم لادائماً، مع كذب الايجاب.

وأمّا الثاني فلأنّ أخص اختلاطاته الصغرىٰ المشروطة الخاصة مع الكبرىٰ الوقتية، وهو عقيم، لصدق قولنا: بالضرورة لاشيء من المنخسف بالخسوف القمري بقمر مضيء مادام منخسفاً لا دائماً، وبالضرورة كلّ قمر فهو قمر مضيء وقت التربيع لادائماً، مع كذب السلب، ويصدق أيضاً قولنا:[6] بالضرورة لا شيء من المنخسف بمنير مادام منخسفاً لادائماً، وبالضرورة كلّ شمس منير وقت التربيع لادائماً، مع كذب الايجاب.

---

(١) في (م): «وقد تكون».

(٢) في (م): «الأمرين».

(٣) في (ر): «اختلاطه».

(٤) لفظ «فهو» لم يرد في (م).

(٥) لفظ «وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس» لم يرد في (ر).

(٦) لفظ «قولنا» لم يرد في (ر).

وأمّا الشرط الثاني فلانّه لولاه لزم أحد الأمرين: إمّا اختلاط الممكنة مع غير الضرورية والمشروطتين، أو مع المشروطتين، وهما صغريان والكبرى ممكنة، وهما عقيمان.

وقد مرّ بعض هذه الاختلاطات في الشرط الأوّل.

وأخصّ البواقي هو اختلاط الدائمة مع الممكنة، وهو عقيم، لجواز ثبوت الشيء لغيره دائماً، مع امكان سلبه عنه، واستحالة سلب الشيء عن نفسه، وكذلك يجوز ثبوت الشيء لغيره دائماً وسلبه عن آخر[1] بالامكان، مع صدق سلب الشي عن الآخر.

وإذا ظهر الاختلاف في النتيجة بالسلب تارة والايجاب أُخرىٰ لم يحصل الجزم بالنتيجة.

والمنتج بمقتضى هذين الشرطين أربعة وثمانون اختلاطاً.

قال: والنتيجة دائمة إن صدق الدوام على إحدىٰ مقدمتيه، وإلّا فكالصغرىٰ محذوفاً عنها قيد[2] اللادوام واللاضرورة، والضرورة أيّة ضرورة كانت.

أقول: هذا هو الضابط في جهة النتيجة في هذا الشكل.

وهو: أنّ احدى المقدمتين إن كانت دائمة ـ بأن تكون ضرورية أو دائمة كانت النتيجة دائمة، وذلك في أربعة وأربعين اختلاطاً، الحاصلة من الضرورية والثلاثة عشر وهي[3] الدائمة والعشرة الفعلية التي هي غير الضرورية والممكنتين[4].

وإن[5] لم تكن إحدىٰ المقدمتين دائمة.

---

(١) في (م): «الآخر».

(٢) لفظ «قيد» لم يرد في (ر).

(٣) لفظ «هي» لم يرد في (ر).

(٤) لفظ «والممكنتين» لم يرد في (ر).

(٥) في (ر): «فان».

فإن كانت الصغرىٰ إحدى الخمس الفعلية الغير المنعكسة السوالب[١] والكبرىٰ إحدىٰ الوصفيات، كانت النتيجة مطلقة عامة إن لم تكن الصغرىٰ إحدى الوقتيتين، وإلاّ لكانت[٢] النتيجة مطلقة وقتية، وذلك عشرون اختلاطاً.

وإن كانت الصغرىٰ إحدىٰ الوصفيات[٣] والكبرىٰ إحدا هن كانت النتيجة عرفية عامة، وذلك في ستة عشر اختلاطاً.

وإن كانت الصغرىٰ إحدىٰ الممكنتين والكبرىٰ إحدىٰ المشروطتين، كانت النتيجة ممكنة عامة، وذلك في أربعة أنواع من الاختلاطات.

والبرهان على هذه النتائج بالخلف والعكس والافتراض[٤]، وهو ظاهر.

والقدماء استنتجوا من هذه[٥] الضرورية وأيّة مقدمة كانت في هذا الشكل ضرورية-لأن ضرورة[٦] الأوسط ثابتة لأحد الطرفين بالضرورة ومسلوبة عن الآخر كذلك، فيكون بينهما مباينة ضرورية-ومن المشروطتين مشروطة كذلك أيضاً.

قال: وأما الشكل الثالث فشرطه[٧] فعلية الصغرى.

أقول: المتأخرون اشترطوا في الثالث فعلية صغراه[٨] كما في الأول، لأنّ الأصغر إذا كان ممكناً للأوسط والأكبر ثابتاً له لم يلزم ثبوت الأكبر للأصغر، لما

---

(١) لفظ «السوالب» لم يرد في (ر).
(٢) في (ر): «كانت».
(٣) في (ر): «الوضعيات».
(٤) في (ر): «والافراض».
(٥) لفظ «هذه» لم يرد في (ر).
(٦) في (م): «ضرورية».
(٧) في (ش): «فشرطه بحسب الجهة».
(٨) في (م): «الصغرىٰ».

مرّ في الشكل الأوّل من أن الحكم بالأكبر إنما هو على ماهو أوسط بالفعل لاعلى مايمكن أن يكون كذلك.

والشيخ استنتج من الممكنتين ممكنة، ومنها ومن المطلقة ممكنة أيضاً، ومن الممكنة والضرورية ممكنة إن كانت الكبرىٰ ممكنة، وإلّا فضرورية.

قال: والنتيجة كالكبرىٰ إن كانت غير الأربع[1]، وإلّا فعكس الصغرى محذوفاً عنها اللادوام إن كانت الكبرىٰ إحدىٰ العامّتين، ومضموماً إليه إن كانت إحدىٰ الخاصّتين.

أقول: هذا هو الضابط في جهة النتيجة، وهو: أنّ الكبرى إمّا أن تكون إحدىٰ الوصفيات[2] الأربع، وإمّا أن لا تكون.

فان لم تكن فالنتيجة كالكبرىٰ بعكس الصغرىٰ والخلف،وذلك في تسع وتسعين اختلاطاً، من ضرب إحدىٰ عشر الصغرىٰ غير الممكنتين في التسع الفعلية غير الوصفيات الأربع[3].

وإن كانت إحدىٰ الأربع، فان كانت إحدىٰ العامتين فالنتيجة تابعة لعكس الصغرىٰ بعد حذف اللادوام، وإن كانت إحدىٰ الخاصتين فالنتيجة تابعة لعكس الصغرىٰ أيضاً، لكن بعد ضمّ اللادوام إليه.

فالصغرىٰ الضرورية والدائمة العامتان والخاصتان[4]، مع المشروطة والعرفية العامتين النتيجة حينية مطلقة، ومع الخاصتين حينية لا دائمة.

والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة، مع العامتين النتيجة مطلقة عامة،

---

(١) في (م): «الأربعة».

(٢) في (ر): «الوضعيات».

(٣) من قوله: «وذلك في تسع...» إلى هنا لم يرد في (ر).

(٤) لفظ «والخاصتان» لم يرد في (ر).

ومع الخاصتين النتيجة وجودية لا دائمة.

والخاصتان مع العامتين النتيجة حينية مطلقة، ومع الخاصتين حينية لا دائمة.

والبيان في هذه مامر.

قال: وأمّا[١] الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة أمور خمسة:
الأوّل: كون القياس فيه من الفعليات.

أقول: لايجوز استعمال الممكنة في هذا الشكل، سواء كانت صغرىٰ أو كبرىٰ، لأنها إمّا أن تكون موجبة أو سالبة، والقسمان باطلان.

أما السالبة فلما سنبين من وجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه.

وأما الموجبة فلأنها إن كانت صغرىٰ لم يحصل الجزم بالانتاج، لجواز حصول خاصةٍ لنوع وامكانها لآخر، كما لوفرضنا اختصاص الإنسان بالدخول في البيت في الوقت المعيّن مع امكانه للفرس، صَدَقَ: كلّ فرس داخل في هذا البيت بالامكان، وكلّ صاهل فرس بالضرورة، مع امتناع: بعض الداخل في البيت صاهل، ولوقلنا في الكبرى: ولا شيء من الانسان بفرس بالضرورة كذب السلب، وهو: ليس بعض الداخل إنساناً[٢].

وإن كانت كبرىٰ فكذلك، لصدق: كلّ داخل في البيت انسان بالضرورة، وكلّ فرس داخل في البيت بالامكان، مع كذب الايجاب، ولو قلنا في الصغرىٰ: لاشيء من الداخل في البيت بصاهل بالضرورة كذب السلب.

---

(١) في (ر): «فأمّا».

(٢) في (م): «وهو بعض الداخل ليس إنساناً».

قال: الثاني: انعكاس السالبة المستعملة فيه.

أقول: السالبة الغير المنعكسة إمّا أن تقع صغرىٰ أو كبرى، والقسمان عاقران.

أمّا الأوّل فلعقم الوقتية مع الضرورية، وهي أخص البسائط، ومع المشروطة الخاصة، وهي أخص المركبات.

أما بيان عقمها مع الضرورية: فلأنه يصدق: لاشيء من الانسان بكاتب بالضرورة لا دائماً بل في وقت سكونه، وكلّ ناطق انسان بالضرورة مع كذب السلب.

وأمّا بيان عقمها مع المشروطة الخاصة فلانّها لو انتجت مع المشروطة الخاصة لأنتجت مع العامة، واللازم باطل، فالملزوم مثله.

بيان الملازمة: أنّ المشروطة الخاصة الموجبة مركبة من مشروطة عامة وسالبة مطلقة، ولو انتجت مع المشروطة الخاصة لم يكن لقيد الاطلاق فائدة في الإنتاج، لعدم الانتاج من السالبتين، فلم يبق الانتاج حاصلاً إلّا من الوقتية والمشروطة العامة.

وأما بيان بطلان اللازم: فلأنها لوانتجت مع المشروطة العامة لأنتجت مع الضرورية[١]، لأنّ لازم العام لازم الخاص، وقد بيّنا أنّها لا تنتج مع الضرورية، فلا تنتج مع المشروطة.

وأما الثاني فلعقم الضرورية مع الوقتية الكبرىٰ، لصدق قولنا: بالضرورة كلّ كاتب انسان ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة الوقتية، مع امتناع

---

(١) في (م) «الضرورة».

سلب الانسان عن نفسه.

وعقم المشروطة الخاصة معها أيضاً، فانه يصدق: كلّ ضاحك متعجب بالضرورة مادام ضاحكاً لادائماً، ولاشيء من الانسان بضاحك بالضرورة الوقتية، مع امتناع سلب الانسان عن المتعجّب.

فإذ [١] قد تبيّن عدم انتاج الوقتية مع أخص البسائط والمركبات، تبين عدم انتاجها مع البواقي، وتبيّن عدم انتاج غيرالوقتية من [٢] الغير المنعكسة السوالب[٣] مع البواقي.

قال: الثالث: صدق الدوام على صغرىٰ الضرب الثالث، أو العرفي العام علىٰ الكبرى[٤].

أقول: الضرب الثالث هوالذي تكون صغراه سالبة كلية وكبراه موجبة كليّة.

ويشترط فيه زائداً على مامرّ: أن تكون صغراه دائمة، أو ضرورية، أو تكون كبراه عرفية عامة أو خاصة، أو مشروطة عامة أو خاصة، أو دائمة، أو ضرورية.

وعبّر عن الأُولتين[٥] بقوله: (صِدق الدوام على الصغرى)، فانّ الدوام صادق على الدائمة والضرورية.

وعبّر[٦] عن الست المذكورة بقوله: أو صدق العرفي العام على الكبرىٰ،

---

(١) في (م): «فإذن».

(٢) في (م): ورد لفظ «مع» بدل لفظ «من».

(٣) لفظ «السوالب» لم يرد في (ر).

(٤) في (م): و(ش): «على الصغرى في الضرب الثالث والعرفي العام على كبراه».

(٥) في (م): «الأولين».

(٦) لفظ «عبّر» لم يرد في (ر).

فـان الستـة المـذكورة يصدق عليهـا الـعرفي العام، لأنّـه لـوانتفىٰ أحد الأمـرين المذكورين كانـت الصغرىٰ إحدىٰ الأربع الـوصفيات ـلوجوب انعكاسها علىٰ مامرّـوالكبرىٰ إحدىٰ السـبع الغير المنعكسة السـوالب[١]، وهو عاقر لأنّ اخصّها هـوالصغرى المشروطـة الخاصة مع الكـبرىٰ الوقتيـة، وهو عقيم، لصدق قولـنا: بالضرورة لاشيء من المتحرك بساكن بالارادة مادام متحركاً لادائماً وبالضرورة كلّ حيوان متحرك بالارادة في وقت معين لادائماً، مع امتناع سلب الحيوان عن الساكن بالارادة.

ومتىٰ لم ينتج هذا الاختلاط لم تنتج البواقي.

قال: الرابع: كون الكـبرى فـي السادس من المنعكسة السوالب.

أقول: الضرب الـسادس وهوالذي يـكون من سالبة جزئـية صغرىٰ وموجبة كليّة كبـرىٰ، يشترط فيه أن تـكون كبراه من إحـدىٰ القضايا الست المـنعكسة السـوالب، لأنّ هـذا الضـرب إنمـا يـبيّـن بالـرد إلى الشـكـل الـثـاني، يـعكس الصغرىٰ.

فيجب أن تكون الصغرىٰ إحدى الخاصتين،وقد ذكرنا هذا فيا مضىٰ.

ويجب أن تكـون الكـبرىٰ إحـدىٰ الست، لأنّا قـد بيّـنا في شـرائط الشكل الـثاني وجوب صدق الـدوام بحسب الذات على الصغرىٰ، أو كـون الكبرى من القضايـا المنعـكسـة السوالب، وإذا كـان هذا الضرب يـرتـدّ إلىٰ الثـاني وجب اشتراط هذا الشرط[٢] حتى يحصل الانتاج.

---

(١) لفظ «السـوالب» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «هذين الشرطين».

قال: الخامس: كون الصغرىٰ في الثامن إحدىٰ[1] الخاصّتين والكبرىٰ مما يصدق عليها العرفي العام.

أقول: الضرب الخامس[2] هوالذي يتركب من صغرىٰ سالبة كلية وكبرىٰ موجبة جزئية، وشرطه في الانتاج أمران:

أحدهما: كون الصغرىٰ إحدىٰ الخاصتين.

والثاني: كون الكبرىٰ من القضايا التي يصدق عليها العرفي العام.

وهي الست المنعكسة السوالب، لأن هذا الضرب إنّما يبيّن بجعل الصغرىٰ كبرىٰ والكبرىٰ صغرى، ليرتد إلى الأوّل، ثمّ عكس النتيجة، والنتيجة سالبة جزئية، وإنما تنعكس إذا كانت إحدىٰ الخاصتين، والشكل الأول إنما ينتج إحدى الخاصتين من قياس تكون كبراه إحداهما وصغراه إحدى المنعكسة.

قال: والنتيجة في الضربين الأولين عكس الصغرىٰ إن صدق الدوام عليها، أو كان[3] القياس من الست المنعكسة السوالب، وإلّا فمطلقة عامة.

أقول: الضابط في جهة النتيجة في[4] هذين الضربين هو عكس الصغرىٰ إن كانت دائمة أو ضرورية أو كان القياس من الست، وإلّا فالنتيجة مطلقة.

والصغرىٰ[5] الضرورية أو الدائمة مع أيّ مقدمة اتفقت النتيجة حينية

---

(١) في (م): «من إحدىٰ».

(٢) في (ر): «الثامن».

(٣) لفظ «كان» لم يرد في (م) و (ح).

(٤) في (م): «من».

(٥) في (ر): «فالصغرىٰ».

مطلقة، وإلّا لصدقت[١] السالبة العرفية، فنجعلها كبرى لصغرى القياس لينتج مايضاد عكس الكبرى.

والصغرى إذا كانت إحدى الوصفيات مع إحدى الست فالنتيجة حينية مطلقة إن كانت الصغرى إحدى العامتين، وحينية لادائمة إن كانت إحدى الخاصتين.

وإن كانت الصغرى إحدى الفعليات غير المذكورة أو الكبرى إحداهن أيضاً فالنتيجة مطلقة عامة.

والبرهان الخلف والعكس، وهو ظاهر.

قال: وفي الضرب الثالث دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه، وإلّا فعكس الصغرى.

أقول: إحدى المقدمتين إن كانت ضرورية أو دائمة في هذا الضرب كانت النتيجة دائمة، وإن لم تكن إحداهما دائمة كانت النتيجة عكس الصغرى.

وبرهان هذا هو بالرد إلى الشكل الثاني بعكس الصغرى.

قال: وفي الرابع والخامس دائمة إن صدق الدوام على الكبرى، وإلّا فعكس الصغرى محذوفاً عنه[٢] اللادوام.

أقول: هذان الضربان يرجعان إلى الشكل الثاني، بعكس صغراهما، فتكون النتيجة كما هي في الثاني.

---

(١) في (ر): «صدقت».

(٢) في (ش): «عنها».

وهي دائمة إن كانت إحدىٰ المقدمتين دائمة، وإلّا فكالصغرىٰ المعكوسة بعد حذف اللادوام عنه.

قال: وفي السادس كما في الثاني بعد عكس الصغرىٰ.
وفي السابع كما في الثالث بعد عكس[1] الكبرىٰ.
وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب.

أقول: هذه الضروب الثلاثة ترجع إلى الأشكال الثلاثة المذكورة بما ذكره من الطرق، فتكون نتائجها نتائج تلك الأشكال.

قال:

الفصل الثالث: في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات

وهي خمسة أقسام:

القسم الأوّل: ما يتركب من المتصلات

والمطبوع منه ما كانت[2] الشركة في جزء تام من المقدمتين، وتنعقد الأشكال الأربعة فيه.

لأنّه[3] إن كان تالياً في الصغرىٰ مقدماً في الكبرىٰ فهو الشكل الأوّل.

وإن كان[4] تالياً فيهما فهو الشكل الثاني.

(١) في (ش): «بعكس».

(٢) من قول المصنف «السالبة العرفية، فنجعلها كبرى...» إلى هنا لم يرد في (ر)، فالاعتماد كان على نسخة (م) و(ش).

(٣) في (ش): «لأنّ الأوسط».

(٤) لفظ «كان» لم يرد في (م).

وإن كان مقدّماً فيهما فهو الشكل الثالث.

وإن كان مقدّماً في الصغرىٰ تالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع.

وشرائط[١] الانتاج، وعدد الضروب[٢]، والنتيجة في الكمّية والكيفية في كلّ شكل كما في الحمليات من غير فرق.

مثال الضرب الأوّل من الشكل الأوّل: كلّما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) وكلّما كان (ج) (د) فـ (هـ)(ز)[٣] ينتج: كلّما كان (أ) (ب) فـ (هـ)(ز)[٤].

أقول: الاقترانات الشرطية تنقسم خمسة أقسام، لأنّها إمّا أن تتركب من المتصلات، أو من المنفصلات، أو من المتصلات والمنفصلات، أو من الحمليات والمتصلات، أو من الحمليات والمنفصلات.

القسم الأول: وهوالذي يتركب من المتصلات، فانه على ثلا ثة أقسام.

لأنه إمّا أن تكون الشركة بين المتصلتين[٥] في جزء تام من المقدمتين.

أو غير تام منهما.

أو تام من إحداهما غير تام من الأخرىٰ.

ولـمّا كان القسمان الأخيران بعيدين عن الطبع حذفهما المصنف في هذا المختصر.

واقتصر على الأول، وهوالذي تكون فيه الشركة بينهما في جزء تام منهما وتنعقد فيه الأشكال الأربعة، لأن المشترك بين المقدمتين إما أن يكون تالياً في الصغرىٰ ومقدماً في الكبرى وهو الشكل الأوّل، أو بالعكس منه وهو الرابع، أو

---

(١) في (ر): «وشرط».

(٢) في (ش): «وعدد الضروب من الأشكال».

(٣) في (ر): «فـ (د) (ب)».

(٤) في (ر): فـ (د) (ب)».

(٥) في (ر): «المتصلين».

تالياً في المقدمتين وهوالثاني، أو مقدما فيهما وهوالثالث.

وشرط الانتاج في هذه هوالشرط في الحمليات: من كون صغرىٰ الأوّل موجبة وكبراه كلية، واختلافهما بالكيف مع كلية الكبرىٰ في الثاني، وإيجاب[1] الصغرىٰ مع كلية إحداهما في الثالث، واتفاق مقدمتيه في الايجاب مع كلية الصغرىٰ أو اختلافهما بالكيف[2] مع كلية إحداهما في الرابع.

وعدد الضروب المنتجة في كلّ شكل من هذه كما في الحمليات من غير فرق، إلّا في الشكل الرابع، فانّ ضروبه الثلاثة الأخيرة لا تنتج في هذه.

مثال الشكل الأوّل قولنا: كلّما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) وكلّما كان (ج) (د) فـ (هـ) (ز)[3] وينتج: كلّ ما كان (أ) (ب) فـ (هـ) (ز).

مثال الشكل الثاني: كلّ ماكان (أ) (ب) فـ (ج) (د) وليس البتة إذا كان (هـ) (ز) فـ (ج) (د) ينتج: ليس البتة إذا كان (أ) (ب) فـ (هـ) (ز).

مثال الشكل الثالث: كلّ ماكان (أ) (ب) فـ (ج) (د) وكلما كان (أ) (ب) فـ (هـ) (ز) ينتج: قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ (هـ) (ز).

مثال الشكل الرابع: كلما كان (أ) (ب) فـ(ج) (د) وكل ماكان (هـ) (ز) فـ (أ) (ب) ينتج: قد يكون إذا كان[4] (ج) (د) فـ (هـ) (ز).

وقسْ باقي ضروب كلّ شكل من هذه على هذا.

والبرهان على الانتاج هو الخلف والعكس والافتراض على ما مرّ في الحمليات.

---

(١) في (ر): «فايجاب».

(٢) في (م): «في الكيف».

(٣) في (ر): «فـ (د) (ب)»، وكذا في باقي الأمثلة ورد في (ر): «(د) (ب)» بدل «(هـ) (ز)».

(٤) في (ر): «ينتج بالعكس إذا كان».

قال:

القسم الثاني: مايتركب من المنفصلات

والمطبوع منه ماكانت الشركة(١) في جزء غير تام من المقدمتين، كقولنا(٢): إمّا كلّ (أ) (ب) أو كلّ (ج) (د)، وإمّا كلّ (د) (هـ) أوكلّ (و) (ز)(٣) ينتج: إمّا كلّ (أ) (ب) أو كلّ (ج) (هـ) أو كلّ (و) (ز)، لامتناع خلوّ الواقع عن مقدّمتي التأليف وعن أحد الآخرين.

وتنعقد الاشكال(٤) الأربعة، والشرائط المعتبرة بين الحمليتين(٥) معتبرة هاهنا بين المتشاركين(٦).

أقول: القياس الذي يتركب من المنفصلات ينقسم أيضاً جملة(٧) ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام منهما.

والثاني: أن يكون الاشتراك بينهما في جزء تام من إحداهما غير تام من الاخرى.

والثالث: أن يكون الاشتراك بينهما في جزء غير تام منهما.

ولمّا كان الأوّلان بعيدين عن الطبع والأخير(٨) قريباً منه ذكره المصنف

---

(١) في (ش): «الشركة فيه».

(٢) في (ش): «كقولنا دائماً».

(٣) في (ر): «أو كلّ (د) (ب)» وكذا في باقي الأمثلة ورد في (ر) «(د) (ب)» بدل «(و) (ز)».

(٤) في (ش): «وعن إحدى الاخرين وهما: كلّ (أ) (ب) وكلّ (و) (ز)، وتنعقد فيه الأشكال».

(٥) في (ر): «في الجملتين».

(٦) في (ر): «المشاركين».

(٧) في (م): «حلية».

(٨) في (ر): «والآخر».

وأعرض عن الأوّلين.

ومثاله من الشكل الأول: إمّا كلّ (أ) (ب) أو كلّ (ج) (د)، وإمّا كلّ (ج) (هـ) أو كلّ (و) (ز) ينتج: إمّا كلّ (أ) (ب) أو كلّ (ج) (هـ) أو كلّ (و) (ز)[١].

لامتناع خلوّ الواقع عن مقدمتي التأليف- أعني: كلّ (ج) (د)، وكلّ (د) (هـ)-وعن أحد الآخرين، أعني: كلّ (أ) (ب)، أو كلّ (و) (ز).

وإذا امتنع الخلوّ عن أحد هذه الأُمور، امتنع الخلو عن كلّ[٢] (أ) (ب)، وعن كل (و) (ز)، وعن لازم المقدمتين، اعني: كلّ (ج) (هـ).

فيصدق حينئذ: إمّا كلّ (أ) (ب)، أو كلّ (ج) (هـ)، أو كلّ (و) (ز)، ضرورة استلزام المقدمتين نتيجة التأليف بينهما.

وقد ظهر من هذا وجوب كون المنفصلة مانعة الخلو أو حقيقية.

وتنعقد الأشكال الأربعة في هذا القسم أيضاً.

والشرائط المعتبرة في الحمليات معتبرة هاهنا بين المتشاركين[٣].

مثال الشكل الثاني: إما أن يكون (أ) (ب) أو كلّ (ج) (د)، وإمّا أن يكون لاشيء من (هـ) (د) أو كلّ (و) (ز) ينتج: إمّا كلّ (أ) (ب) أو لاشيء من (ج) (هـ) أو كلّ (و) (ز).

مثال[٤] الشكل الثالث: إمّا كلّ (أ) (ب) أوكلّ (ج) (د)، وإمّا أن يكون كلّ (ج) (هـ) أو كلّ (و) (ز) ينتج: إمّا كلّ (أ) (ب) أو بعض (د) (هـ) أو كلّ (و) (ز).

---

(١) في (ر): «أو كلّ (و) (ب)»، وكذا في باقي الأمثلة ورد في (ر) «(و) (ب)» بدل «(و) (ز)».

(٢) لفظ «كل» لم يرد في (ر).

(٣) في (ر): «المشاركين».

(٤) في (ر): «ومثال».

مثال الشكل الرابع: إمّا كلّ (أ) (ب) أو كلّ (ج) (د)، وإما كلّ (هـ) (ج) أو (و) (ز) ينتج: إما كلّ (أ) (ب) أو بعض (د) (هـ) أو (و) (ز).

قال:

القسم الثالث: ما يتركب من الحملية والمتصلة

والمطبوع منه ما كانت الحملية كبرىٰ والشركة مع تالي المتصلة ونتيجته متصلة، مقدّمها مقدّم المتصلة، وتاليها نتيجة التأليف بين التالي والحملية، كقولنا: كلّما كان (أ) (ب) فكلّ (ج) (د) وكلّ (د) (هـ) ينتج: كلّما كان (أ) (ب) فكلّ (ج) (هـ).

وتنعقد فيه الأشكال الأربعة، والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة هاهنا بين التالي والحملية.

أقول: هذا القسم ينقسم إلىٰ أربعة أقسام، لأنّ الحملية إما أن تقع كبرى، أو صغرىٰ، وعلى التقديرين فإمّا أن تكون مشاركتها للمتصلة بتاليها أو بمقدّمها.

والثلاثة الأخيرة بعيدة عن الطبع، فأعرض المصنف عنها، وذكر القسم الأول، وهو: أنّ تكون الحملية كبرىٰ والشركة مع تالي المتصلة.

وشرائط الانتاج في الحمليات هو شرائط[(١)] الانتاج هاهنا بين التالي والحملية، وتنعقد فيه الأشكال الأربعة.

مثال الشكل الأول: كلّ ما كان (أ) (ب) فكلّ (ج) (د) وكلّ (د) (هـ) ينتج: كـــلّ مـــا كان (أ) (ب) فكلّ (ج) (هـ).

مثال الشكل الثاني: كلّ ما كان (أ) (ب) فكلّ (ج) (د) ولاشيء من

---

(١) في (د): «شرط».

(هـ) (د) ينتج: كلّ ماكان (أ) (ب) فلاشيء من (ج) (هـ).

مثال الشكل الثالث: كل ماكان (أ) (ب) فكل (ج) (د) وكل (ج) (هـ) ينتج: كل ماكان (أ) (ب) فبعض (د) (هـ).

مثال الشكل الرابع: كلّ ماكان (أ) (ب) فكلّ (ج) (د) وكلّ (هـ) (ج) ينتج: كلّ ماكان (أ) (ب) فبعض (د) (هـ).

وعلى هذا القياس في سائر ضروب الأشكال.

قال:

القسم الرابع: ما يتركب من الحملية والمنفصلة

وهو على قسمين:

الأوّل: أن تكون الحمليات[١] بعدد أجزاء الانفصال، يشارك[٢] كلّ واحد منها واحداً[٣] من أجزاء الانفصال.

إما مع اتحاد التأليفات[٤] في النتيجة، كقولنا: كلّ (ج) إمّا (ب) وإما (د) وإمّا (هـ) وكلّ (ب) (ط) وكلّ (د) (ط) وكلّ (هـ) (ط) ينتج: كلّ (ج) (ط)، لصدق أحد أجزاء الانفصال مع مايشاركه من الحملية.

وإمّا مع اختلاف التأليفات في النتيجة، كقولنا: كلّ (ج) إمّا (ب) وإمّا (د) وإمّا (هـ) وكلّ (ب) (ج) وكلّ (د) (ط) وكلّ (هـ) (ز) ينتج: كلّ (ج) إمّا (ج) وإمّا (ط) وامّا (ز)، لما مرّ[٥].

---

(١) في (ش): «مايكون عدد الحمليات». (٢) في (ش): «ويشارك».

(٣) في (ش): «جزءً واحداً».

(٤) في (ر) و(ح): «التأليف».

(٥) في (ر): «وكل (ج) (ز) ينتج: كل (ج) إمّا (ج) وإما (ط) وامّا (ب)»، ولم يرد لفظ «لما مرّ» في (ر)، وفي (ش) و(ح) «كما مرّ».

أقول: الحمليات المذكورة في هذا القسم امّا أن تكون بعدد أجزاء الانفصال، أو تكون أقل، أولا تكون[1] أكثر.

لأنّ الزائد من الحمليات إن شارك أجزاء الانفصال في شيء كان قياساً آخر مركباً من المنفصلة[2] ومن ذلك الزائد، مغايراً للقياس الأول.

وإن لم يشارك[3] الأجزاء كان ذكرها غير مفيد شيئاً.

أما القسم الأوّل -وهو: أن تكون الحمليات بعدد الأجزاء- فانه علىٰ قسمين، فان الحملية إمّا أن تقع صغرىٰ أو كبرى.

والمصنّف ذكر مثال الثاني، وقسّمه إلىٰ قسمين:

أحدهما: أن تكون النتائج متحدة، كما تقول: كلّ (ج) إمّا (ب) وإمّا (د) وإما (هـ) وكلّ (ب) (ط) وكلّ (د) (ط) وكلّ (هـ) (ط) ينتج: كلّ (ج) (ط)، لأنّ أحد أجزاء المنفصلة لابدّ وأن يكون صادقاً في نفس الأمر، لامتناع الخلوّ عنها، والحمليات صادقة أيضاً في نفس الأمر، وأي جزء فرضنا صدقه من أجزاء المنفصلة مع أيّ حملية كانت[4] صادقة صدقت النتيجة المذكورة.

الثاني: أن تكون النتائج مختلفة، كقولنا: كلّ (ج) إمّا (ب) وإمّا (د) وإمّا (هـ) وكلّ (ب) (ج) وكلّ (د) (ط) وكلّ (هـ) (ز)[5] ينتج: كلّ (ج) إمّا (ج) وإمّا (ط) وإمّا (ز)[6]، لامتناع خلوّ الواقع عن أحد أجزاء المنفصلة وما يشاركها من الحملية، وذلك يستلزم المنفصلة المذكورة.

قال: الثاني: أن تكون الحمليات أقل من أجزاء الانفصال.

ولتكن الحملية واحدة والمنفصلة ذات جزأين والمشاركة[7] مع أحدهما،

---

(١) في (ر): «ولا تكون».

(٢) في (م): «المنفصلات».

(٣) في (م): «وان لم يكن يشارك».

(٤) في (م): «كان».

(٥) في (ر): «وكلّ (هـ) (ب)».

(٦) في (ر): «وإما (ب)».

(٧) في (م): «والحملية هي المشاركة».

كقولنا: إمّا كلّ (أ) (ط) أو كلّ (ج) (ب) وكلّ (ب) (د) ينتج: إمّا كلّ (أ) (ط) أو كلّ (ج) (د)، لامتناع خلوّ الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء غير[1] المشارك.

أقول: هذا القسم الثاني من القسمين المذكورين، وهو على قسمين، فانّ الحملية إمّا أن تقع كبرى أو صغرى.

والمصنّف ذكر مثال[2] الأوّل، وهو قولنا: إمّا أن يكون كلّ (أ) (ط) أو كلّ (ج) (ب) وكلّ (ب) (د) ينتج: إمّا كلّ (أ) (ط) أو كلّ (ج) (د).

لامتناع الخلوّ عن مقدمتي التأليف-أعني: كلّ (ج) (ب) وكلّ (ب) (د)- المستلزمتان لقولنا: كلّ (ج) (د)، وعن الجزء غير المشارك، أعني: كلّ (أ) (ط).

وامتناع الخلوّ عن الشيء وعن الملزوم يستدعي امتناع الخلوّ عنه وعن اللازم.

قال:

القسم الخامس: مايتركب من المتصلة والمنفصلة

والاشتراك إمّا في جزء تام من المقدمتين، أو غير تام منهما، وكيف كان[3] فالمطبوع منه ماتكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى.

مثال الاوّل قولنا [4]: كلّ ماكان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، ودائماً إمّا (ج) (د) أو (هـ) (ز)[5] مانعة الجمع، ينتج: دائماً إمّا أن يكون (أ) (ب) أو (هـ)

---

(١) في (م) و(ش) و(ح): «الغير».
(٢) في (م): «المثال».
(٣) في (ش): «ماكان».
(٤) لفظ «قولنا» لم يرد في (م).
(٥) في (ر): «أو (هـ) (ب)».

(ز)[١] مانعة الجمع، لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً أو في الجملة امتناعه مع الملزوم دائماً أو في الجملة[٢]

أقول: هذا القسم ينقسم إلى أقسام:

الأول: أن يكون الاشتراك في جزء تام من المقدمتين والمتصلة[٣] صغرى.

الثاني:[٤] أن يكون الاشتراك في جزء تام منهما[٥] والمتصلة كبرى.

الثالث:[٦] أن يكون الاشتراك في جزء غير تام من المقدمتين والمتصلة صغرى.

الرابع[٧]: ان يكون الاشتراط في جزء غير تام منهما والمتصلة كبرى.

الخامس[٨]: أن يكون الاشتراك في جزء تام من إحداهما دون الأُخرى.

وهو قسمان، وإذا انضمّ إليه كون المتصلة صغرى أو كبرى صارت أربعة أُخرى.

والمصنف ذكر المطبوع من هذه، وهو الأوّل والثالث.

مثال الأوّل قولنا: كلّ ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د) ودائماً إما (ج) (د) أو (هـ) (ز)[٩] مانعة الجمع ينتج: دائماً إمّا أن يكون (أ) (ب) أو (هـ) (ز)[١٠] مانعة الجمع، لأنّ اللازم لـمّا امتنع اجتماعه مع أمر لزم امتناع اجتماع الملزوم معه أيضاً، فان كان امتناع الاجتماع دائماً كانت النتيجة دائمة، وإن

---

(١) في (ر): «أو (هـ) (ب).

(٢) في (ش): ورد بدل قوله «دائماً أو في الجملة» «كذلك».

(٣) في (م): «والمنفصلة».

(٤) في(م): «والثاني».

(٥) لفظ «منهما» لم يرد في (ر).

(٦) في (م): «والثالث».

(٧) في (م): «والرابع».

(٨) في (م): «والخامس».

(٩) في (ر): «أو (هـ) (ب)».

(١٠) في (ر): «أو (هـ) (ب)».

كان جزئياً كانت جزئية.

قال: ومانعة الخلو تنتج: قد يكون إذا لم يكن (أ) (ب) فـ (هـ) (ز)، لاستلزام نقيض الأوسط للطرفين استلزاماً كلياً، واستلزام[١] ذلك المطلوب من الثالث.

أقول: إذا كانت الكبرى في هذا القسم مانعة الخلوّ، كانت النتيجة مخالفة لها في النوع، وتكون[٢] متصلة جزئية من نقيض مقدّم المتصلة وعين التالي من مانعة الخلوّ.

لأنّا إذا قلنا: كلّ ما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، ودائماً إمّا (ج) (د) أو (هـ) (ز) مانعة الخلو، تنتج: قد يكون إذا لم يكن (أ) (ب) فـ (هـ) (ز)، لاستلزام نقيض الأوسط وهو (ج) (د) طرفي النتيجة استلزاماً كلياً، وهما ينتجان المطلوب من الثالث.

وذلك بأن تقول: كلّ ما لم يكن (ج) (د) لم يكن (أ) (ب)، لأن عدم اللازم ملزوم[٣] لعدم الملزوم، وكلّ ما لم يكن (ج) (د) فـ (هـ) (ز)، لاستلزام رفع أحد جزئي مانعة الخلو ثبوت الآخر، وذلك ينتج من الشكل الثالث: قد يكون إذا لم يكن (أ) (ب) فـ (هـ) (ز)، وهو المطلوب.

قال: مثال الثاني: كلّ ما كان (أ) (ب) فكلّ (ج) (د)، ودائماً إمّا كلّ (د) (هـ) أو (و) (ز) مانعة الخلو، ينتج: كلّ ما كان (أ) (ب) فإمّا كلّ (ج)

---

(١) في (ش): «أواستلزام».

(٢) في (م): «وقد تكون».

(٣) في (م): «مستلزم».

(هـ) أو (و) (ز).

والاستقصاء في هذه الأقسام إلى الرسائل التي عملناها في فنّ[١] المنطق.

أقول: هذا مثال القسم الثاني الذي ذكرناه، وهو أن تكون الشركة في جزء غير تام منهما، والنتيجة فيه متصلة مركبة من حملية، ومنفصلة من نتيجة التأليف وعين الجزء الثاني.

مثاله: كلّ ماكان (أ) (ب) فكلّ (ج) (د) ودائماً إمّا كلّ (د) (هـ) أو (و) (ز) مانعة الخلو، تنتج: كلّ ماكان (أ) (ب) فاما كلّ (ج) (هـ) أو (و) (ز)، لامتناع الخلو عن الملزوم وعن[٢] المقدمتين المتشاركتين[٣] وعن الجزء الآخر، وذلك يستلزم امتناع الخلو عن الملزوم وعن[٤] نتيجة المقدمتين وعن الجزء الاخر.

قال:

الفصل الرابع: في القياس الاستثنائي

وهو: مركب من مقدمتين:إحداهما شرطية، والاخرى وضع لأحد جزأيها أو رفعه ليلزم وضع الآخر أو رفعه.

أقول: قد ذكرنا أن القياس الاستثنائي هوالذي تكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل، ولايجوز أن تكون النتيجة أو نقيضها مقدمة في إثبات نفسها، فبالضرورة تكون جزء مقدمة، والمقدمة التي يكون جزؤها قضية

---

(١) لفظ «فنّ» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «لامتناع خلو الملزوم عن».

(٣) في (ر): «المشاركتين».

(٤) في (م): «خلو الملزوم عن».

تكون[١] شرطية، وتكون المقدمة الأُخرى استثناء لوضع، حتى يلزم منه وضع أو رفع، حتى يلزم منه رفع.

مثل أن يقال:[٢] إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، ينتج: فالنهار موجود، أو تقول: لكن النهار ليس بموجود، فالشمس ليست طالعة[٣].

قال: ويجب إيجاب الشرطية ولزومية المتصلة[٤] وكليتها، أو كلية الوضع والرفع[٥]، إن[٦] لم يكن وقت الاتصال والانفصال [٧] هو بعينه وقت الوضع والرفع[٨].

أقول: يجب إيجاب الشرطية، ليلزم من وضع أحد الجزأين وضع الآخر ومن رفع أحدهما رفع الآخر.

ويجب كون المتصلة لزومية، لأنّ المرجع في هذا القياس إلى الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم، أو بعدم اللازم على عدم الملزوم.

وهذا إنما يكون في اللزومية، فانّ الاتفاقية يجب أن يكون وضعها أو رفعها معلوماً، فلا فائدة في القياس.

ويجب كون المتصلة أو المنفصلة كلية، أو كون الوضع أو الرفع كلياً، أو كون الوقت واحداً، فانه لوانتفت هذه الأمور جاز أن يكون وقت الوضع أو

---

(١) لفظ «تكون» لم يرد في (ر).

(٢) في (م): «تقول».

(٣) في (م): «بطالعة».

(٤) في (ش): «و لزومية المتصلة أو عنادية المنفصلة».

(٥) في (ش): «أوالرفع».

(٦) في (ر): «وإن».

(٧) في (ر): «أو الانفصال».

(٨) في (ش) و(ح): «أو الرفع».

الرفع غير ثابت الاستثناء، وحينئذ لايلزم للنتيجة[١].

قال: والشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة، فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم، وإلّا لبطل اللزوم دون العكس في شيء منهما، لاحتمال كون التالي أعم من المقدم.

أقول: المتصلة اللزومية تنتج نتيجتين:

إحداهما: وضع التالي عند وضع المقدّم.

والثانية: رفع المقدّم عند رفع التالي.

فانّا إذا قلنا: كلّ ماكان (أ) (ب) فـ(ج) (د)، ثم قلنا: لكن (أ) (ب)، لزم ثبوت (ج) (د)، وإلّا لزم انفكاك الملزوم عن اللازم، فلا يكون ملزوماً.

وكذلك إذا قلنا: لكن ليس (ج) (د)، فيلزم أن لايكون (أ) (ب)، وإلّا لزم وجود الملزوم بدون اللازم، فيبطل[٢] اللزوم.

ولاينعكس شيء من هذين، يعني: لايلزم من وضع التالي وضع المقدّم، ولامن رفع المقدّم رفع التالي، لجواز كون التالي أعم، فلا يلزم من وضعه ولا من رفع ماهو أخص منه شيء، كما تقول: كلّ ما كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه ليس بانسان، لايلزم أن لا يكون حيواناً، ولوقلنا: لكنه حيوان، لم يلزم أن يكون انساناً.

قال: وإن كانت منفصلة، فان كانت حقيقية فاستثناء عين أيّ جزء كان

---

(١) في (ر): «لايلزمه نتيجته».

(٢) في (م): «فبطل».

ينتج نقيض الآخر، لاستحالة الجمع،[١] واستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عين الاخر، لاستحالة الخلوّ.

أقول: المنفصلة الحقيقية تنتج أربع نتائج، اثنان منها تحصل باستثناء العين، واثنان تحصل باستثناء النقيض.

كما تقول: دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، ثم قلنا: لكنه زوج أنتج: انه ليس بفرد، لكنه فرد أنتج: أنه ليس بزوج، لكنه ليس بزوج أنتج: انه فرد، لكنه ليس بفرد أنتج: أنه زوج.

فالنتيجتان الاولتان[٢] لزمتا، لاستحالة الجمع بين الجزأين، والأُخريان لزمتا، لاستحالة الخلوّ عنهما.

قال: وإن كانت مانعة الجمع تنتج القسم الأول فقط، لامتناع الاجتماع[٣] دون الخلوّ.

أقول: المنفصلة المانعة الجمع تنتج نتيجتين باستثناء العين، كما تقول: إمّا أن يكون الشيء حجراً أو شجراً، لكنه حجر أنتج: انه ليس بشجر، لكنه شجر أنتج: انه ليس بحجر، لامتناع الاجتماع بين الجزأين.

ولو استثنينا[٤] نقيض أحدهما لم ينتج شيئاً، لجواز ارتفاعهما معاً وعدم ارتفاعهما معاً.

---

(١) في (ح) « لامتناع الاجتماع».

(٢) في (م): «الأوليان».

(٣) في (ش): «الجمع».

(٤) في (م): «استثني».

قال: وإن[١] كانت مانعة الخلو تنتج القسم الثاني فقط، لامتناع الخلوّ دون الجمع.

أقول: المنفصلة المانعة الخلو تنتج نتيجتين باستثناء النقيض دون العين، كقولنا: إمّا أن يكون (أ) (ب) أو (ج) (د) مانعة الخلو، ثم قلنا لكنه ليس (أ) (ب) ينتج: فـ (ج) (د)، لكن ليس (ج) (د) ينتج: فـ (أ) (ب)، وإلّا لخلا الأمر عنهما.

ولو استثنينا[٢] عين إحداهما لم ينتج شيئاً، لجواز الجمع وعدمه.

قال:

الفصل الخامس: في لواحق القياس

وهي أربعة:

الأوّل: القياس المركب، وهو: تركيب[٣] مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أُخرىٰ نتيجة أُخرىٰ، وهلمّ جراً إلىٰ أن يحصل[٤] المطلوب.

وهوإمّا موصول النتائج كقولنا: كلّ (ج) (ب) وكلّ (ب) (د) فكلّ (ج) (د)، ثمّ كلّ (ج) (د) وكلّ (د) (أ) فكل (ج) (أ)، ثمّ كلّ (ج) (أ) وكلّ (أ) (هـ) فكل (ج) (هـ).

أو مفصول النتائج، كقولنا: كلّ (ج) (ب) وكل (ب) (د) وكلّ (د) (أ) وكلّ (أ) (هـ) فكل (ج) (هـ).

---

(١) في (ر) و(م): «وإذا».

(٢) في (م) «استثني».

(٣) في (م): «ترتيب».

(٤) في (م): «يتحصل».

أقول: إنّما كان هذا القياس مركباً لكون النتيجة لا تحصل بقياس واحد، بل بقياسات أحدها ينتج المقدمة، والآخر ينتج[١] النتيجة، فتكون المقدمة تارة مقدمة وتارة نتيجة.

وهي قد تكون مذكورة ويكون القياس موصولاً، وقد تحذف ويكون القياس مفصولاً أو مطوياً، وأمثلتها ظاهرة.

قال: والثاني:[٢] قياس الخلف، وهو: إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، كقولنا: لو كذب ليس كلّ (ج) (ب) لكان كلّ (ج) (ب)، وكلّ (ب) (أ) على أنها مقدمة صادقة تنتج: لو كذب ليس كلّ (ج) (ب) لكان كلّ (ج) (أ)، لكن[٣] ليس كلّ (ج) (أ) على أنّه أمر محال، فينتج:[٤] ليس كلّ (ج) (ب)، وهو المطلوب.

أقول: قياس الخلف مركب من قياسين: أحدهما اقتراني، والآخر استثنائي.

كما تقول: ليس كلّ (ج) (ب) صادقاً[٥] لأنه إن لم يصدق: ليس كلّ (ج) (ب) صدق نقيضه، وهو: كلّ (ج) (ب).

وهذه مقدمة متصلة مقدمها فرض المطلوب غير حق، وتاليها ما يلزم من ذلك، وهو كون نقيضه حقاً.

فتجعل هذه المقدمة[٦] صغرى وكبراها حملية صادقة في نفس الأمر أو

---

(١) في (ر): «إحداهما تنتج المقدمة والأخرى تنتج».

(٢) في (ش): «الثاني» بدون واو.

(٣) في (ش): «لكنه».

(٤) في (م): «لينتج»

(٥) في (م): «صادق»

(٦) في (م): «مقدمة»

مسلّمة[١] الصدق، وهي قولنا: كلّ (ب) (أ) ينتج: إن لم يصدق ليس كلّ (ج) (ب) صدق: كلّ (ج) (أ).

وهذا هو القياس الاقتراني.

ثم تجعل النتيجة مقدمة لقياس استثنائي، ويستثنى نقيض التالي لينتج نقيض المقدّم، فتقول: لكن ليس كلّ (ج) (أ) على انّها مقدمة صادقة أيضاً تنتج نقيض المقدم، وهو كذب قولنا: ليس يصدق ليس كلّ (ج) (ب) ويلزمه صدق: ليس كلّ (ج) (ب)، وهو المطلوب.

قال: الثالث: الاستقراء، وهو: الحكم على كليّ لوجوده في أكثر جزئياته، كقولنا: كلّ حيوان يحرّك فكه الأسفل عند المضغ، لأن الانسان والبهائم والسباع[٢] كذلك.

وهو لا يفيد اليقين، لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه الحالة، كالتمساح.

أقول: الاستقراء منه تام، ومنه ناقص.

فالتام هو: الذي يشتمل على جميع الجزئيات ويفيد العلم ويستعمل في البراهين.

والناقص هو: الذي يدعى فيه الاشتمال وليس كذلك، ولا يفيد العلم ولا يستعمل في البراهين، ويستعمل في القياسات الجدلية.

فان الحكم على الكليّ بما[٣] وجد في أكثر الجزئيات ليس بحق، لجواز أن يكون الجزئي الآخر يخالف سائر الجزئيات في الحكم، فتكذب الكلية.

---

(١) في (ر): «متسلّمة».

(٢) لفظ «والسباع» لم يرد في (ش).

(٣) في (م): «لما».

قال: الرابع:[١] التمثيل، وهو: إثبات حكم في جزئي وجد[٢] في جزئي آخر[٣] لمعنى مشترك بينهما، كقولنا:[٤] العالم مؤلّف[٥] فهو حادث كالبيت.

وأثبتوا عليّة المعنى المشترك بالدوران، وبالتقسيم غيرالمردد[٦] بين النفي والاثبات، كقولهم: علّة الحدوث إمّا التأليف، أو كذا، أو كذا، والاخيران[٧] باطلان بالتخلّف، فتعيّن الاوّل.

أقول: التمثيل في عرف المنطقيين هوالقياس عند الفقهاء.

وهو عبارة[٨] عن إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما.

ويسمون الأوّل فرعاً، والثاني أصلاً، والمشترك علّة وجامعاً، كما تقول: العلة في حدوث البيت هوالتأليف، والعالم مؤلّف، فيكون حادثاً.

ويثبتون عليّة المشترك -وهوالتأليف في مثالنا- بأمرين:

أحدهما: الدوران، وهو أن يقال: ثبت الحدوث مع التاليف وانتفى عندانتفائه، فيكون علّة له.

أمّا الأوّل فلثبوته في البيت مع التأليف، وانتفائه في الواجب تعالى مع انتفاء التاليف.

وأما الثاني فلأن دوران الأمر مع غيره مما يغلب على الظنّ عليّة المدار للدائر.

---

(١) في (ش): «والرابع».

(٢) في (ش): «وجد لوجوده».

(٣) في (ح): «وهو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر».

(٤) في (ش) و(ح): «كقولهم»

(٥) في (ر): «إمّا مؤلّف»

(٦) في (م): «المتردد».

(٧) في (ر) و(ح): «والآخران».

(٨) في (م): «وعند المنطقيين عبارة».

والثاني: الحصر والتقسيم، مثل أن يقال: ثبوت الحدوث للبيت إمّا أن يكون لكونه جسماً، وإما أن يكون لكونه موجوداً، وإمّا أن يكون لكونه مشكلاً، وإمّا أن يكون لكونه مؤلفاً، ثم يبطلون الأقسام الثلاثة الأُول، فثبت لهم الأخير.

وتقسيمهم[١] هذا غير مشتمل على طرفي النقيض.

قال: وهو ضعيف.

أمّا الدوران فلأنّ الجزء الاخير[٢] وسائر الشرائط[٣] مدار مع أنها ليست بعلة.

أقول: هذان الطريقان ضعيفان.

أما الدوران فلأن اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدماً لا يدل على العلية، لجواز مصاحبتها اتفاقاً أو لغير ذلك، كما في العلّة المركبة من جزأين، فانّ الجزء الأخير منها إذا وجد وجد[٤] المعلول وإذا انتفى انتفى المعلول، وكذلك الشروط إذا وجدت مع العلة وجد المشروط وإذا انتفت انتفى، مع أنّ هذين ليسا بعلّة.

قال: وأمّا التقسيم والحصر فممنوع، لجواز عليّة غير المذكور.

وبتقدير تسليم عليّة المشترك في المقيس عليه لا تلزم عليّة في المقيس، لجواز أن تكون خصوصية المقيس عليه شرطاً للعليّة[٥]، أو خصوصية المقيس مانعة منها.

---

(١) في (م): «وتقسيم».

(٢) في (ر): «الآخر».

(٣) في (ش): «الشرائط المساوية» وفي (ح): «أما الدوران فلأن الجزء الآخر من العلة وسائر الشروط المساوية».

(٤) في (ر): «يوجد».

(٥) في (ر): «للعلّة».

أقول: هذا بيان ضعف الطريق الثاني، وهو الحصر والتقسيم.

ووجه ضعفه أنّا نقول: لانسلّم الحصر في التقسيم الذي ذكرتموه، بل يجوز أن تكون العلّة غير ماذكرتموه من الأقسام.

ثم مع تسليم أن يكون الحصر صحيحاً، لكن لانسلّم أنّ المشترك إذا كان علّة وجب ثبوت الحكم في الفرع، لجواز أن تكون خصوصية المقيس عليه وهو الأصل شرطاً في كون المشترك علّة، أو تكون خصوصية الفرع وهو المقيس مانعة من العلية، فلايلزم ثبوت الحكم، لوجود المانع.

قال:

وأمّا الخاتمة

ففيها بحثان:

الأوّل: في مواد الأقيسة

وهي: يقينيات، وغير يقينيات.

أما اليقينيّات فست[1]:

أوليات، وهي: قضايا تصوُّر طرفيها كافٍ في الجزم بينهما، كقولنا: الكل أعظم من الجزء.

أقول: لمّا فرغ من الأحوال الصورية للقياس شرع في الأحوال المادية، وهي النظر في القضايا لا مطلقاً، بل من جهة مايصدق بها.

واعلم: أنّ القضايا تنقسم بالقسمة الأولى إلى يقينيات وغير يقينيات.

فاليقيني[2] من القضايا هو الذي يكون الحكم فيه جازماً مطابقاً ثابتاً، فانّ الحكم الذي لايكون جازماً يكون من قبيل الظنون، والجازم الذي لايكون مطابقاً من قبيل الجهل المركب، والمطابق الذي لايكون ثابتاً من قبيل اعتقادات المقلّدين.

واليقيني على ستة أقسام:

الأوّل: الأوليات، وهي: التي يكون الحكم فيها ليس موقوفاً الّا على تصور

---

(١) في (ر): «فستة».

(٢) في (ر): «فاليقين».

طرفيها، كقولنا: الكلّ أعظم من الجزء، فانّ من تصور طرفي هذه القضية حكم بها حكماً قطعياً.

قال: ومشاهدات، وهي: قضايا يحكم بها لقوى ظاهرة أو باطنة[١]، كالحكم بأنّ الشمس مضيئة وأنّ[٢] لنا خوفاً وغضباً.

أقول: المشاهدات هي التي يحتاج العقل في الحكم بها إلى قوىً تنضمّ إليه، امّا ظاهرة[٣]ـ كما يحكم بالمحسوسات الظاهرة، كالحكم بان الشمس مضيئة وأنّ النار حارة ـ وإمّا باطنة، كالحكم بأن لنا خوفاً وغضباً.

وتسمّىٰ الوجدانيات.

قال: ومجرّبات، وهي: قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيده لليقين، كالحكم بأنّ شرب السقمونيا موجب للإسهال.

أقول: المجربات قضايا استفادتها النفس بوساطة الحسّ، فانّ الحس لمّا تكرر منه الحكم بحصول أمر عند آخر وبعدمه عند عدمه، حكمت النفس بذلك كلياً، كالإسهال عقيب شرب[٤] السقمونيا.

ولابدّ فيه من قياس، وهو أن حصول الاسهال لوكان اتفاقياً لما كان دائما ولا أكثرياً.

وبه يفرق بينه وبين الاستقراء، فانّ الاستقراءوان كان قد حصل فيه

---

(١) في (ش): «الظاهرة أو الباطنة».

(٢) في (ش): «وبأنّ».

(٣) في (ر): «إمّا ظاهرة أو باطنة».

(٤) لفظ «شرب» لم يرد في (ر).

المشاهدة المتكررة، لكن القياس المذكور لم يحصل، فلهذا لايفيد اليقين.

قال: وحدسيات، وهي: قضايا يحكم بها لحدس[١] قويّ من النفس مفيد للعلم، كالحكم بانّ نورالقمر مستفاد من الشمس.

والحدس هو: سرعة الانتقال من المبادئ إلىٰ المطالب.

أقول: الحدسيات تجري مجرىٰ المجربات في حصول المشاهدة المتكررة[٢] والقياس المذكور، فانّ نورالقمر لمّا كان مشاهداً ينقله بحسب وضعه من الشمس، حَكمَت النفس بأن نوره مستفاد منها، ولوكان اتفاقياً لما كان دائماً ولا أكثرياً.

والفرق بينه وبين المجرب[٣]: أنّ الحكم الحدسي معلوم السببية والماهية، والمجرب معلوم السببية غير معلوم الماهية.

والحدس: قوة للنفس تستعد بها النفس لحصول المطالب سرعةً.

قال: ومتواترات، وهي: قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات، بعد العلم بعدم امتناعها[٤]، والأمن من التواطؤ[٥]، كالحكم بوجودمكة وبغداد.

ولا ينحصر[٦] مبلغ الشهادات في عدد، بل اليقين هو القاضي بكمال العدد.

---

(١) في (ر): «تحكم بحدس» وفي (ش) و(ح): «يحكم بها بحدس».

(٢) في (ر): «المكررة».

(٣) في (م): «المجربات».

(٤) في (م): «امتناعه».

(٥) في (م): «التواطؤ عليه» وفي (ش) و(ح): «التواطؤ عليها».

(٦) في (ر): «ولا يحصر».

أقول: القضايا التواترية هي التي يحكم فيها بسبب الإخبار الذي يؤمن عليه الغلط والتواطؤ على الكذب، وذلك بعد العلم بعدم امتناع المخبر عنه، كمن يحكم بوجود مكة وبغداد وجالينوس واقليدس، لما حصل عنده من إخبار المتواترين.

واعلم: أنّ شرط إفادة التواتر العلم[١] استناده إلى الحسّ، فانّه لو أخبر اهل العالم باثبات الصانع وكونه عالماً لما حصل لنا العلم به، ولو أخبرونا عن وجود مكة لحصل لنا العلم.

وشرط قوم آخرون عدد المتواترين.

وهو خطأ، فانّ اليقين هو القاضي بكمال العدد، فمتىٰ حصل اليقين كان الخبر متواتراً، ومتىٰ لم يحصل لم يكن متواتراً.

قال: والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة على الغير.

أقول: العلم الحاصل من التجربة[٢] والحدس والتواتر علم جزئي، لاستناده إلى الحس.

ولا يكون حجة على الغير، لجواز اختلاف الاشخاص في حصول العلم لهم[٣] بسبب الحدس والتواتر وغير ذلك، فانّ شخصاً قد يحصل له العلم بحدس ما وآخر لا يحصل له العلم بذلك.

قال: وقضايا قياساتها معها، وهي: التي يحكم فيها بواسطة لا تغيب عن

---

(١) في (م): «علم».
(٢) في (م): «من الحدس والتجربة».
(٣) في (ر): «بها».

الذهن عند تصور حدودها، كالحكم بانّ الأربعة زوج، لانقسامها بمتساويين.

أقول: هذه القياسات تسمّى فطرية القياس، فانّ الحكم فيها لايحتاج إلى وسط يستحصل بالنظر، بل هو حاصل في مبدأ الفطرة.

كالحكم بانّ الأربعة زوج، لأجل وسط حاصل عند الفطرة، وهو أن الأربعة عدد ينقسم بمتساويين، وكلّ عدد ينقسم بمتساويين فهو زوج، فالأربعة زوج.

قال: والقياس المؤلّف من هذه الستة يسمّى برهاناً

وهو امّا لمّي، وهو: الذي حدّ[١] الأوسط فيه علّة للنسبة في الذهن والعين[٢]، كقولنا: هذا متعفّن الأخلاط، وكلّ متعفّن الأخلاط محموم[٣]، فهذا محموم[٤].

واما انّي، وهو: الذي حد[٥] الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط، كقولنا: هذا محموم، وكلّ محموم متعفّن الاخلاط، فهذا متعفّن الأخلاط.

أقول: القياس البرهاني هوالذي يتألّف من مقدمات يقينية على ماذكر في التعليم الأوّل[٦]، وأنواع اليقينيات هي الستة المذكورة، فيكون البرهان هو المتألّف منها، وقد فسّروا اليقيني بالضروري.

وتخبّط المتأخرون في ذلك بسبب وجدانهم براهين العلوم الطبيعية على المطالب الغير الضرورية تستنتج من أمثالها، فزادوا على الضروري الممكن الأكثري.

---

(١) في (ر) و(ش): «الحدّ»

(٢) في (ح) ورد لفظ «والخارج» بدل لفظ «والعين».

(٣) في (م): «فهو محموم».

(٤) لفظ «فهذا محموم» لم يرد في (ر)

(٥) لفظ «حدّ» لم يرد في (ر) وفي (ش): «بكون الحدّ».

(٦) لفظ «الاول» لم يرد في (ر)

وفسّر الشيخ ماورد في التعليم الأوّل بأنّ المراد منه أنّ البرهان لايستنتج الضروري فيه إلّا من مثله، بخلاف الأقيسة الباقية.

وجوّز تأليف مقدمات البرهان من أمور غير ضرورية ليستنتج منها أمثالها، سواء كانت ممكنة أكثرية أو أقلية.

واعلم: أن البرهان ينقسم إلى برهان لِمْ وبرهان إنْ.

فبرهان اللّمْ[(١)] هو: أن يكون الحد الأوسط فيه علة لحصول الأكبر في الأصغر عند الذهن وفي الوجود، كقولنا: زيد متعفّن الأخلاط، وكلّ متعفّن الأخلاط محموم، فزيد محموم، فتَعَفُّن الأخلاط علّة لحصول الحمّى في زيد.

وفرق بين أن يقال: الاوسط[(٢)] علة لحصول الأكبر في الأصغر، وبين أن يقال: علة الأكبر[(٣)] مطلقاً، فانه جاز أن يكون الحدّ الأوسط معلولاً للأكبر وعلّة لحصوله في الأصغر.

وسمّي[(٤)] هذا البرهان[(٥)] اللم لأنه يعطي السبب في الوجود كما يعطيه[(٦)] في الذهن.

وأمّا برهان الإن فهو:أن يكون الحد الأوسط فيه علّة[(٧)] للأكبر عند الذهن وليس بعلّة له في الأعيان.

فان كان مع ذلك معلولاً له كان برهان إن هو الدليل[(٨)]، كقولنا: زيد محموم، وكلّ محموم فهو متعفّن الأخلاط، فقد استدل بوجود الحمّى على وجود التعفن، وهو استدلال المعلول على العلة.

---

(١) ي (ر): «لِمْ».

(٢) لفظ «الأوسط» لم يرد في (ر).

(٣) في (م): «للأكبر».

(٤) في (م): «ويسمى».

(٥) في(م): «ببرهان».

(٦) في (ر) «يعطيها».

(٧) في (ر): «هو أن يكن الاوسط علة».

(٨) في (م): «كان البرهان دليلاً».

وإن لم يكن كذلك [١] فهو برهان إن غير الدليل.

قال: وأما غير اليقينيات فست [٢] :

مشهورات، وهي: قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحه [٣] عامة، أو رقّة، أو حمية، أو انفعالات من عادات وشرائع وآداب.

والفرق بينها وبين الأوليات: انّ الانسان لو خلّي [٤] ونفسه مع قطع النظر عمّا وراء عقله لم يحكم بها، بخلاف الأوّليات، كقولنا: الظلم قبيح، والعدل حسن، وكشف العورة مذموم،ومراعات الضعفاء محمودة [٥].

ومن هذه [٦] مايكون صادقاً، ومايكون كاذباً، ولكلّ قوم مشهورات، ولأهل كلّ صناعة بحسبها [٧].

أقول: الاعتماد في كون الشيء مشهوراً هو عموم الاعتراف به، وقد يطلق على الأوليات، لعموم الاعتراف بها، لكن إذا أُطلقت فانّما يراد بها الآراء المحمودة التي لاعمدة لها إلّا الشهرة.

وللشهرة أسباب:

منها: كون الشيء حقاً، كعدم اجتماع الضدين.

ومنها: كونه مشتملاً على مصلحة عامة، كقولنا: العدل حسن، والظلم قبيح.

ومنها: مايكون لأجل انفعال بعض الأمزجة، كقبح إيذاء الحيوان

---

(١) لفظ «كذلك» لم يرد في (م).

(٢) في (ح): «فسبعة».

(٣) في (ش): «إمّا لمصلحة».

(٤) في (م): «لوخلا».

(٥) في (م): «محمود».

(٦) في (ش): «ومن هذه القضايا».

(٧) في (ش): «مشهورات بحسبها».

لالغرض، وهوالذي يكون من الرقة، أو كقبح الزنا، وهوالذي يكون من الحمية.

ومنها: مايكون لأجل الانفعال من القواعد والشرائع والآداب، كالأمور الشرعية وغيرها.

والفرق بين الأوليات وبين المشهورات:أنّ الانسان لوفرض نفسه خالية من جميع الأمور المغايرة لعقله حكم بالأوليات دون المشهورات، ولهذا يتطرق التغير إليها دون الأوليات، كقولنا: الكذب قبيح، فانه قد يستحسن إذا اشتمل على مصلحة عظيمة.

ومن هذه المشهورات مايكون صادقاً، ومنها مايكون كاذباً، والاعتماد فيها على الشهرة لاعلى الصدق.

ولكلّ قوم مشهورات، ولأهل كلّ صناعة،مثل النجار والصائغ ومثلهما مشهورات[1] بحسب صناعتهم.

قال: ومسلّمات، وهي :قضايا تتسلّم[2] من الخصم فيبنى[3] عليها الكلام لدفعه، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه.

والقياس المؤلف من هذين يسمّى جدلاً، والغرض إقناع القاصر عن درك[4] البرهان وإلزام الخصم.

أقول: المسلّمات قد تكون يقينيات، وقد تكون غير يقينيات، والمصنف

(١) من قوله: «ولأهل» إلى هنا لم يرد في (ر).

(٢) في (ش): «تحكم بتسليم».

(٣) في (ر): «فيبتني».

(٤) في (ش): «والغرض منه إقناع القاصرين عن إدراك».

جعلها قسيمة اليقينيات[١].

وهو أن يأخذ أحد الخصمين من الآخر قضايا ويتسلّمها منه، سواء[٢] كانت مسلّمة بينهما خاصة ـ وهي التي تقع في المحاورات ـ أو بين أهل ذلك العلم.

فإذا تسلّمها منه بنى عليها ما يبطل به كلامه، كما يستعمل الفقيه في المسائل الفروعية القواعد الأُصولية، ككون الاجماع حجة وخبر الواحد.

ومايتركب من المسلمات والمشهورات من الأقيسة يسمّىٰ جدلاً.

ويقصد به دفع خصم يقصر[٣] فهمه عن إدراك البرهان ويقنع بأدنىٰ حجة.

ويقصد به أيضاً إلزام[٤] الخصم مالايعتقده

قال: ومقبولات، وهي: قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه، إمّا لأمر سماوي، أو مزيد[٥] عقل ودين، كالمأخوذات من أهل العلم والزهد.

أقول: المقبولات إنّما تؤخذ ممن يختص بمزيد اعتقاد، امّا لأمر سماوي كالمعجزة والكرامات، أو لمزيد عقل ودين كالمأخوذات عن الزهاد، أولاينسب إلى شخص منقول عنه كالامثال السائرة.

قال: ومظنونات، وهي: قضايا يحكم بها اتباعاً للظن، كقولك: فلان يطوف بالليل فهو سارق.

---

(١) في (م): «لليقينيات».
(٢) في (ر): «وسواء».
(٣) في (م): «دفع الخصم لو يقصر».
(٤) في (ر): «التزام».
(٥) في (ش) و(ح): «لمزيد».

أقول: المظنونات قد تطلق لمعنيين:

أحدهما: الحكم الذي لايكون جازماً، فانّا قد بيّنا أنّ الحكم قد يكون جازماً وقد لايكون، وهذا الظن هوالذي يحكم به لمتابعة الظن، كقولنا: فلان يطوف بالليل فهو سارق.

والثاني: الحكم الذي يكون بإزاء اليقين، وهو الشامل للجهل المركب والظن الصرف واعتقاد المقلدين.

والمغني بالظن هاهنا هوالأوّل.

قال: والقياس المؤلّف من هذين[١] يسمّى خطابة.

الغرض منه ترغيب السامع فيا ينفعه: من تهذيب الاخلاق، وامر[٢] الدين.

أقول: القياس المؤلّف من المقبولات والمظنونات هو الخطابة.

والغرض من الخطابة ترغيب الناس في الأُمور النافعة لهم في معاشهم ومعادهم، كما يفعله الوعاظ والخطباء.

قال: ومخيّلات، وهي: قضايا إذا وردت على النفس أثّرت فيها تأثيراً عجيباً من قبض وبسط[٣]، كقولهم: الخمر ياقوتة سيّالة[٤]، والعسل مرّة متهوعة[٥].

---

(١) في (ر): «هذه».

(٢) في (ش): «وأمور».

(٣) في (ش): «أوبسط».

(٤) في (ر): «ياقوت سيّال» وفي (خ): «ياقوتيّة سيّالة».

(٥) في (ش) و(ح): «مهوعة».

أقول: المخيّلات قضايا تقال فتتأثر النفس بها قبضاً وبسطاً، ويتبعه في الأكثر ترغيب النفس في شيء أو تنفيرها عنه، كما يفعله قولنا: العسل مرّة متهوعة، فانّ النفس تنفرعنه ، والخمر ياقوتة سيالة[١]، فان النفس ترغب فيه.

قال: والقياس المؤلّف منها يسمّىٰ شعراً.

والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير، ويروحه[٢] الوزن والصوت الطيّب.

أقول: القياس المؤلّف من المخيلات يسمّىٰ شعراً.

والغرض منه ترغيب النفس أو تنفيرها.

وفائدته الاستعطاف من السماحة والجود.

ويروحه[٣] الوزن والصوت الطيب.

ومتقدّموا المنطقيين كانوا لايعتبرون الوزن في الشعر، والمتأخرون اعتبروه، واعتبروا القافية أيضاً[٤].

قال: ووهميات، وهي: قضايا كاذبة يحكم بها[٥] الوهم في أُمور غير محسوسة، كقولنا: كلّ موجود مشار إليه[٦]، ووراء العالم فضاء لايتناهى.

ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الأوليات.

وعرف كذب الوهم[٧] بموافقته العقل في مقدمات القياس الناتج لنقيض

---

(١) في (ر): «ياقوت سيّال».

(٢) في (ر): «وترويحه».

(٣) في (ر): «وترويحه».

(٤) في (م): «فيه أيضاً».

(٥) في (ر): «فيها».

(٦) في (ش): «فهو مشار إليه».

(٧) في (ش): «كذب ذلك الوهم».

حكمه، وانكاره[١] نفسه عند الوصول إلى النتيجة.

والقياس المؤلّف منها[٢] يسمّى سفسطة، والغرض منها إفحام الخصم وتغليطه.[٣]

أقول: القضايا الوهمية يتبع الانسان فيها وهمه.

وهو[٤]: قوة للانسان يدرك بها الأُمور الجزئية المنتزعة من المحسوسات.

وهي[٥]: تابعة للحس، فكل ماحكم الوهم به في المحسوسات فهو مقبول عند العقل، وإذا حكم على الأُمور الغير المحسوسة حكمه[٦] على المحسوسة كان كاذباً.

كمن يحكم بأنّ كلّ موجود فهو مشار إليه بالحس، فانّ العقل قد أخرج من المحسوسات ماليس بمحسوس، فيكون هذا الحكم كاذباً.

وكذلك من يحكم[٧] بأنّ وراء العالم خلاء لايتناهى.

ولولا دفع العقل والشرائع لكانت القضايا الوهمية من الأوليات.

وإنّما يعرف كذب الوهم لمساعدته العقل في القضايا التي يحكم العقل بها لانتاج نقيض حكم الوهم، فاذا تعديا إلى النتيجة حكم العقل ونكص[٨] الوهم وأنكر نفسه.

والقياس المؤلّف من هذه القضايا يسمّى سفسطة.

والغرض منها إفحام الخصم وتغليطه.

قال: والمغالطة قياس تفسد صورته، بأن لا تكون على هيئة منتجة،

---

(١) في (ش): «وإنكار».

(٢) في(م): «من هذه القضايا».

(٣) لفظ «وتغليطه» لم يرد في (ر).

(٤) أي: الوهم.

(٥) أي: القضايا الوهمية.

(٦) في (ر): «حكم».

(٧) في (م): «يحكم تارة».

(٨) في (م): «ونقض».

لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية أو الكيفية أو الجهة[١].

أقول: الغلط في القياس إما أن يكون من جهة اللفظ، وإمّا أن يكون من جهة المعنىٰ.

والذي يكون من جهة المعنىٰ فامّا أن يقع في القضية الواحدة، وإمّا أن يقع في التأليف بين القضايا.

وهو إما قياسي، وإما غير قياسي.

والمتعلقة[٢] بالتأليف القياسي إمّا أن تقع في القياس نفسه لا بالقياس إلى نتيجته[٣]، أو تقع فيه بسبب قياسه إلى نتيجة.

والواقع في نفس القياس إمّا أن يتعلق بمادته، أو بصورته.

أمّا الصورة[٤] فكما يكون التأليف على هيئة ضرب غير منتج.

وأما المادة[٥] فكما تكون بحيث إذا رتبت[٦] المعاني منه على وجه يكون صادقاً لم يكن قياساً، وإذا رتبت على وجه يكون قياساً لم يكن صادقاً.

وجميع هذه تسمىٰ بسوء التركيب.

وأمّا الواقعة بالقياس إلى نتيجته فتنقسم[٧] إلى ما لا تكون النتيجة مغايرة لأحد أجزاء القياس، فلا يحصل بالقياس علم زائد على ما في المقدمات، ويسمّىٰ مصادرة على المطلوب.

وإلى ما تكون مغايرة، لكنها لا تكون ما هي المطلوبة من ذلك القياس،

---

(١) في (ش): «لاختلال شروط معتبرة بحسب الكمية والكيفية والجهة».

(٢) في (ر): «والمعلّقة».

(٣) في (ر): «نتيجة».

(٤) في (م): «الصورية».

(٥) في (م): «المادية».

(٦) في (م): «بحيث رتب».

(٧) في (ر): «فتقسم».

ويسمّى وضع ماليس بعلة علة.

وأمّا الواقعة بين قضايا ليست بقياس فتسمّى جَمْع(١) المسائل في مسألة واحدة.

وأمّا الذي يقع في القضية الواحدة فامّا أن يقع فيا يتعلق بجزئي القضية جميعاً، وذلك يكون بوقوع أحدهما في مكان الآخر، ويسمّى إيهام العكس.

وإمّا أن يقع فيا(٢) يتعلق بجزء واحد منها.

وينقسم إلى مايورد فيه بدل الجزء غيره مما يشبهه، كعوارضه أو معروضاته، ويسمّى أخذ ما بالعرض مكان مابالذات.

وإلى مايورد فيه الجزء نفسه، ولكن لاعلى الوجه الذي ينبغي، كما لوأخذ معه ماليس منه أولا يوجد معه ماهو منه من الشروط أو القيود، ويسمّى سوء اعتبار الحمل.

وأمّا الذي يكون من جهة اللفظ فاما أن يتعلق بالألفاظ لامن حيث تركبها، وإمّا أن يتعلق بها من حيث تركبها.

والأول لايخلو إمّا أن يتعلّق بالألفاظ أنفسها، وهو أن تكون مختلفة الدلالة، فيقع الاشتباه بين ماهو المراد وبين غيره، ويدخل فيه: الاشتراك ، والتشابه والمجاز، والاستعارة ومايجري مجراه، ويسمّى الجميع بالاشتراك اللفظي.

وإمّا أن يتعلق باحوال الألفاظ.

وهي إمّا أحوال ذاتية، أو داخلة في صيغ الألفاظ قبل تحصيلها، كالاشتباه في لفظ المختار بسبب التصريف إذا كان بمعنى الفاعل أو المفعول.

وإمّا أحوال عارضة لها بعد تحصيلها، كالاشتباه بسبب الاعجام والإعراب.

---

(١) في (م): «جميع».

(٢) لفظ «يقع فيا» لم يرد في (ر).

والمتعلّقة بالتركيب تنقسم إلى مايتعلق الاشتباه فيه بنفس التركيب، وإلى مايتعلّق بوجوده وعدمه.

والأخير ينقسم إلى مايكون التركيب فيه موجوداً فيظن معدوماً، ويسمّى تفصيل المركب، وإلى عكسه، ويسمّى تركيب المفصل.

فهذه ثلاثة عشر نوعاً، ستة لفظية، وسبعة معنوية، وهي أنواع الغلط الواقع في الأقيسة.

قال: أو مادته، بأن تكون المقدمة والمطلوب شيئاً واحداً لكون[١] الألفاظ مترادفة، كقولنا: كلّ انسان بشر وكلّ بشر ضحّاك فكل انسان ضحّاك [٢].

أقول: الحق أنّ الخلل في هذا ليس بسبب المادة ولا بحسب الصورة، فانّ المادة صحيحة صادقة،وكذلك صورة القياس.

وانّما الخلل فيه من حيث انّه مصادرة على المطلوب، باعتبار أنّ القول اللازم منه ليس هو قولاً آخر غير المقدمات.

قال: أو كاذبة شبيهة[٣] بالصادقة من جهة اللفظ، كقولنا لصورة الفرس المنقوش على الحائط: هذا[٤] فرس وكلّ فرس صهّال ينتج: أنّ تلك الصورة صهّالة.

---

(١) في (ر): «لكن».

(٢) في (ر): «كقولنا: كلّ انسان (س) وكلّ (س) ضحّاك وكلّ انسان ضحّاك».

(٣) في (ر): «شبّهت».

(٤) لفظ «هذا» لم يرد في (ر).

أقول: الغلط في هذا إنما وقع لاشتراك لفظ[١] الفرس بين الصورة المنقوشة والحيوان المخصوص، فهو من قبيل الأغلاط اللفظية.

قال: أو من جهة المعنى، لعدم مراعات وجود الموضوع في الموجبة، كقولنا: كلّ انسان وفرس فهو انسان وكلّ انسان وفرس فهو فرس لينتج: بعض الانسان فرس.

أقول: هذا هوالغلط المعنوي الذي هو سبب[٢] اشتباه الصادق بالكاذب، وهوأن يحكم في الموجبة على موضوع غير معيّن[٣] الوجود.

والحق أنّ الغلط في هذا هو من باب سوء اعتبار الحمل.

قال: ووضع[٤] الطبيعية[٥] مكان[٦] الكلية، كقولنا: الانسان حيوان والحيوان جنس لينتج: انّ[٧] الانسان جنس.

أقول: الأوسط هاهنا غير متكرر، فانّ الحيوان المحمول على الانسان ليس هوالحيوان الجنسي[٨]، فالغلط في هذا من باب المادة.

---

(١) في (ر): «لفظي».

(٢) في (ر): «الذي سبب».

(٣) في (ر): «معتبر».

(٤) في (ش): «أو وضع».

(٥) في (ر) و(ش)و (ح): «الطبيعة».

(٦) في (ش) و(ح): «مقام».

(٧) لفظ «أنّ» لم يرد في(ش).

(٨) في (م): الحقيقي».

قال: وأخذ[١] الأُمور الذهنية مكان العينية وبالعكس [٢].

فعليك مراعات كلّ ذلك لئلا تقع في الغلط.

والمستعمل للمغالطة سوفسطائي إن قابل بها الحكيم، ومشاغبي إن قابل بها الجدلي.

أقول: الغلط في أخذ الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس من باب [٣] سوء اعتبار الحمل.

واعلم: أنّ المستعمل للمغالطة سوفسطائي إن قابل بها الحكيم، وإن قابل بها الجدلي فهومشاغبي.

قال

البحث الثاني: في أجزاء العلوم

وهي موضوعات، وقد عرفتها.

أقول: قد عرفت: أن الموضوع لكلّ علم[٤] هوالذي يبحث في ذلك[٥] العلم عن عوارضه التي تلحقه لذاته أو لجزئه أو لغرض مساو.

وقد[٦] عرفت أنّ العلوم إنّما تتمايز بحسب تمايز الموضوعات.

واعلم: أنّ الموضوع بالنسبة إلى غيره من الموضوعات امّا أن يكون مبايناً له، أو مناسباً.

---

(١) في (ش): «أو أخذ».

(٢) في (ش): «أو بالعكس».

(٣) لفظ «باب» لم يرد في (م).

(٤) لفظ «لكل علم» لم يرد في (ر)

(٥) لفظ «ذلك» لم يرد في (ر).

(٦) لفظ «قد» لم يرد في (ر)

والموضوع[١] إذا كان مناسباً لغيره فامّا ان يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، أو لايكون.

فان كان الأوّل فامّا أن يكون بأمر ذاتي، بأن يكون أحدهما جنساً للآخر، كالمقدار الذي هوجنس للجسم التعليمي، والمقدار موضوع علم[٢] الهندسة، والجسم موضوع علم الجسمات[٣]، فيكون علم الجسمات تحت علم الهندسة وجزءاً منه.

وإن لم يكن بأمر ذاتي فامّا أن يكون العام عرضاً عاماً للخاص، كالموجود والجسم الطبيعي، والموجود[٤] موضوع الإلهي، والجسم موضوع الطبيعي، فيكون الطبيعي تحت الالهي ولايكون جزءاً منه.

وإمّا أن يكون العموم في أحدهما[٥] مطلق وفي الآخر مقيد، كالأكر مطلقا والأكر المتحركة، فتكون أيضاً داخلة تحتها ولا تكون جزءاً منها.

وقد يجتمع الوجهان في واحد، وربما كان بينهما تشارك في معنىً ما، كالطب والأخلاق الباحثين عن القوىٰ النفسانية لامن جهة واحدة، وربما تساويا في الاندراج تحت آخر، كالهندسة والحساب.

وقد يكون البحث عن موضوع السافل من حيث اقترن به اعراض موضوع العالي.

قال: ومبادٍ، وهي: حدود الموضوعات، وأجزاؤها، وأعراضها الذاتية.

والمقدمات غير البيّنة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع، كقولنا: لنا أن

---

(١) في (م): «فالموضوع».

(٢) لفظ «علم» لم يرد في (ر).

(٣) في (ر): «الجسّميات».

(٤) في (م): «فالموجود».

(٥) في (ر): «وإمّا أن يكون العموم، لأنّ الموضوع في أحدهما»

نصل بين كلّ نقطتين بخط مستقيم، وأن نعمل بأي بعدٍ وعلى كلّ نقطة[١] شئنا دائرة.

والمقدمات البينة بنفسها كقولنا: المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية.

أقول: المبادئ هي: الأشياء التي يبنى العلم عليها، وهي إمّا تصورات وتسمّى حدوداً، وإمّا تصديقات وتسمّى مقدمات.

والحدود هي التي تستعمل في حدود ما يبنى العلم عليها[٢].

أمّا الموضوع كقولنا في الطبيعيات: الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد.

وأما جزء الموضوع كقولنا: الهيولى جوهر قابل.

وأمّا الأعراض الذاتية التي تلحق الموضوع كقولنا: الحركة كمال أوّل لما بالقوة من حيث هو بالقوة.

وأمّا جزء الموضوع كقولنا: الجسم البسيط هوالذي له طبيعة واحدة[٣].

وأمّا المقدمات فهي التي تتألف قياسات العلم منها، وتنقسم إلى بيّنة وغير بيّنة.

وغير البيّنة[٤] تسلم ليبنى عليها العلم ويتبين في علم آخر، فتكون مسائل من ذلك العلم، وتسمّى أُصولاً موضوعة إن أُخذت مع المسامحة، ومصادرات إن كانت مع استنكار، كقولنا: لنا أن نصل بين كل[٥] نقطتين بخط مستقيم، وأن نعمل بأيّ بعدٍ أردنا دائرة، ويكون مركزها أيّة نقطة شئنا

وأمّا البينة بنفسها كقولنا: الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، فانه مبدأ للهندسة، فيجب تخصصه[٦] إمّا بالموضوع وحده أو بالموضوع والمحمول، كما

---

(١) في (ش): «بأيّ بعد كان وأيّ نقطة».

(٢) في (م): «مايبنى عليها العلم».

(٣) لفظ «واحدة» لم يرد في (ر).

(٤) لفظ «وغير البينة» لم يرد في (ر).

(٥) لفظ «كلّ» لم يرد في (ر).

(٦) في (م): «تخصيصه».

تقول: المقادير المساوية لمقدار واحد مساوية[١]، وبدون تخصصه[٢] بالعلم يكون استعمالها فيه قبيحاً.

قال: ومسائل، وهي: القضايا التي تطلب[٣] نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها في ذلك العلم.

وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم، كقولنا: كلّ مقدار إمّا مشارك لآخر[٤] أو مباين[٥].

وقد تكون هو مع عرض ذاتي، كقولنا: كلّ مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان.

وقد يكون نوعه، كقولنا: كل خط يمكن تنصيفه.

وقد يكون نوعه مع عرض ذاتي، كقولنا: كل خط قام على خط فانّ زاويتي جنبيه[٦] إمّا[٧] قائمتان أومتساويتان لهما.

وقد يكون عرضاً ذاتياً، كقولنا: كلّ مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين.

أقول: المسائل هي القضايا التي تجعل مطالب[٨] في ذلك العلم، وتكون[٩] نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها غير معلومة.

والموضوع في تلك المسائل إمّا أن يكون هو موضوع العلم، كقولنا في

---

(١) في (م): «متساوية».

(٢) في (م): «تخصيصه».

(٣) في (ش): «تطلب بها».

(٤) في (ش): «للآخر».

(٥) في (ش) و(ح): «أو مباين له».

(٦) في (م): «جنبتيه».

(٧) لفظ «إما» لم يرد في (ن).

(٨) في (م): «المطالب».

(٩) في (م): «او تكون».

الهندسة: كلّ مقدار امّا مشارك لآخر أو مباين له، فانّ الموضوع في هذه المسألة ـ وهوالمقدار ـ موضوع العلم.

وإمّا أن يكون هو موضوع العلم لكن أُخذ مقيداً، كقولنا: كلّ مقدار وسط في النسبة فانه ضلع[١] سطح يحيط[٢] به الطرفان، فقد قيّد المقدار هاهنا بكونه وسطاً في النسبة.

وإمّا أن يكون موضوعها نوع موضوع العلم، كقولنا: كلّ خط يمكن تنصيفه، فانّ الخط نوع من المقدار.

وإمّا أن يكون نوعه مع عرض ذاتي، كقولنا: كلّ خط قام على آخر فانّ الزاويتين الحادثتين قائمتان أو مساويتان لهما، فقد قيّد الخط الذي هو النوع بكونه قائماً على آخر.

وإمّا أن يكون موضوعها عرضاً ذاتياً للموضوع، كقولنا: كلّ مثلث فانّ زواياه مساوية لقائمتين، فان التثليث من الأعراض الذاتية للمقدار.

قال: وأما محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها، لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً ثبوته[٣] له[٤] بالبرهان.

وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة[٥].

أقول: وامّا[٦] محمول المسألة فيجب[٧] أن يكون خارجاً عن موضوعها، لأن الذاتي

---

(١) في (ر): «مبلغ».

(٢) في (ر): «محيط».

(٣) في (م): «بثبوته».

(٤) لفظ «له» لم يرد في (ر).

(٥) لفظ «وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة» لم يرد في (ش).

(٦) لفظ «وأمّا» لم يرد في (ر).

(٧) في (ر): «يجب».

للشيء لايطلب بالبرهان، فانّ طلب الحمل علىٰ الشيء انما يكون بعد معرفة الشيء.

واورد على هذا: استدلالهم على جوهرية النفس.

واجيب: بان النفس غير معلومة بماهيّتها، بل ببعض اعتباراتها من كونها مدبرة للبدن، والجوهر ليس بجزء لهذا المفهوم، بل لمعروضه الذي لايتحصل الّا بعد معرفة النفس[1].

فهذا آخر[2] ما أردنا إيراده من شرح هذه الرسالة، وقد قصدنا فيه وجه الايضاح، ولم نتعرض لذكر ماهو الحق عندنا إلّا في مواضع قليلة، وتركنا ذلك إلى كتاب الأسرار[3].

ولنقطع الآن الكلام، حامدين لله تعالى مفيض الخيرات، ومصلّين على أشرف الذوات الطاهرات وأكرم النفوس المقدسات، مخصّصين محمداً وآله بأفضل التحيات وأعظم الصلوات، إنه وليّ ذلك والقادرعليه.

* * *

وجاء في آخر نسخة (ر):

«والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله علىٰ سيدنا محمّد وآله.

فرغ من نسخها في شهر ربيع الآخر سنة تسع وسبعين وستمائة».

* * *

وجاء فى آخرنسخة (م):

---

(١) في (ر): ورد لفظ «الجوهر» بدل لفظ «النفس».

(٢) لفظ «آخر» لم يرد في (ر).

(٣) هو: كتاب الاسرار الخفية في العلوم العقلية، من الحكمية والكلامية والمنطقية، الّفه باسم هارون بن شمس الدين الجويني الذي توفى سنة ٦٨٥.

روضات الجنات ٢/٢٧٢، الدريعة ٢/ ٤٥، اعيان الشيعة ٥/٤٠٥.

«وقد فرغ من تحريره اضعف عباد الله تعالى واحوجهم الى رحمته أبو المحامد شمس الدين محمد بن شاه حسين اليزدي اصلح الله شأنه وصانه عما شانه يوم الاثنين سلخ شهر جمادى الأُولى من سنة ثمان عشرة وسبعمائة وقابلته بنسخة في شهر صفر ختم بالخير والظفر الواقع في سنة عشرين وسبعمائة».

* * *

وكان فراغي من استنساخ نسخة المكتبة الرضوية (ر) في يوم الأربعاء التاسع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٤٠٩هـ في المكتبة الرضوية على صاحبها آلاف التحية والسلام.

وكان فراغي من مقابلة هذه النسخة على نسخة مكتبة ملك (م) في يوم الأربعاء السادس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٤٠٩هـ، وكانت المقابلة على جهاز الميكروفيلم في المكتبة الرضوية على صاحبها السلام.

وأنا تراب أقدام طلاب العلم والعمل فارس بن محمد رضا بن الحاج محمد علي بن الحاج حسون التبريزي النجفي حامداً مصلياً مستغفراً.

فهرس
المصادر والمواضيع

فهرس المصادر

(١) القرآن الكريم.

(٢) أجوبة المسائل المهنائيّة (الإجازة)، للعلّامة الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهّر، قم مطبعة الخيّام ١٤٠١.

(٣) إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل، للقاضي الشهيد نور الله التستري، قم منشورات المكتبة العامّة لآية الله المرعشي ١٤٠٥.

(٤) الأعلام، لخير الدين الزركلي، بيروت دار العلم للملايين ١٩٨٤م.

(٥) أعيان الشيعة، للسيّد محسن الأمين، بيروت دار التعارف ١٤٠٣.

(٦) الألفين الفارق بين الصدق والمين، للعلّامة الحلّي، النجف المكتبة الحيدرية ١٣٨٨.

(٧) أمل الآمل، للحرّ العاملي محمد بن الحسن، قم دار الكتاب الاسلامي ١٣٦٢.

(٨) بحار الأنوار، للشيخ محمد باقر المجلسي، طهران دار الكتب الاسلامية ١٣٦٤.

(٩) البداية والنهاية، لابن كثير أبي الفداء الحافظ الدمشقي، بيروت مكتبة المعارف ١٤٠٦.

(١٠) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، للتبريزي محمد علي العلياري، طهران المؤسسة الاسلامية لكوشابور ١٣٦٣.

(١١) تاريخ ابن الوردي، لزين الدين عمر بن الوردي، النجف المطبعة الحيدرية ١٣٨٩.

(١٢) تاريخ علم الفلك في العراق، لعباس العزاوي، بغداد المجمع العلمي العراقي.
(١٣) تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام، للسيّد حسن الصدر، طهران منشورات الأعلمي.
(١٤) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، لقطب الدين محمد بن محمد الرازي البويهي، طهران المكتبة العلميّة.
(١٥) تحفة العالم في شرح خطبة المعالم، للسيد جعفر آل بحرالعلوم، طهران مكتبة الصادق ١٤٠١.
(١٦) تراثنا، مجلّة فصلية إصدار مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، قم.
(١٧) التعليقة على منهج المقال، وهي التعليقة البهبهانيّة الحائريّة، للوحيد البهبهاني محمد باقر بن محمد أكمل، ايران طبعة حجرية على هامش منهج المقال ١٣٠٧.
(١٨) تنقيح المقال في علم الرجال، للشيخ عبدالله المامقاني، ايران طبعة حجرية في ثلاثة أجزاء.
(١٩) جامع المقاصد، لعلي بن عبدالعالي الكركي، قم مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ١٤٠٨.
(٢٠) جنّة المأوى في ذكر من فاز بلقاء الحجّة في الغيبة الكبرى، للمحدث حسين النوري، طبع في آخر المجلد (٥٣) من البحار، بيروت مؤسسة الوفاء ١٤٠٣.
(٢١) الحاشية على الشمسية، لحسين بن معين الميبدي، تركيا مطبعة أحمد كامل.
(٢٢) الحدائق الناضرة، للشيخ يوسف البحراني، قم مؤسسة النشر الاسلامي.
(٢٣) خاتمة المستدرك، للمحدث النوري، طهران المكتبة الاسلامية.
(٢٤) خلاصة الأقوال، العلّامة الحلّي، قم منشورات الرضي ١٤٠٢.
(٢٥) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر احمد بن علي العسقلاني، بيروت دار الجيل.
(٢٦) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للشيخ آغا بزرك الطهراني، بيروت دار

الأضواء الطبعة الثالثة ١٤٠٣.
(٢٧) رجال ابن داود، لتقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي، قم منشورات الرضي.
(٢٨) رجال أبي علي -منتهى المقال-، للشيخ أبي علي محمد بن اسماعيل الحائري، ايران طبعة حجرية.
(٢٩) رحلة ابن بطوطة، لأبي عبدالله محمد بن ابراهيم اللواتي، بيروت منشورات دار بيروت ١٤٠٥.
(٣٠) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري، قم مكتبة اسماعيليان.
(٣١) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، للمولى محمد تقي المجلسي، قم مؤسسة كوشانبور ١٣٩٨.
(٣٢) رياض العلماء وحياض الفضلاء، للميرزا عبدالله الأفندي الإصبهاني، قم المكتبة العامة لآية الله المرعشي ١٤٠١.
(٣٣) ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب، لميرزا محمد علي مدرس، تبريز الطبعة الثانية مكتبة خيام.
(٣٤) سفينة البحار، للشيخ عباس القمي، بيروت دار المرتضى.
(٣٥) شرح الشمسية، للسيد أحمد صدقي، تركيا مطبعة أحمد كامل.
(٣٦) صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري، بيروت دار إحياء التراث العربي.
(٣٧) صفات الشيعة، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه، طهران انتشارات الأعلمي.
(٣٨) طبقات أعلام الشيعة، للشيخ اغا بزرك الطهراني، بيروت دار الكتاب العربي ١٩٧٥م.
(٣٩) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، للسيد جمال الدين أحمد بن علي الحسيني المعروف بابن عنبه، النجف منشورات المطبعة الحيدرية.

(٤٠) الفوائد الرجالية ـ رجال السيد بحر العلوم ـ، للسيد مهدي بحر العلوم، طهران مكتبة الصادق ١٣٦٣.
(٤١) الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية، للشيخ عباس القمي، ايران طبعة حجرية.
(٤٢) الفوائد المدنية، للمولىٰ محمد أمين الاسترابادي، دار النشر لأهل البيت.
(٤٣) قرب الاسناد، لعبد الله بن جعفر الحميري، طهران مكتبة نينوىٰ الحديثة.
(٤٤) قصص العلماء، لميرزا محمد التنكابني، طهران المكتبة الاسلامية.
(٤٥) قواعد الأحكام، للعلّامة الحلّي، قم منشورات الرضي.
(٤٦) كشف الظنون، للحاج خليفة مصطفىٰ بن عبدالله الحنفي، بيروت دار الفكر ١٤٠٢.
(٤٧) الكشكول فيما جرى على آل الرسول، للسيد حيدر بن علي الآملي، قم منشورات الرضي.
(٤٨) الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمي، قم انتشارات بيدار.
(٤٩) اللئالي المنتظمة والدرر الثمينة، للسيد شهاب الدين المرعشي، وهو بمثابة المقدمة لإحقاق الحق، قم المكتبة العامة لآية الله المرعشي.
(٥٠) لؤلؤة البحرين، للشيخ يوسف بن أحمد البحراني، قم مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
(٥١) لسان الميزان، لأبي حجر العسقلاني، بيروت مؤسسة الأعلمي ١٣٩٠.
(٥٢) مجالس المؤمنين، للقاضي التستري، طهران المكتبة الاسلامية.
(٥٣) مجمع البحرين، للشيخ فخرالدين الطريحي، طهران المكتبة المرتضوية ١٣٩٥.
(٥٤) مختلف الشيعة، للعلّامة الحلّي، طهران مكتبة نينوى الحديثة.
(٥٥) معجم البلدان، لأبي عبدالله ياقوت الحموي، بيروت دار صادر ١٣٩٩.
(٥٦) معجم رجال الحديث، للسيد أبي القاسم الخوئي، بيروت دار الزهراء.
(٥٧) معجم المطبوعات العربية، جمع وترتيب يوسل إليان سركيس، قم المكتبة العامة لآية الله المرعشي.

(٥٨) معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، بيروت دار إحياء التراث العربي.
(٥٩) مفتاح الكرامة، للسيّد محمد جواد العاملي، قم مؤسّسة آل البيت عليهم السلام.
(٦٠) مقابس الأنوار، للشيخ اسد الله الدزفولي الكاظمي، قم مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
(٦١) مقدمة كتاب الألفين، للسيّد محمد مهدي الخرسان.
(٦٢) مقدمة كتاب حكمة العين، لجعفر زاهدي، انتشارات جامعة فردوسي.
(٦٣) مكتبة العلّامة الحلّي، للسيد عبدالعزيز الطباطبائي، مخطوط.
(٦٤) منتهى المطلب، للعلّامة الحلّي، ايران طبعة حجرية.
(٦٥) منهج المقال، لميرزا محمد الاسترابادي، ايران طبعة حجريّة سنة ١٣٠٧.
(٦٦) النجم الثاقب، للمحدث النوري، مشهد مكتبة الجعفري ١٣٦١.
(٦٧) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، مصر وزارة الثقافة والارشاد.
(٦٨) نقد الرجال، للسيّد مير مصطفى التفريشي، قم انتشارات الرسول الأعظم.
(٦٩) نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي محمد بن أحمد، بيروت مؤسسة الأعلمي.
(٧٠) نهج الحق وكشف الصدق، للعلّامة الحلّي، قم مؤسسة دار الهجرة ١٤٠٧.
(٧١) هدية الأحباب في ذكر المعروفين بالكنى والألقاب والانساب، للشيخ عباس القمي، طهران مكتبة الصدوق ١٣٦٢.
(٧٢) هدية العارفين، لاسماعيل باشا البغدادي، طبع آخر كشف الظنون، بيروت دار الفكر.
(٧٣) الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل الصفدي، طبع جمعيّة المستشرقين الألمانية ١٤٠٤.
(٧٤) وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان، لأحمد بن محمد بن خلكان، بيروت دار صادر ١٣٩٧.
(٧٥) وقعة صفّين، لنصر بن مزاحم، قم المكتبة العامة لآية الله المرعشي ١٤٠٤.

فهرس المواضيع

المقالة الثالثة

في القياس

الخاتمة